

أبريل/نيسان 2025

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

روبرت غاتي، هارون أوندر، عاصف م. إسلام، جيسيكا توريس، جيانلوكا ميلي، فيديريكو بينيت،
سومين تشون، رنا لطفي، إلياس سوفانوف

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
أبريل/نيسان 2025

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قام البنك الدولي بنشر النسخة الأصلية من هذا التقرير باللغة الإنجليزية بعنوان *Shifting Gears: The Private Sector as an Engine of Growth in the Middle East and North Africa (MENA Economic Update April 2025)* - "كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/نيسان 2025)، وفي حالة وجود أي تباين، يعد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي من التقرير.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبيّنة على أي خريطة بهذه المطبوعة أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصریح.

الحقوق والأدون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية (CC BY 3.0 IGO) <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: غاتي، روبرتا، هارون أوندر، عاصف م. إسلام، جيسكا توريس، جيانلوكا ميلي، فيديريكو بينيت، سومين تشون، رنا لطفي، وإيلياس سوفانوف، 2025. كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا *Shifting Gears: The Private Sector as an Engine of Growth in the Middle East and North Africa*، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل/نيسان)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي. DOI: 10.1596/978-1-4648-2229-2. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة – إذا قمت بإعداد ترجمة لهذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – إذا قمت بتعديل هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوعاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبي الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأدون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-2229-2

DOI: 10.1596/978-1-4648-2229-2

تصميم الغلاف: جيهان الخوري رودير/ الخدمات الإبداعية بالبنك الدولي، إدارة الحلول المؤسسية العالمية.

المحتويات

iv	شكر وتقدير
v	الاختصارات
vi	توطئة
2	مقدمة وعرض عام للنتائج
7	الجزء الأول آفاق الاقتصاد الكلي
7	1-1 تصاعد حالة عدم اليقين حول العالم
10	2-1 نمو محدود في عام 2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تحسن مشوب بعدم يقين لآفاق النمو في 2025 و2026
16	3-1 تراجع الضغوط التضخمية في المنطقة ولكن مع زيادة المخاطر المؤدية إلى تصاعدها
18	4-1 آفاق وتوقعات غير مستقرة بشأن تحقيق السلام والتعافي
23	5-1 تراجع النمو في مستويات المعيشة
24	الجزء الثاني تسليط الضوء على القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
26	1-2 الافتقار إلى الديناميكية وضعف نمو الإنتاجية في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
32	2-2 التجزؤ الهيكلية والإقصاء في القطاع الخاص
35	3-2 الصدمات الخارجية: الصدمات الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة وأوضاع الصراع
40	4-2 إعادة النظر في دور الحكومة: المعوقات والسياسات
49	5-2 بناء قدرات الشركات من خلال الاستثمار في المواهب والكفاءات
56	6-2 الخلاصة
57	المراجع
63	الملحق

الأشكال

- الشكل 1-1 مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية..... 8
- الشكل 2-1 الأسعار الفورية والعقود الآجلة للنفط والغاز..... 8
- الشكل 3-1 نمو إجمالي الناتج المحلي في المجموعات الفرعية للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 10
- الشكل 4-1 تركيبة التجارة (الصادرات والواردات) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 13
- الشكل 5-1 الصادرات الصناعية إلى وجهات تصدير مختارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، 2022..... 13
- الشكل 6-1 مؤشرات مدى تخصص الصادرات الصناعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 14
- الشكل 7-1 مساهمة ناتج التصنيع في سلاسل القيمة العالمية..... 15
- الشكل 8-1 معدل التضخم الوسيط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد العالمي..... 16
- الشكل 9-1 أسعار الفائدة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 16
- الشكل 10-1 تقديرات افتراض الوضع المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل في ظل أحداث صراع محددة..... 18
- الشكل 11-1 نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (نسبة مئوية %) في الضفة الغربية وقطاع غزة..... 19
- الشكل 12-1 توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات..... 20
- الشكل 13-1 بيانات الإضاءة الليلية في الجمهورية العربية السورية..... 21
- الشكل 14-1 عدد السفن المارة عبر الممرات الملاحية الحيوية المحددة..... 22
- الشكل 15-1 مقارنة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مجموعة الدخل..... 23
- الشكل 1-2 الإنتاجية، والاستثمار، والتدريب الرسمي..... 27
- الشكل 2-2 امتلاك الأجانب للشركات ومستوى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير..... 28
- الشكل 3-2 مقاييس الابتكار على مستوى الشركات..... 28
- الشكل 4-2 رسم توضيحي لتحليل إنتاجية الشركات في اقتصادين..... 30
- الشكل 5-2 صافي خلق الوظائف في تونس..... 30
- الشكل 6-2 معدلات التشغيل والناتج الاقتصادي في القطاع غير الرسمي..... 33
- الشكل 7-2 الأسباب التي ذكرتها الشركات لعدم التسجيل لدى الجهات الرسمية العراقية..... 33
- الشكل 8-2 نسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا..... 35
- الشكل 9-2 التغير في نسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا..... 35
- الشكل 10-2 الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 36
- الشكل 11-2 آثار موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) على الشركات ومعدلات التشغيل..... 39
- الشكل 12-2 موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) والحصول على التمويل وخدمات البنية التحتية..... 39
- الشكل 13-2 موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) وأنظمة الحوكمة والإدارة..... 40
- الشكل 14-2 موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) وأنشطة التكيف معها..... 40
- الشكل 15-2 نسبة العاملين في القطاع العام..... 43
- الشكل 16-2 نسبة البلدان التي تضم شركة واحدة على الأقل مملوكة للدولة تعمل في قطاعات عديدة..... 44
- الشكل 17-2 الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والتعقيدات المرتبطة باستصدار تراخيص وتصاريح موازلة الأنشطة والأعمال التي يُنظر إليها باعتبارها عوائق رئيسية أو شديدة التأثير على العمليات..... 46
- الشكل 18-2 عدد مرات ذكر السياسة الصناعية في الصحافة التجارية..... 46
- الشكل 19-2 مقارنة عدد أدوات السياسات الصناعية..... 47
- الشكل 20-2 مؤشر تقييد تجارة الخدمات لقطاعي البناء والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 48
- الشكل 21-2 ممارسات الإدارة والابتكار..... 50
- الشكل 22-2 نسبة النساء العاملات في الشركات حسب شاغلي مناصب الإدارة العليا من الذكور أو الإناث..... 51
- الشكل 23-2 مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون..... 52
- الشكل 1-2-ب معدلات خروج الشركات من السوق حسب حجمها..... 53
- الشكل 2-2-ب نسبة الشركات التي وظفت نساء منذ عام 2009..... 54
- الشكل 3-2-ب نسبة الإناث من إجمالي الموظفين السعوديين في شركات القطاع الخاص..... 54
- الشكل 4-2-ب تشغيل السعوديات حسب التعليم..... 54
- الشكل 1-أ تعديلات وتخفيضات إنتاج النفط في مجموعة "أوبك بلس" بمرور الوقت..... 63
- الشكل 2-أ نسبة أوبك والولايات المتحدة في إنتاج النفط العالمي..... 64

الجدول

12.....	الجدول 1-1	تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
17.....	الجدول 2-1	التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الاقتصاد، 2022-2026ن
41.....	الجدول 1-2	توافر بيانات التعداد الاقتصادي والتسجيل الجزئية للمنشآت/الشركات
65.....	الجدول أ-1	الجدول الزمني لتخفيضات إنتاج النفط في أوبك بلس
	الجدول 2-أ	نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي والمتوقع، والنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وميزان الحساب الجاري، وميزان حساب المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب البلد، السنوات 2024-2026
66.....		

الإطارات

9.....	الإطار 1-1	آثار عدم اليقين في سياسات التجارة
31.....	الإطار 1-2	تحليل الإنتاجية في المغرب
53.....	الإطار 2-2	تأثير برنامج نطاقات على أداء الشركات وتشغيل النساء في المملكة العربية السعودية

شكر وتقدير

"تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" هو نتاج عمل مكتب رئيسة الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. وقد أعدَّ هذا الإصدار من التقرير كل من روبرتا غاتي (رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وهارون أوندري (نائب رئيسة الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، وعاصف م. إسلام (رئيس فريق العمل)، وجيسكا توريس، وجيانلوكا ميلي، وفيدريكو روبرتو بينيت، وسومين تشون، ورنالطفي، وإلياس سوفانوف.

ويعرب الفريق عن امتنانه لأوسمان ديون، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على ما قدّمه من توجيهات إستراتيجية. كما يتقدم الفريق بالشكر على التعليقات القيّمة التي قدّمها كل من بثينة الغرمازي، ونادر محمد، وفادية م. سعادة، وصفاء الطيب الكوجلي، وستيفان غيمبرت، وجان كريستوف كاريه، وجبريلا أدامو عيسى، وهدي يوسف، وجان ميشيل مارشا، ونوربرت ماتياس فيس، وعبد الله ساي، ومارك يوجين أهيرن، وماتيو مورغاندي، ودينا ن. أبو غيدا.

وقد تلقى الفريق دعماً قيّماً ومدخلات وتعليقات وتوجيهات مفيدة بشأن التحليل من فريق السياسات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، الذي يضم: إريك لو بورنييه (مدير الفريق)، وزيليكو بوجيتيك، وهدي يوسف، وخالد الحمود، وسارة ب. النشار، وأنجيلا الزير عاصي، ومحمد خداداد شتا، وماسيميليانو كالي، وخافيير دياز كاسو، وسيريل ديسبونتس، ونور ناصر الدين، وديما كرم، وأليف أوليا رضا، وديدرو جاي دي إستاينج سانجونغ تومي، ولوان زاو، وفاطمة العشماوي، وماجد كاظمي، وياسمين عثمان، ودانيال برينز، وأشواق ناطق مسيح، وأولينا فتموفا، وشينيو وانغ، ورازية زاهدي. وكذلك من فريق التمويل والتنافسية والاستثمار بالبنك الدولي، الذي يضم: جبريلا أدامو عيسى (مدير الفريق)، وجان ميشيل مارشا، ووجون غابرييل غودار، وجورجيانا بوب، وأبهيشيك سوراف، وتانيا غوصين، وتوماس أ. فيس، ومحمد حسن عبد القادر، وزينة الخوري، ومحمد بدر، ونيكولو دالفيت، وعمر العقيل، وأميرة البيضاوي. كما قدّم فريق البنك الدولي المعني بالفقر والإنصاف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إسهامات قيّمة، ويضمّ الفريق سلمان زيدي (مدير الفريق)، وعزيز أزاماتوف، ولورا ليليانا مورينو هيريرا، وإروين كينينبرغ، وغانيش كومار سيشان.

تم تقديم تعليقات ومساهمات قيّمة من قبل: أميرة الحداد، وستيفن هيرتوغ، وكارولين كرافت، وجنيفر بيك، وكليلا رونتوياني، وكارلوس أرتيتا، وأندرو برنز، وخورخي أ. كواراسا، وأردن فين، وفاليري ميرسر، وباولو أغنولوتشي، ومحمد إحسان أجواد، وتشارل جوستي، وإيكاترينا بانكراتوفا، ونيكيتا بيريفالوف، وخوسيه إي. سيغوريت، وناوتاك سوغاوارا، وكوليت ماري ويلر، وتريستان ريد، وبيتر ميتين سيلجوق، وسلمي راسم محمد الجمال، وأليكس بيو، وألبا سوريس كول فينيت. كما يعبر الفريق عن شكره الجزيل لزملائه في مكتب رئيسة الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهم كاغلار أوزدن، وإرنست سيرجنتي، وليلى بغداددي، ودييغو فوريس، ومنة الله إمام موسى، وأنخيل ديفيد راميريز روميرو لما قدموه من تعليقات بناة وملاحظات مفيدة.

وقدمت سيرين جويعد المشورة في الوقت المناسب بشأن الرسائل أثناء المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير. ونشكر جيمس إل. رو على تحرير النص، وجيهان الخوري رودريز لتصميم الغلاف، وبودي ويراسمو لأعمال التنضيد. وكل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدات الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة والوسائط التفاعلية بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. وقدمت أسما صالح الهنشلي، وهيران جيتاتشو نجاتو الدعم الإداري الممتاز.

الاختصارات

تنظيم أسواق المنتجات	PMR	منظمة العمل الدولية	ILO	وحدات إدارية من الدرجة الثانية	ADM2
تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	SPPP	صندوق النقد الدولي	IMF	الإمارات العربية المتحدة	ARE
الضفة الغربية وقطاع غزة	PSE	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC	شركة نفط البحرين	BAPCO
قطر	QAT	جمهورية إيران الإسلامية	IRN	قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية	BACI
البحث والتطوير	R&D	العراق	IRQ	البحرين	BHR
السجل الإحصائي للمؤسسات في تونس	RNE	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	ISIC	شركات الدولة	BOS
بقية العالم	ROW	اللجنة الوزارية المشتركة للرصد والمتابعة	JMMC	تقرير الجاهزية لأنشطة الأعمال (البنك الدولي)	B-READY
منطقة جنوب آسيا	SAR	الأردن	JOR	تسيق المخيمات وإدارتها	CCCM
السعودية	SAU	الكويت	KWT	الرئيس التنفيذي	CEO
التصنيف الموحد للتجارة الدولية	SITC	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	LAC	مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية	CEPII
مؤسسة مملوكة للدولة	SOE	لبنان	LBN	مؤشر أسعار المستهلكين	CPI
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	SSA	ليبيا	LBY	جيوتي	DJI
قاعدة بيانات سياسات تجارة الخدمات	STPD	المغرب	MAR	البلدان النامية المُصدّرة للنفط	DOE
مؤشر تقييم تجارة الخدمات	STRI	مليون برميل يومياً	mb/d	البلدان النامية المستوردة للنفط	DOI
الجمهورية العربية السورية	SYR	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA	الجزائر	DZA
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	TFP	مليون وحدة حرارية بريطانية	MMbtu	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	EAP
تونس	TUN	غير متاح (غ/م)	N/A	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
الإمارات العربية المتحدة	UAE	الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الأمريكية (وكالة ناسا)	NASA	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	ECA
برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات	UCDP	مكتب تسيق الشؤون الإنسانية (التابع للأمم المتحدة)	OCHA	جمهورية مصر العربية	EGY
المملكة المتحدة	UK	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD	البنك الأوروبي للاستثمار	EIB
الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	UMICs	سلطنة عُمان	OMN	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	EMDEs
الأمم المتحدة	UN	الاجتماع الوزاري للبلدان الأعضاء في منظمة أوبك والبلدان المشاركة من خارجها	ONOMM	الاتحاد الأوروبي	EU
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR	منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك)	OPEC	التمويل والتنافسية والاستثمار	FCI
الولايات المتحدة	U.S.	منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك)	OPEC+	أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	FCS
دولار أمريكي	US\$	منظمة البلدان المُصدّرة للنفط (أوبك)	OPEC+	مشاركة الإناث في القوى العاملة	FLFP
البنك الدولي	WB	البلدان المنتجة للنفط الأخرى (أوبك بلس)	PCBS	السنة المالية	FY
استقصاء البنك الدولي المعني بمنتجات الأعمال	WBES	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني		مجلس التعاون الخليجي	GCC
تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون	WBL			إجمالي الناتج المحلي	GDP
نعم/لا	Y/N			الإنذار التجاري العالمي	GTA
الجمهورية اليمنية	YEM			سلاسل القيمة العالمية	GVC
				مؤشر هرفيندال هيرشمان	HHI
				البلدان مرتفعة الدخل	HICs
				النازحون داخلياً	IDPs
				مؤسسة التمويل الدولية	IFC

توطئة

لا تزال الأفاق الاقتصادية للمنطقة تكتنفها حالة من عدم اليقين والضبابية، حيث تواصل التحديات القائمة وأوضاع الهشاشة المستمرة رسم معالم مسارها. وعلى الرغم من ظهور بوادر إيجابية في بعض الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، فإن الوضع لا يزال هشاً، فيما تستمر التحديات الهيكلية العميقة في عرقلة مسيرة التعافي في حالة عدم اليقين والضبابية التي تشوب السياسات العالمية. ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى تفاؤل يشوبه الحذر، إذ يتوقع خبراء الاقتصاد الكلي بالبنك الدولي تسارع طفيف لوتيرة النمو في عامي 2025 و2026. وسيعتمد تحقيق الإمكانيات الكاملة للمنطقة على قدرتها في مواجهة المخاطر والمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشدة.

وقد ركّز الإصدار السابق من تقرير "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الذي نُشر في أكتوبر/ تشرين الأول 2024، على أن المنطقة تواجه تحديات تتعلق بتدني مستويات المعيشة، إذ يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك 19% فقط مقارنةً بنظيره في الاقتصادات الرائدة، وأشار التقرير إلى أن ذلك يعود بشكل كبير إلى انخفاض الإنتاجية. أما هذا الإصدار، فيركز على كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوصفه أحد المحركات الرئيسية لتعزيز نمو الإنتاجية. فالشركات ومنشآت الأعمال هي المحرك الرئيسي للابتكار وخلق الوظائف، ولهذا السبب يكتسب دور القطاع الخاص أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبحلول عام 2050، أي بعد 25 عاماً فقط، سيكون هناك نحو 300 مليون شاب يبحثون عن فرص عمل. فهل يستطيع القطاع الخاص خلق وظائف لهذه الأعداد الهائلة من الباحثين عن عمل؟

تشير الدراسة التشخيصية الواردة في هذا التقرير إلى أن هناك مجالاً كبيراً لتحسين أداء القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعاني من تدني نمو إنتاجية العمالة ونقص الاستثمار وضعف الابتكار إلى جانب غياب الديناميكية في الأسواق. كما تعاني المنطقة من انقسام واضح بين القطاع الخاص الرسمي والصغير والقطاع غير الرسمي الكبير. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، فإن المنطقة لا تستغل رأس مالها البشري على النحو الأمثل، وخاصةً النساء، اللاتي يتعرضن للاستبعاد والإقصاء إلى حد كبير من سوق العمل. وفي ظل ارتفاع درجة عدم اليقين، فإن القطاع الخاص في المنطقة غير مؤهل لاستيعاب صدمات مثل الصراع والظواهر المناخية الشديدة. غير أن هناك دلائل تشير إلى أن الشركات ومنشآت الأعمال في المنطقة يمكن أن تتكيف في مواجهة الشدائد والأزمات.

وتشير رئيسة الخبراء الاقتصاديين والمؤلفون المشاركون في إعداد هذا التقرير إلى أن إطلاق العنان للقطاع الخاص في المنطقة ليكون محركاً للنمو يتطلب من الحكومات إعادة النظر في دورها ونطاق تدخلها في الأسواق، كما يتطلب من الشركات استثمار المواهب والكفاءات المتاحة بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

وفي هذا السياق، يمكن للحكومات في المنطقة تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من خلال تغيير وجهات النظر بشأن كيفية تعاملها مع القطاع الخاص. فتعزيز المنافسة في الأسواق، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال، يمكن أن يسهم في إطلاق العنان لإمكانيات النمو في المنطقة. كما أن تبني الشفافية في البيانات ووضع سياسات قائمة على الشواهد والأدلة قد يساعدان في توجيه المسار المستقبلي.

جدير بالاعتبار أن الشركات ومنشآت الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدورها بناء قدراتها وتعزيزها بالاستثمار في المواهب والكفاءات. فالتحسينات في ممارسات الإدارة يمكن أن تساعد الشركات على تعظيم الاستفادة من المواهب والكفاءات الحالية، مما يمهد الطريق نحو تعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن ممارسات الإدارة قد تشكل نحو ثلث الفجوة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى.

وليس هناك من شك أن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكنه الاستفادة من المواهب والكفاءات النسائية غير المستغلة من خلال استقطاب المزيد من القيادات النسائية في قطاع الأعمال. وكما هو الحال في بقية أنحاء العالم، إذا ازداد عدد الشركات التي تديرها نساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المرجح أن يتم توظيف عدد أكبر من النساء، مما يخلق فرصة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. وقد يكون وجود مزيد من القيادات النسائية في مناصب الإدارة العليا بالشركات ومنشآت الأعمال بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث يوفر هذا النهج فائدة مزدوجة تتمثل في زيادة عدد النساء في مناصب الإدارة العليا واستقطاب المزيد من النساء العاملات. ويمكن لوضعي السياسات تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال إصلاح القوانين التمييزية، ودعم تنمية رأس المال البشري من النساء، فضلاً عن تعزيز المنافسة في الأسواق، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل للنساء والحد من التمييز ضدهن في سوق العمل.

وختاماً، يمكن للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يشهد مستقبلاً أكثر ازدهاراً إذا أدت الحكومات الدور المنوط بها في ضمان وجود أسواق تنافسية عادلة، وتمكّنت الشركات من تعظيم الاستفادة من المواهب والكفاءات التي تمثل أفضل ما تملكه المنطقة من ثروات.

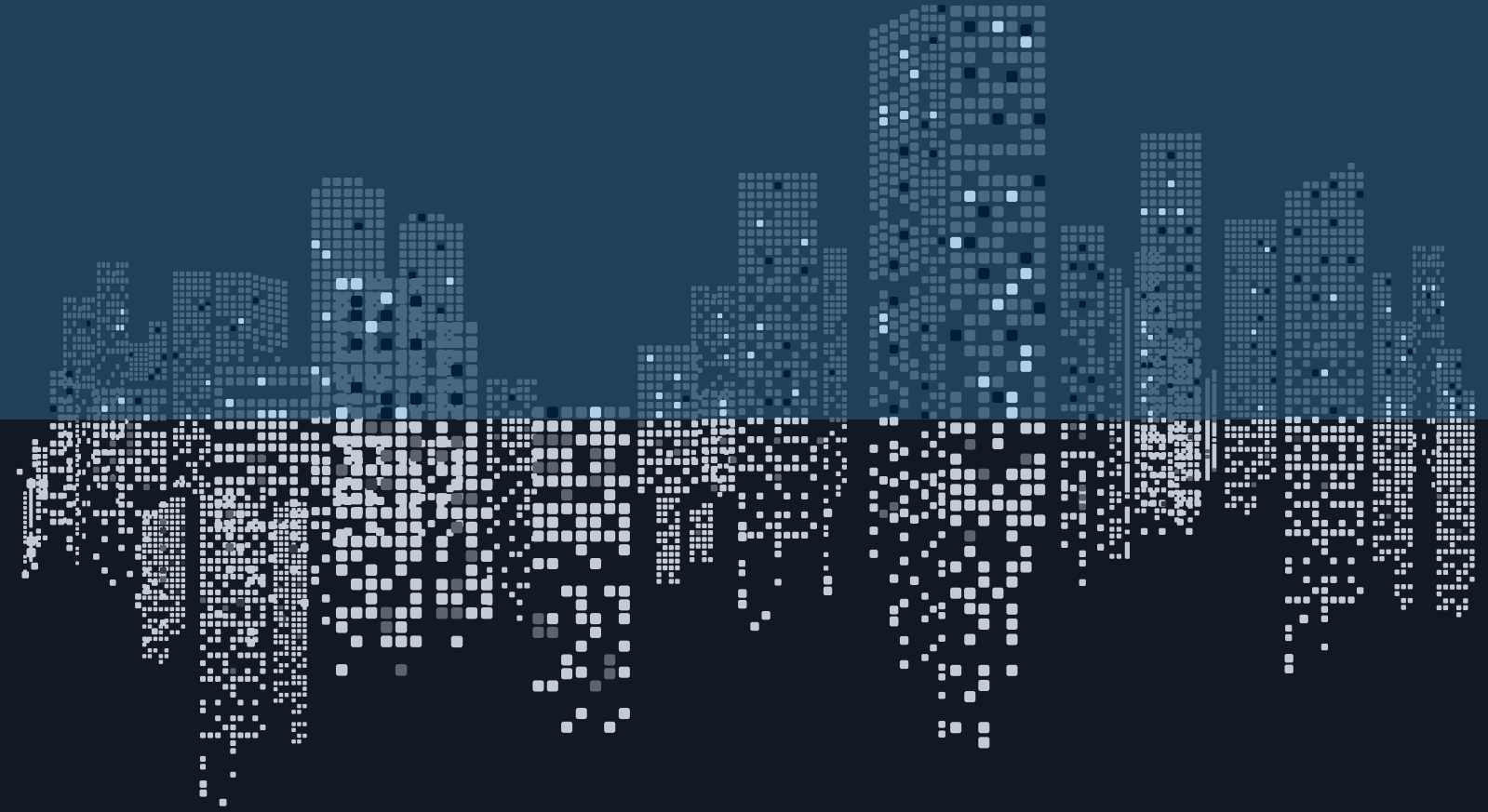
أوسمان ديون

نائب الرئيس

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



مقدمة وعرض عام للنتائج

يواجه الاقتصاد العالمي حالة متزايدة من عدم اليقين تلقي بظلالها الضبابية على التنبؤات الاقتصادية، فقد بلغ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلًا متواضعًا قدره 1.9% في المتوسط في عام 2024؛ غير أنه اعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا المعدل بشكل طفيف ليصل إلى 2.6% في عام 2025، وإلى 3.7% في عام 2026. ومع ذلك، لا تزال هذه التوقعات تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين. بالنظر إلى التأثيرات المحتملة لتغيّر ديناميكيات التجارة على النمو العالمي، والتضخم، وأسواق النفط. فقد أدى الصراع إلى تراجع جهود التنمية في جميع أنحاء المنطقة، وسيظل تأثيره قائماً لفترة طويلة بعد ذلك، مما يفاقم الضعف المزمن في معدلات النمو. وتعاني المنطقة من تدني مستويات المعيشة، إذ يبلغ نصيب الفرد من الاستهلاك 19% فقط مقارنة بالبلدان النظيرة في الاقتصادات الرائدة، ويرجع ما بين ثلث ونصف هذه الفجوة إلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وبالتالي من الضروري وجود قطاع خاص ديناميكي لسد هذه الفجوة.

يمكن للشركات ومنشآت الأعمال أن تكون ركيزة أساسية لتحفيز النمو، من خلال خلق الوظائف، وتحسين سبل كسب الرزق، إلى جانب العمل كمحرك للابتكار في الاقتصاد، غير أن القطاع الخاص في المنطقة يفتقر بوجه عام إلى الديناميكية اللازمة للنمو. ويشهد نمو إنتاجية العمالة انخفاضاً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة، ولا يستثمر أو يبتكر سوى عدد قليل من الشركات. كما أن معدل دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها منخفض. علاوة على ذلك، لا يزال الانقسام قائماً بين القطاع الخاص الرسمي والصغير والقطاع غير الرسمي الكبير. وعلى الرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث تبلغ معدلات إتمام مرحلة التعليم الإعدادي (المتوسط) حوالي 70% في المتوسط، فإن المنطقة لم تستغل رأس المال البشري بالشكل الأمثل منذ فترة طويلة، حيث تُستبعد النساء إلى حد كبير من سوق العمل. ونتيجة لهذه التحديات، فإن القطاع الخاص في المنطقة غير مهياً لمواجهة صدمات مثل الصراعات والظواهر المناخية الشديدة، وإن كانت هناك مؤشرات على قدرة الشركات ومنشآت الأعمال على التكيف مع الشدائد والأزمات.

لتعزيز أداء القطاع الخاص، ربما يكون على الحكومات في المنطقة إعادة النظر في دورها. ومن شأن تعزيز المنافسة في الأسواق، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والشركات التابعة للدولة، إلى جانب تهيئة بيئة مواتية لأنشطة الأعمال أن تسهم بشكل كبير في إطلاق إمكانات النمو الكامنة في المنطقة. كما أن تبني الشفافية في البيانات ووضع سياسات قائمة على الشواهد والأدلة قد يساعدان في توجيه المسار المستقبلي، ويشمل ذلك التقييم المستمر للسياسات الصناعية، وهو موضوع يثير نقاشاً مستمراً بين واضعي السياسات والاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم. ومن جانبها، يمكن للشركات ومنشآت الأعمال بناء قدراتها الذاتية بنفسها من خلال تحسين ممارسات الإدارة لديها. وفي الوقت نفسه، فإن تعظيم الاستفادة من المواهب والكفاءات غير المستغلة لدى رائدات الأعمال والنساء العاملات قد يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة.

آفاق النمو بالمنطقة في أوقات عدم اليقين

بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلًا متواضعًا قدره 1.9% في المتوسط في عام 2024، وهو معدل مماثل تقريباً للمعدل الذي تحقق في عام 2023. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام الإجمالية تُخفي وراءها تباينات وفروقات واضحة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً في النمو، حيث ارتفع من 0.4% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024. وسجلت أسعار النفط وإنتاجه هبوطاً حاداً في عام 2023 مما تسبب في جمود النمو تقريباً، بينما استند النمو المتواضع في عام 2024 إلى أداء القطاعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

على الجانب الآخر، قابل هذا التحسن في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تباطؤ في بقية بلدان المنطقة. ففي الاقتصادات النامية المستوردة للنفط، تراجع النمو بشكل حاد من 3.2% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ النمو في جمهورية مصر العربية بسبب ضعف أداء قطاع التصنيع، والقيود المفروضة على الواردات، فضلاً عن انخفاض حركة السفن في قناة السويس. وفي الاقتصادات النامية المُصدّرة للنفط، كان التباطؤ أكثر وضوحاً، حيث انخفض النمو من 3.6% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك استقرار إنتاج النفط عند مستوى ثابت في جمهورية إيران الإسلامية.

واعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن يصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى 2.6% في عام 2025، وإلى 3.7% في عام 2026. ومن المتوقع أن تعود الزيادة التدريجية في إنتاج النفط بالنفع على البلدان المُصدّرة للنفط في المنطقة، في حين قد تستفيد البلدان المستوردة للنفط من ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص وتراجع معدلات التضخم. ومع ذلك، لا تزال التوقعات تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين، إذ يشكّل عدم اليقين بشأن السياسات العالمية، وتراجع الطلب العالمي، وتقلبات أسواق النفط، إلى جانب أوضاع الهشاشة مخاطر محتملة قد تعرقل مسيرة التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي بالمنطقة. وقد يؤدي انخفاض الطلب العالمي إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية، مما يزيد من الضغوط على أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية للبلدان المُصدّرة للنفط. ومن ناحية أخرى، قد تستفيد البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعار النفط. غير أن تراجع التحويلات المالية، إلى جانب تدهور ثقة المستهلكين والمستثمرين، قد يتسبب في موجة من خروج رؤوس الأموال، مما يشكّل ضغطاً إضافياً على الأرصدة الخارجية. وفي السياق ذاته، سيكون لتطورات حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة العالمية تأثيرٌ كبيرٌ على مدى تحقق التوقعات المستقبلية من عدمه.

يمكن أن يترتب على اشتداد حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة تأثيرات فعلية، إذ يمكن أن تؤثر سلباً على القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص، لا سيّما فيما يتعلق بالاستثمارات، والدخول إلى الأسواق والخروج منها، والإنتاجية. وتعتمد درجة قابلية التأثير بصدمات التجارة على عدة عوامل. فقد تكون البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط أكثر تأثراً بالتطورات والمستجدات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، وذلك من خلال تأثير صدمات التجارة في مستويات الطلب والتعديلات التي تطرأ على العرض. ومن المرجح أن تكون الاقتصادات الأكثر اندماجاً ونشاطاً في الأسواق الدولية أكثر عرضة لصدمات التجارة، على الرغم من أن تحرير التجارة والاندماج يرتبطان عادةً بارتفاع معدلات النمو على المدى الطويل، وإن كان ذلك يصاحبه آثار توزيعية متفاوتة. وقد تكون درجة التأثير بصدمات التجارة أكبر أيضاً عندما تتركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات أو لدى بعض الشركاء التجاريين، حيث يحد نقص التنوع من قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات القطاعية أو الخاصة بالبلدان والتعامل معها. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون لتغير ديناميكيات التجارة العالمية تأثيرٌ مباشرٌ محدودٌ على العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لأنماط التجارة الحالية. ومع ذلك، فإن التأثيرات غير المباشرة من خلال الظروف العالمية، بما في ذلك أسعار النفط، تشكل مخاطر كبيرة تُنذر بتدهور الأوضاع. وقد تسبب التأثيرات الناجمة عن تغير ديناميكيات التجارة في تباطؤ الاستهلاك، وسيعتمد المسار الذي ستؤول إليه حالة عدم اليقين على الاستجابات الكلية على صعيد السياسات للشركاء التجاريين الآخرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى المدى الطويل، فإن صدمات التجارة التي تواجهها البلدان الأخرى قد تؤثر أيضاً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل غير مباشر من خلال إعادة توجيه مسار التجارة، وقد تكون هذه الآثار سلبية أو إيجابية حسب السياق. وفي ظل البيئة العالمية التي يخيم عليها عدم اليقين، تظل التحديات القائمة التي تفرضها أوضاع الصراع والهشاشة مستمرة في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عدم الاستقرار يُخيم على تحقيق السلام والتعافي

أثرت الصراعات سلباً على التقدم الاقتصادي في المنطقة، ولقد كانت الخسائر في الأرواح البشرية والاضطرابات المجتمعية فادحة بدرجة تفوق كل الحسابات، وستظل النداءات الاقتصادية عميقة وباقيةً لأمدٍ بعيد. فلم يتعاف أي بلد مزقته ويلات الحروب في المنطقة تعافياً كاملاً من الدمار الاقتصادي الذي شهدته العقود الأخيرة.

تشير التقديرات إلى فداحة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصراع الأخير المتمركز في قطاع غزة. ففي عام 2024، انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 27% في المتوسط، حيث بلغت نسبة التراجع 83% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية. كما تقلص الدور الاقتصادي لقطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير، إذ تراجع نصيب القطاع من 17% قبل اندلاع الصراع إلى 3.3% بحلول نهاية عام 2024، على الرغم من أن حوالي 40% من سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون في قطاع غزة. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024، يكاد قطاع غزة بأكمله يعاني من الفقر، بينما يبلغ معدل الفقر في الضفة الغربية 28.5%. وفي فبراير/شباط، أشارت تقديرات كل من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تقييم مؤقت سريع مشترك للأضرار والاحتياجات، إلى بلوغ إجمالي تكلفة التعافي وإعادة الإعمار نحو 53 مليار دولار. ومع ذلك، لا تزال آفاق المستقبل الاقتصادي للأراضي الفلسطينية تكتنفها حالة من الغموض وعدم اليقين.

وفي لبنان، انتهت حالة الشلل السياسي، التي استمرت أكثر من عامين، بعد انتخاب حكومة إصلاحية في بداية عام 2025. ومع نهاية عام 2024، اقترب الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي للدولة منذ عام 2019 إلى نحو 40%، وذلك بعد خمس سنوات من الأزمات التي عصفت بالبلاد. ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات، بلغت قيمة الأضرار التي لحقت بالأصول المادية 6.8 مليارات دولار، بينما وصلت الخسائر الاقتصادية إلى 7.2 مليارات دولار، وبلغت تكاليف التعافي وإعادة الإعمار 11 مليار دولار.

وفي الجمهورية العربية السورية، أدت نهاية نظام الرئيس السابق بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى إشعال شرارة التحول السياسي بعد صراع استمر لأكثر من عقد من الزمان وتسبب في نزوح أكثر من نصف السكان قبل الحرب. وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى تراجع طفيف في النشاط الاقتصادي خلال فترة انتقال السلطة. وعلى ضوء هذه الخلفية، يُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% في عام 2025، بعد تراجع قدره 1.5% في عام 2024. ومن المرتقب أن تستمر معدلات الفقر المدقع في الارتفاع مع انكماش إجمالي الناتج المحلي.

وفي الجمهورية اليمنية، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 59% منذ عام 2000، ما أدى إلى انزلاق معظم اليمنيين في غياب الفقر وتدهور شديد في رأس المال البشري. ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات، فقد تعرض أكثر من 40% من المساكن، و38% من المرافق الصحية والمستشفيات، و29% من البنية التحتية للنقل لأضرار في عام 2020. كما أفاد تقرير مستجدات الأمن الغذائي الصادر عن برنامج الأغذية العالمي (فبراير/شباط 2025) بأن 63% من الأسر اليمنية تعاني من نقص في الغذاء.

متلازمة النمو المنخفض المزمنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يرتبط الصراع ارتباطاً وثيقاً بتاريخ طويل من النمو الاقتصادي البطيء في المنطقة. فمنذ عام 2000، كان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة أقل من المستوى الوسيط في الاقتصادات المماثلة، وهذا الوسيط لم يكن بالفعل مرتفعاً. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى حد كبير إلى ضعف أداء القطاع الخاص.

تعاني الشركات ومنشآت الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الإنتاجية، ومحدودية القدرة على التأهب لمواجهة الصدمات

يتسم معدل نمو الإنتاجية في القطاع الخاص بالمنطقة بالضعف والتراجع المستمر. فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة من مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال بشأن الشركات الرسمية، انخفض نمو المبيعات لكل عامل بنسبة 8% في المتوسط، وهو أداء أسوأ بكثير مقارنة بالشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (0.4%-)، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (0.4%)، والبلدان مرتفعة الدخل (2.4%). ورغم التفاوت الكبير بين البلدان، فإن نمو المبيعات لكل عامل ظل سلبياً في جميع أنحاء المنطقة، حيث تراوح بين 15%- في مصر و1.2%- في المغرب. ولتعزيز الإنتاجية، من الضروري الاستثمار في مختلف مستلزمات ومدخلات الإنتاج والابتكار. ومع ذلك، لا يستثمر أو يبتكر سوى عدد قليل من الشركات. وفي المتوسط، يستثمر نحو 21.7% فقط من الشركات في المنطقة في رأس المال المادي، وهي نسبة أقل بكثير مقارنة بنظيراتها من الاقتصادات ذات الدخل المماثل. ويقدم نحو 14.5% من الشركات في المنطقة تدريباً رسمياً للموظفين، وهو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، غير أنه يمثل أقل من نصف المتوسط في الاقتصادات متوسطة الدخل. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ضعف الاستثمار في رأس المال المادي والبشري يرتبط بانخفاض معدلات الابتكار في المنتجات والعمليات، فضلاً عن محدودية الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

يتيح توافر البيانات على مستوى الشركات على مدى عدة سنوات في المغرب وتونس إجراء تحليل مفصّل للإنتاجية، مما يكشف عن ديناميكيات متباينة. ففي المغرب، لا تنمو الشركات الأكثر إنتاجية بما يكفي للاستحواذ على حصة أكبر من السوق. غير أن زيادة متوسط الكفاءة الفنية، التي تعني استخدام الشركات لعوامل الإنتاج بشكل أكثر فاعلية، قد ساهمت إيجابياً في نمو إنتاجية العمالة. أما في تونس، فالوضع مغاير: إذ تستحوذ الشركات الأكثر إنتاجية على حصة أكبر من السوق، على الرغم من أن انخفاض الكفاءة الفنية قد أضر بنمو إنتاجية العمالة. وتؤكد هذه الملاحظات الحاجة إلى توافر بيانات عالية الجودة عن الشركات لتكوين فهم وافي وشامل عن القطاع الخاص في المنطقة.

علاوة على ذلك، تُسهم سمتان في اقتصادات المنطقة على الأرجح في ضعف نمو الإنتاجية وهما: التجزؤ المستمر بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، واستبعاد المرأة من سوق العمل. ويمثل القطاع غير الرسمي ما بين 10% و30% من إجمالي الناتج، ويستوعب ما بين 40% و80% من إجمالي معدلات التشغيل. ولا تزال هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالشركات العاملة في القطاع غير الرسمي. وتشير مسح استقصائية شملت شركات عراقية ومصرية غير رسمية إلى أن إنتاجية هذه الشركات أقل في المتوسط من إنتاجية مؤسسات ومنشآت الأعمال الرسمية.

غير أن الحال في العراق مختلف، حيث تتواجد الشركات غير الرسمية وغير المنتجة إلى جانب الشركات المنتجة، والتي قد تكون قادرة على المنافسة مع الشركات الرسمية. وينبغي أن تراعي إجراءات السياسات التي تستهدف القطاع غير الرسمي هذا التباين.

تسجل المنطقة أدنى معدل لمشاركة النساء في القوى العاملة على مستوى العالم، حيث لا تتجاوز النسبة 18%، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 49% في عام 2023. وتشير تقديرات البحوث إلى أن سد الفجوة في معدلات التشغيل بين الجنسين من شأنه أن يزيد نصيب الفرد من الدخل بنحو 50% في الاقتصاد النموذجي في المنطقة. وتُظهر الأدلة والشواهد الآخذة في الظهور أيضاً أن زيادة تمثيل المرأة في مناصب القيادة والإدارة العليا قد يُسهم في ضم المزيد من النساء إلى القوى العاملة في المنطقة، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في الشركات التي تديرها النساء في المتوسط ضعفي مثيلتها في الشركات التي يديرها الرجال، بغض النظر عن قطاع النشاط الذي تعمل فيه الشركات. ومع ذلك، يقل عدد الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في الإدارة العليا في اقتصادات المنطقة مقارنة بنظيراتها في الاقتصادات ذات الدخل المماثل. وحتى في السعودية، التي نفذت إصلاحات مهمة أدت إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإن 2.95% فقط من الشركات لديها امرأة تتقلد منصباً في الإدارة العليا - وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط في الاقتصادات مرتفعة الدخل والبالغ 18.7%.

وبسبب انخفاض معدلات النمو وضعف الإنتاجية، فإن القطاع الخاص في المنطقة غير مؤهل لاستيعاب الصدمات والتكيف معها. فقد أنهك الصراع العديد من الاقتصادات في المنطقة، التي أصبحت أيضاً واحدة من أكثر المناطق قابلية للتأثر بزيادة تواتر الظواهر المناخية الشديدة والكوارث الطبيعية، ما يؤدي إلى تكبد تكاليف اقتصادية باهظة. وتتسبب هذه الصدمات في اضطرابات كبيرة تحدّ من توسع ونمو أنشطة الأعمال. ومع ذلك، تُظهر الأدلة والشواهد وجود درجة ما من المرونة والقدرة على الصمود والتكيف أمام هذه الظواهر.

مستقبل أفضل للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن لكل من الحكومات والشركات ومنشآت الأعمال المساهمة بشكل فعّال في تنمية قطاع خاص يتسم بمزيد من الديناميكية. وفي هذا السياق، ينبغي للحكومات أن تعيد النظر في دورها ومشاركتها في الأسواق، ويشمل ذلك تشجيع المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب تطبيق السياسات الصناعية بفاعلية وحكمة. وعلاوة على ذلك، من الضروري الاستثمار في جمع البيانات وتوفير إمكانية الوصول إليها لفهم ديناميكيات الشركات وتوجيه السياسات بشكل فعّال. ويمكن للشركات ومنشآت الأعمال أن تواصل بناء قدراتها من خلال مسارين واعدنين هما: الارتقاء بممارسات الإدارة وتعزيز الاستفادة من ريادة الأعمال النسائية.

يزيد نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير في اقتصادات المنطقة، حيث يتسبب التشغيل في القطاع العام في استقطاب المواهب والكفاءات من القطاع الخاص. كما تهيمن الشركات المملوكة للدولة، بما تتمتع به من مزايا كبيرة، على قطاعات عادةً ما تخدمها الشركات الخاصة في مناطق أخرى من العالم. وعلى ذلك، يمكن أن يُسهم اعتماد مبدأ الحياد التنافسي في ضمان معاملة عادلة لكل من الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص. إضافةً إلى ذلك، يؤثر ضعف بيئة الأعمال سلباً على الشركات، حيث تشتكي المزيد من الشركات في المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والفساد وتعقيد إجراءات استصدار التراخيص والتصاريح مقارنةً بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل. لذا، فإن تحسين الإطار التنظيمي، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات العامة، وتقليل تكلفة الامتثال للوائح التنظيمية، كل ذلك من شأنه أن يعزز بيئة الأعمال. وبينما تكتسب السياسة الصناعية أهمية متزايدة على المستوى العالمي، قد تكون لها آثار غير مقصودة، خاصة مع وجود تشوهات سائدة بالفعل في الاقتصاد. ومن ثمّ، ليس من السهل وضع سياسة صناعية سليمة، إذ يلزم توافر قدرات حكومية كبيرة لتحديد إخفاقات السوق التي يتعين معالجتها، وتطبيق السياسة الصناعية على نحو يتسم بالكفاءة والمصداقية، إلى جانب تقييم النتائج المحققة وتصحيح المسار عند الحاجة. وفي هذا السياق، يُعد جمع البيانات واستخدام الأدلة والشواهد أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة. وفي ظل كثرة الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسة الصناعية، قد يكون النهج الأمثل هو معالجة التشوهات والاختلالات القائمة التي تؤثر على الاقتصاد العام أولاً، وخاصة في السياق الحالي من عدم اليقين المتزايد بشأن سياسة التجارة.

كما يمثل تحسين توافر البيانات الإدارية على مستوى الشركات وسهولة الوصول إليها خطوة ضرورية للحصول على صورة أوضح عن القطاع الخاص، وبالتالي توجيه القرارات الحكومية على نحو أفضل. ويعتمد الكثير من التحليلات الواردة في هذا التقرير وغيره على عينة محدودة من الشركات الرسمية (في المقام الأول) أو على عدد قليل من البلدان التي تتوافر فيها بيانات أكثر شمولاً. ومن خلال تقديم رؤية واضحة للحقائق المعروفة وغير المعروفة عن القطاع الخاص في المنطقة، يوصي التقرير بتحفيز الجهود نحو تعزيز الشفافية في البيانات وتوفيرها واستخدامها في وضع سياسات قائمة على الشواهد والأدلة.

وبالتوازي مع ذلك، يمكن للشركات بناء قدراتها وتعزيزها من خلال استثمار المواهب والكفاءات. وفي إطار الهامش المكثف، يمكن للتحسينات في ممارسات الإدارة، التي تبين أنها تمثل حوالي ثلث الفجوة الإجمالية في إنتاجية عوامل الإنتاج بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى، أن تمهد الطريق نحو تعزيز الابتكار ودفع عجلة النمو. أما في إطار الهامش الموسع، يمكن للشركات توسيع قاعدة المواهب والكفاءات لديها من خلال جذب القيادات النسائية، اللاتي بدورهن سيوظفن المزيد من النساء.

وتؤدي شركات القطاع الخاص دوراً محورياً في تعزيز نمو الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص العمل على مستوى العالم، ولكن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفتقر إلى الديناميكية المطلوبة. ونظراً لضعف معدلات نمو الإنتاجية وتجزؤ الأسواق، فإن الشركات في المنطقة غير مؤهلة لاستيعاب صدمات كتلك الناجمة عن الصراع والظواهر المناخية الشديدة. وختاماً، يمكن للقطاع الخاص في المنطقة أن يشهد مستقبلاً أكثر ازدهاراً إذا أعادت الحكومات تقييم دورها، وتمكّنت الشركات من استثمار المواهب والكفاءات المتاحة بكفاءة وفعالية.

الجزء الأول آفاق الاقتصاد الكلي

الرسائل الرئيسية

- يكتنف الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدر كبير من عدم اليقين والضبابية، كما هو الحال على الصعيد العالمي، ويرجع ذلك إلى الآثار المحتملة لوتيرة التغيير السريعة لسياسات التجارة وديناميكيات أسعار السلع الأولية على اتجاهات النمو والتضخم العالمية.
- ظل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدوداً في عام 2024، حيث استقر عند 1.9%، وهو تقريباً المستوى نفسه المسجل في العام السابق. واعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.6% في عام 2025 و3.7% في عام 2026.
- يُتَوَقَّع أن يستفيد النشاط الاقتصادي في البلدان المُصدِّرة للنفط من الإلغاء التدريجي لتخفيض إنتاج النفط، على الرغم من الضغوط النزولية الإضافية الأخيرة على سعر النفط. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أن يشهد النمو تحسناً ملحوظاً بسبب تعافي القطاع الزراعي وارتفاعه وزيادة القوة في الاستهلاك الخاص مع توقع تراجع معدلات التضخم.
- بالنسبة لبلدان المنطقة التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات، فلا تزال آفاق السلام والتعافي غير مستقرة. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية المدمرة، ستتطلب الخسائر الاقتصادية الفادحة استثمارات كبيرة في كل من رأس المال المادي والبشري لتعويضها وتحقيق التعافي من آثارها والنهوض من جديد.

1-1 تصاعد حالة عدم اليقين حول العالم

منذ الإصدار الأخير من تقرير "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في أكتوبر/تشرين الأول 2024، ارتفعت حالة عدم اليقين والضبابية التي تكتنف السياسات الاقتصادية على مستوى العالم (الشكل 1-1، اللوحة "أ")¹. ويهيمن على هذا الاتجاه زيادة عدم اليقين بشأن سياسة التجارة، التي ارتفعت بمقدار ستين ضعفاً بين سبتمبر/أيلول 2024 ومارس/آذار 2025 (الشكل 1-1، اللوحة "ب")². وبالإضافة إلى تأثيرها المباشر على تدفقات الصادرات والواردات، يمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة تأثيراً سلبياً على القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص، مثل الاستثمارات والدخول إلى الأسواق والخروج منها (انظر الإطار 1-1). ويمكن أن يؤثر انخفاض الاستثمارات وتعطل التدفقات التجارية تأثيراً سلبياً على معدلات النمو على المدى القريب والبعيد (الإطار 1-1 وصندوق النقد الدولي 2025). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تراجع الطلب العالمي إلى زيادة الضغوط النزولية على أسعار النفط، مع ما يترتب على ذلك من آثار متتالية على النمو في جميع أنحاء المنطقة.

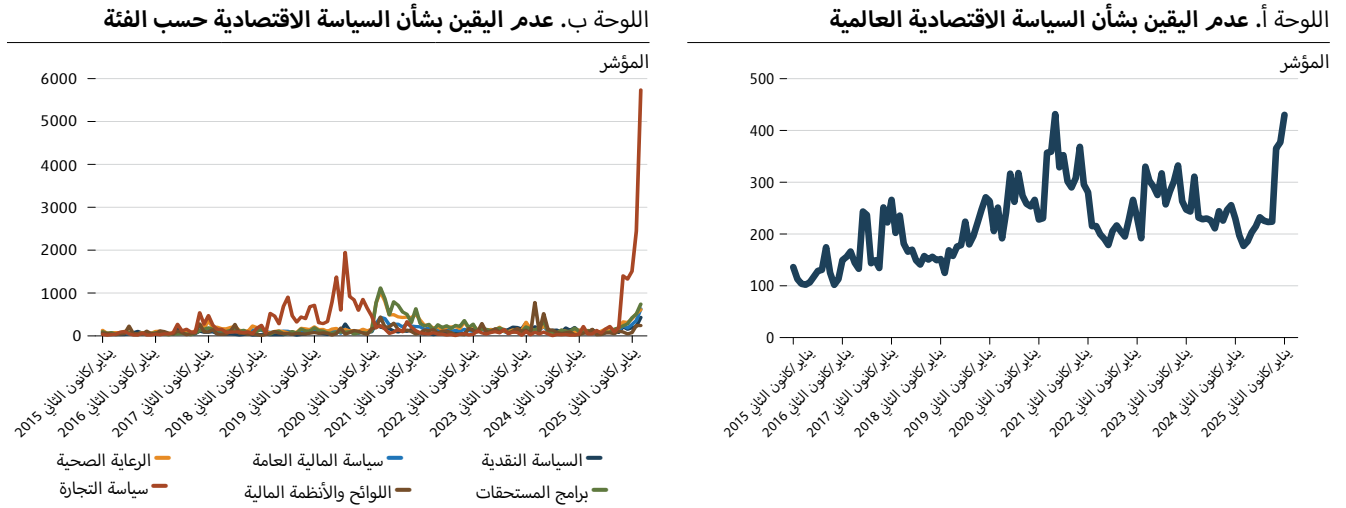
انخفضت أسعار الطاقة في عام 2024، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم على مستوى العالم (البنك الدولي، 2025أ)، واستمر هذا الاتجاه في الأشهر الأولى من عام 2025. فقد بلغ متوسط سعر نفط البرنت الخام القياسي 80 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2024، مسجلاً تراجعاً طفيفاً عن متوسط الأسعار في عام 2023. وخلال الربع الأول من عام 2025، انخفضت أسعار النفط بشكل حاد من ذروتها البالغة 80 دولاراً للبرميل الواحد في منتصف يناير/كانون الثاني إلى أقل من 65 دولاراً للبرميل في أوائل أبريل/نيسان 2025 - وهو أدنى مستوى تم تسجيله منذ عام 2021 (الشكل 2-1، اللوحة "أ"). ويمكن أن يرجع هذا الانخفاض الأخير إلى عاملين: أولاً، تزايد حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية العالمية بسبب تطور مشهد سياسة التجارة العالمية بشكل يومي تقريباً؛ وثانياً، الإلغاء التدريجي لتخفيض إنتاج النفط بموجب اتفاقيات منظمة "أوبك بلس" والذي تسارعت وتيرته في شهر مايو/أيار، مما قد يدعم آفاق وتوقعات إمدادات النفط القوية على المدى المتوسط³

1 يمثل مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية العالمية متوسطاً مُرجحاً لإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية الوطنية في 21 بلداً، هي: أستراليا، والبرازيل، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والهند، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ويعكس كل مؤشر من مؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني التكرار النسبي للمقالات الصحفية في الصحف المحلية التي تحتوي على مجموعة من ثلاثة مصطلحات تتعلق بالاقتصاد والسياسة وعدم اليقين. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى www.policyuncertainty.com.

2 تستند مؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية التصنيفية إلى تغطية الصحف الأمريكية لعدم اليقين الاقتصادي المتعلق بالسياسات. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى دراسة بيكر وآخرين (2016) منظمة أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للنفط، وتشمل الجزائر، والكونغو، وغينيا الاستوائية، واليابون، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. وتشير منظمة "أوبك بلس" إلى البلدان التي وقَّعت على "إعلان التعاون" الصادر عن منظمة أوبك، الذي يشمل البلدان الأعضاء في منظمة أوبك بالإضافة إلى أذربيجان، والبحرين، وبروناي، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، وروسيا، والسودان، وجنوب السودان. وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2024، أعلنت منظمة "أوبك" عن خطة للإلغاء التدريجي لتخفيض إنتاج النفط بين أبريل/نيسان 2025 وسبتمبر/أيلول 2026، كما أعلنت المنظمة في 3 أبريل/نيسان 2025 أنه سيتم تسريع وتيرة الجدول الزمني لإلغاء تخفيضات الإنتاج من خلال زيادة الحصص المتفق عليها لإنتاج النفط في مايو/أيار 2025.

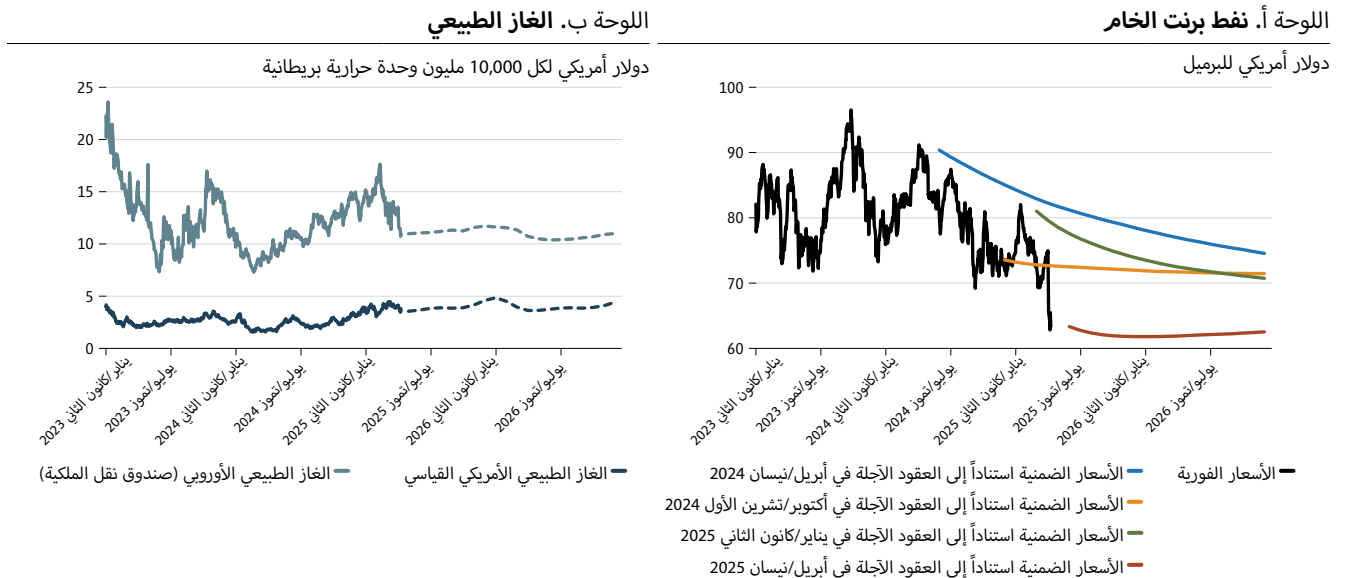
واعتباراً من 10 أبريل/نيسان 2025، تشير أسواق العقود الآجلة إلى أنه من المتوقع أن تظل أسعار نفط البرنت الخام منخفضة خلال العامين المقبلين، حيث يتم تداول العقود بسعر 62.5 دولاراً للبرميل للتسليم في ديسمبر/كانون الأول 2026. ويمثل هذا انخفاضاً حاداً نسبياً مقارنة بالتوقعات في العام السابق، فقد كان يتم تداول العقود الآجلة نفسها لتسليم النفط في ديسمبر/كانون الأول 2026 بسعر 74.6 دولاراً للبرميل في أبريل/ نيسان 2024 وبسعر 70.7 دولاراً للبرميل في يناير/كانون الثاني 2025 (الشكل 2-1، اللوحة "أ"). وفي المقابل، تشير العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وأوروبا إلى استقرار نسبي في الأسعار حتى عام 2026. (الشكل 2-1، اللوحة "ب").

الشكل 1-1 مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية



المصدر: بيكر وبلومر وديفيس، "مقياس عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية" (Measuring Economic Policy Uncertainty)، على www.PolicyUncertainty.com. ملاحظة: يمثل مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية العالمية متوسطاً مرجحاً لإجمالي الناتج المحلي لمؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية الوطنية في 21 بلداً، هي: أستراليا، والبرازيل، وكندا، وتشيلي، والصين، وكولومبيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والهند، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ويعكس كل مؤشر من مؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني التكرار النسبي للمقالات الصحفية في الصحف المحلية التي تحتوي على مجموعة من ثلاثة مصطلحات تتعلق بالاقتصاد والسياسة وعدم اليقين، ومؤشرات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية التصنيفية هي مؤشر مؤخذ لعدد المقالات الصحفية الأمريكية التي تناول عدم اليقين في السياسات الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى دراسة بيكر وآخرين (2016) والموقع الإلكتروني www.PolicyUncertainty.com.

الشكل 2-1 الأسعار الفورية والعقود الآجلة للنفط والغاز



المصدر: بلومبرغ إي بي وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظة: اللوحة "أ": تشير الخطوط السوداء إلى السعر الفوري لنفط البرنت الخام. وتشير الخطوط الملونة إلى أسعار العقود الآجلة في تواريخ مختلفة (8 أبريل/نيسان 2024؛ و1 أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ و13 يناير/ كانون الثاني 2025، و10 أبريل/نيسان 2025)، ويوضح المحور الأفقي (السيني) تواريخ انتهاء العقود. آخر رصد للعقود المستقبلية بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2026. اللوحة "ب": تشير الخطوط المتواصلة إلى السعر الفوري للغاز الطبيعي الأمريكي القياسي والغاز الطبيعي الأوروبي (صندوق نقل الملكية). وتُظهر الخطوط المنقطه أحدث أسعار العقود الآجلة لكل سلعة (في 10 أبريل/نيسان 2025)، ويوضح المحور الأفقي (السيني) تواريخ انتهاء العقود.

خلاصة القول، تُشكّل حالة عدم اليقين التي تكتنف سياسات التجارة الدولية وأحجام التجارة الناتجة عنها، واحتمال تباطؤ النمو العالمي، وتقلب أسعار النفط مخاطر كبيرة على آفاق الاقتصاد الكلي على المدى القريب لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الإطار 1-1 آثار عدم اليقين في سياسات التجارة

تؤثر حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة على الاقتصاد من خلال قنوات مختلفة. يذكر هاندلي وليماو (2022) في تقريرهما أن تراجع حالة عدم اليقين يزيد من الصادرات وعدد البلدان المُصدّرة. على سبيل المثال، أسهم تراجع حالة عدم اليقين بعد انضمام البرتغال إلى المجموعة الأوروبية في عام 1986 في تحقيق جزء كبير من النمو الملحوظ في عدد الشركات المُصدّرة بنسبة (61%) وزيادة قيم الصادرات بنسبة (87%) (هاندلي وليماو، 2015). وبالمثل، تشير تقديرات بورشيرت وأوبالدو (2020) إلى أن إصلاح نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي في عام 2014 الذي أدى إلى تراجع حالة عدم اليقين بشأن تجديد التعريفات التفضيلية للبلدان النامية المُصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي قد أدى إلى زيادة الصادرات بنحو 7%.

وكما هو متوقع، فإن زيادة حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة لها آثار عكسية. وقد أفاد كراولي وآخرون (2020) بأن حالة عدم اليقين التي سادت بين الشركات البريطانية بشأن قواعد التجارة مع الاتحاد الأوروبي عقب التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، أسفرت عن انخفاض أكبر في عدد الشركات البريطانية المتخصصة في المنتجات التي واجهت مخاطر فرض تعريفات جمركية أعلى. ويُعد تحويل مسار التجارة من الآثار الأخرى المترتبة على ذلك. فقد أظهرت دراسة دوتش وآخرين (2019) أن الشركات البريطانية التي تنتج منتجات تواجه احتمالات فرض تعريفات جمركية أعلى في المستقبل من الاتحاد الأوروبي فضّلت تصدير منتجاتها إلى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي.

كما يمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة إلى زيادة أسعار المنتجين بشكل مباشر، نظراً لأن الشركات بدأت تؤجل استثماراتها المكلفة لتوسيع طاقتها الإنتاجية، أو تحسين تقنياتها، أو تسهيل دخولها إلى أسواق تصدير إضافية (هاندلي وليماو، 2017). ومن ثَمَّ، فإن ارتفاع أسعار المنتجين سينعكس في شكل زيادة في أسعار المستهلكين، ويعتمد حجم هذه الزيادة على نسبة هذه السلع ضمن سلة الاستهلاك، وكذلك على سياسات التسعير التي ينتهجها المستوردون لنقل الزيادة في أسعار المنتجين إلى المستهلكين. كما أن المنافسة بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة تؤثر بشكل غير مباشر على أسعار المستهلكين. فعندما تكون سياسة التجارة أكثر قابلية للتنبؤ بها، فإن الشركات المحلية الأكثر إنتاجية المنافسة للواردات تزيد من استثماراتها في التكنولوجيا وتوسع حصتها في السوق مقابل المنتجين في الخارج، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المستهلكين.

إلى جانب تأثيرها في رفع الأسعار، يمكن أن تؤثر حالة عدم اليقين بشأن سياسات التجارة على كيفية ومكان حصول الشركات على المواد الخام ومدخلات ومستلزمات الإنتاج الوسيطة التي تحتاجها. وقد تنطوي قرارات استيراد مدخلات ومستلزمات الإنتاج الوسيطة الأجنبية واستخدامها على تغييرات لا رجعة فيها في هياكل الإنتاج. وأظهرت دراسة إمبرونو (2019) أن الحد من حالة عدم اليقين من خلال ربط التعريفات الجمركية (أي الاتفاق على الإبقاء على التعريفات الجمركية عند مستوى معين أو دونه) يعزّز الواردات، بما في ذلك واردات السلع الوسيطة. ويمكن أن تؤدي الآثار الإيجابية على التوريد الناتجة عن سياسات التجارة التي يمكن التنبؤ بها إلى زيادة تحسين الإنتاجية الكلية وخفض تكاليف الإنتاج.

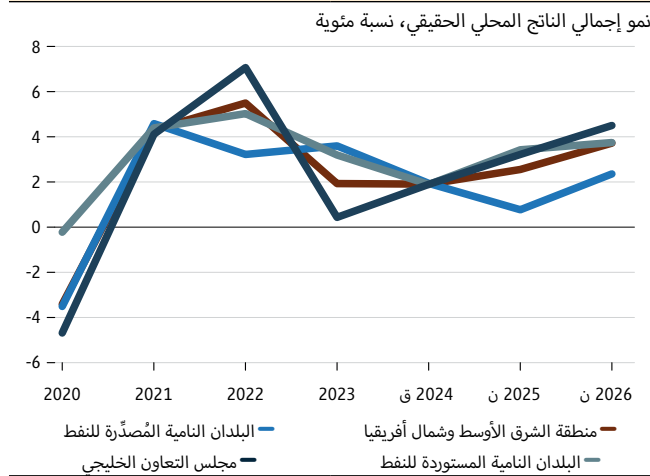
2-1 نمو محدود في عام 2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تحسن مشوب بعدم يقين لآفاق النمو في 2025 و2026

سجّلت المنطقة نمواً متواضعاً بنسبة 1.9% خلال عام 2024، وهو نفس معدل نموها تقريباً في العام السابق.⁴ واعتباراً من 8 أبريل/ نيسان 2025، من المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قليلاً ليصل إلى 2.6% في عام 2025 و3.7% في عام 2026.⁵ غير أن الآفاق الاقتصادية الحالية لكل من البلدان المستوردة والمصدّرة للنفط في المنطقة تأتي في بيئة تسودها درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن السياسات العالمية.

النمو البطيء وغير المتكافئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2024

شهد النمو الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقلبات حادة على مدى السنوات الخمس المنصرمة (الشكل 3-1). حيث انكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4% في عام 2020، ليشهد زيادة ملموسة في العامين اللاحقين، بواقع 4.3% في 2021 و5.5% في 2022، قبل أن يتراجع مرة أخرى ليصل إلى 1.9% في 2023. وقد سجّلت المنطقة نمواً بنسبة 1.9% خلال عام 2024 كما كان الحال في عام 2023.

الشكل 3-1 نمو إجمالي الناتج المحلي في المجموعات الفرعية للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل/نيسان 2025.

ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات. تشمل البلدان النامية المصدّرة للنفط كلاً من الجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا. وتشمل البلدان النامية المستوردة للنفط كلاً من جيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والأردن، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي كلاً من البحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. يتم استبعاد كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية من المعدلات الإجمالية بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين في هذه البلدان.

غير أن هذه المعدلات الإجمالية للنمو تُخفي وراءها تباينات وفروقات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من تحسن النمو في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة)، حيث ارتفع من 0.4% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، فإن النشاط الاقتصادي في بقية اقتصادات المنطقة شهد درجة من التباطؤ. ففي الاقتصادات النامية المستوردة للنفط (جيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والأردن، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة)⁶، تراجع معدل النمو من 3.2% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024. وفي الاقتصادات النامية المصدّرة للنفط (الجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا)، كان التباطؤ أكثر وضوحاً - حيث انخفض النمو من 3.6% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024.

تعود هذه الديناميكيات المتباينة في عام 2024 إلى أسباب مختلفة. فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً في النمو بعد حالة شبه جمود في عام 2023، عندما تراجعت أسعار النفط والصادرات بشكل حاد، ليحقق نمواً متواضعاً في عام 2024، وذلك على الرغم من استمرار تخفيضات إنتاج النفط (انظر الملحق). وكان القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هو المحرك الرئيسي للنمو في عام 2024، حيث واجه قطاع النفط قيوداً بسبب التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط الخام بموجب اتفاقيات منظمة "أوبك بلس".

ويرجع التباطؤ الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط إلى مزيج من التحديات الهيكلية المستمرة والصدمات الحالية (الشكل 3-1). ففي جمهورية مصر العربية، على سبيل المثال، ساهم ضعف أداء قطاع التصنيع، والقيود المفروضة على الواردات، فضلاً عن انخفاض حركة السفن في قناة السويس في تباطؤ النمو الاقتصادي في السنة المالية 2024.⁷ وفي المغرب، أثرت موجة الجفاف المستمرة للعام السادس

4 تُرَجِّح معدلات النمو الإجمالي للمنطقة بإجمالي الناتج المحلي، وتشمل الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، والكويت، وليبيا، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وقطاع غزة. ويتم استبعاد كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين في هذه البلدان.

5 تقرير "آفاق الاقتصاد الكلي والفقير" الصادر عن البنك الدولي في أبريل/نيسان (البنك الدولي، 2025ب).

6 يتم استبعاد كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية من حساب هذه المتوسطات بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين في هذه البلدان.

7 تبدأ السنة المالية في جمهورية مصر العربية من يوليو/تموز وتنتهي في يونيو/حزيران من السنة التالية. فعلى سبيل المثال، تبدأ السنة المالية 2025 في يوليو/تموز 2024 وتنتهي في يونيو/حزيران 2025.

على التوالي على قطاع الزراعة، ما أدى إلى انكماشه بنسبة 2.8% في عام 2024. وظل النمو الاقتصادي متواضعاً في تونس في عام 2024 عند 1.4%، حيث تأثر النشاط الاقتصادي سلباً بسبب استمرار موجات الجفاف وتراجع الطلب المحلي والخارجي.

جاء التباطؤ الحاد الذي شهدته البلدان المصدرة للنفط نتيجة التطورات في قطاع النفط في عام 2024 (الشكل 1-3). فقد استقر إنتاج النفط عند مستوى ثابت في عام 2024 في جمهورية إيران الإسلامية. وقد فرضت تخفيضات الإنتاج الطوعية قيوداً على قطاعي النفط في العراق والجزائر بموجب اتفاقيات منظمة "أوبك بلس"⁸. وفي ليبيا، على الرغم من استئناف إنتاج النفط في الربع الأخير من عام 2024، فقد كان متوسط إنتاج النفط خلال العام أقل بنسبة 6% مقارنةً بمستويات عام 2023.

تحسين الآفاق الاقتصادية ولكن في ظل حالة من عدم اليقين لعامي 2025 و2026 لكل من البلدان المستوردة والمصدرة للنفط

اعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025، من المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بشكل طفيف في عامي 2025 و2026 (الشكل 1-3). ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد الكلي والفقير" الصادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمنطقة في عام 2025 إلى 2.6%، حيث يُتوقع أن تشهد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 3.2%، والبلدان النامية المصدرة للنفط بنسبة 0.8%، والبلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة 3.4% (الشكل 1-3).⁹ وفي عام 2026، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.5% في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وبنسبة 2.4% في البلدان النامية المصدرة للنفط، وبنسبة 3.7% في البلدان النامية المستوردة للنفط.

على الرغم من الضغوط النزولية على أسعار النفط، من المرجح أن يستفيد النشاط الاقتصادي في كل من الجزائر والعراق والكويت وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الزيادة التدريجية في إنتاج النفط التي تخطط لها منظمة "أوبك بلس" للفترة ما بين أبريل/نيسان 2025 وسبتمبر/أيلول 2026. وبعد عدة تأخيرات في تنفيذ خطة الإلغاء التدريجي لتخفيض الإنتاج منذ الإعلان عنها لأول مرة (انظر الملحق)، أعلنت منظمة أوبك في 3 أبريل/نيسان 2025، أنها ستسرع تنفيذ الجدول الزمني للإلغاء خلال شهر مايو/أيار 2025.¹⁰

تشكل التطورات الخاصة بكل بلد مسارات النمو المتميزة للبلدان المصدرة للنفط. وستستمر جهود التنوع لدعم نمو القطاعات غير النفطية، خاصة في حالة سلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أن استكمال مشروع تحديث مصفاة "بابكو" وانتعاش إنتاج النفط من شأنه أن يزيد من معدل النمو في البحرين. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في قطر على نحو متواضع في عام 2025، على أن تشهد انتعاشاً ملحوظاً في عام 2026، بالتزامن مع دخول الطاقة الإنتاجية الموسعة للغاز الطبيعي المسال حيز التشغيل. وفي المقابل، من المتوقع أن ينكمش قطاع النفط في جمهورية إيران الإسلامية في السنة المالية 2025، وهو ما سيؤدي إلى تباطؤ كبير في النمو، إلى جانب الانكماش المتوقع في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بسبب انخفاض أسعار النفط ونقص إمدادات الطاقة.¹¹

وكما هو الحال في البلدان المصدرة للنفط، يُتوقع أن يشهد النمو في الاقتصادات المستوردة للنفط تحسناً ملحوظاً. ففي جمهورية مصر العربية، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 2.4% في السنة المالية 2024 إلى 3.8% في السنة المالية 2025، بفضل الزيادة القوية في الاستهلاك الخاص وتراجع معدلات التضخم. ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش قطاع الزراعة وتعافيه في عام 2025 إلى تعزيز واستدامة النمو عند 3.4% في المغرب و1.9% في تونس، بافتراض تحسن معدلات هطول الأمطار.

تشكل الصدمات المناخية مثل استمرار موجات الجفاف في المغرب وتونس، وتقلبات أسواق النفط العالمية، وأوضاع الهشاشة، والتباطؤ المحتمل في الطلب العالمي، وزيادة حالة عدم اليقين والضبابية التي تشوب السياسات الاقتصادية العالمية، مخاطر محتملة قد تعرقل مسيرة التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي بالمنطقة. ومن شأن تراجع الطلب العالمي وتقلبات أسواق النفط أن يشكلا مخاطر كبيرة على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط، حتى مع زيادة الإنتاج. كما أن انخفاض عائدات الصادرات النفطية سيزيد من الضغوط على أوضاع مالياتها العامة والحسابات الخارجية. وفي المقابل، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، قد يسهم انخفاض أسعار النفط في التخفيف جزئياً من الآثار

8 تضم منظمة "أوبك بلس" أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) (الجزائر والكويت وبنما الاستوائية واليابون وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا)، بالإضافة إلى 10 بلدان مصدرة للنفط وقّعت على "إعلان التعاون".

9 المصدر: يمكن الاطلاع على تقرير "آفاق الاقتصاد الكلي والفقير" الصادر عن البنك الدولي على الموقع التالي: <https://www.worldbank.org/en/publication/macro-poverty-outlook>.

10 تجدر الإشارة إلى أن البيان الصحفي السابق لمنظمة أوبك يشير إلى أن الزيادة التدريجية في إنتاج النفط "يمكن تعليقها أو إلغاؤها وفقاً لظروف السوق".

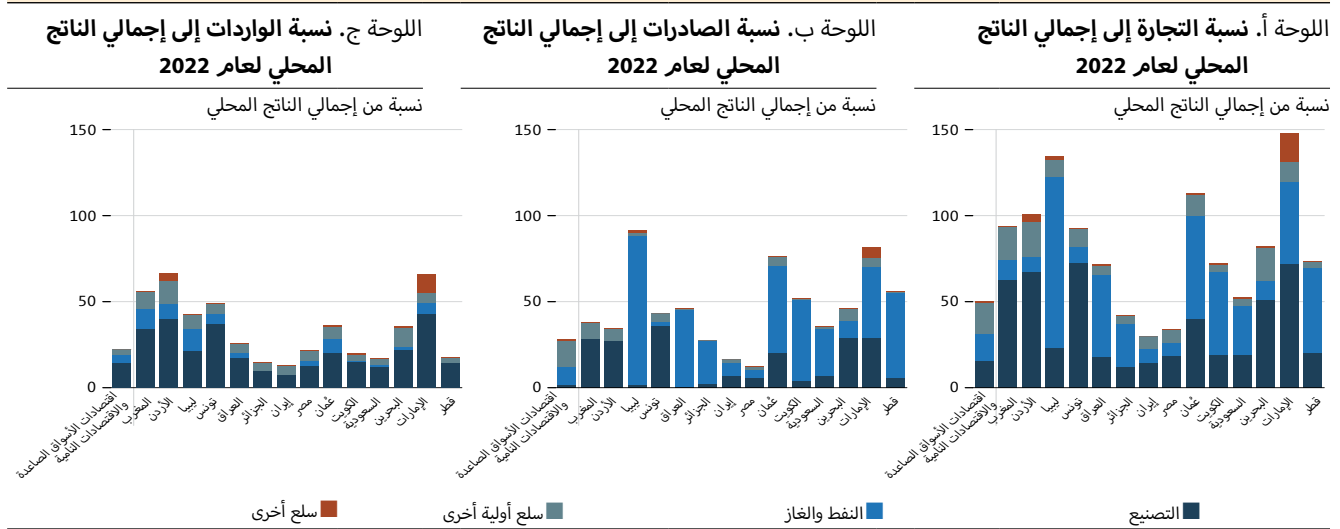
11 تمتد السنة المالية 2025 في إيران من 22/21 مارس/آذار 2025 إلى 21/20 مارس/آذار 2026.

السلبية المحتملة الأخرى على معدلات التبادل التجاري. ومع ذلك، قد تتعرض الأرصدة الخارجية لضغوط إضافية وتتفاقم المخاوف بشأن سيولة النقد الأجنبي بسبب احتمال تراجع التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب تدهور ثقة المستهلكين والمستثمرين، الأمر الذي قد يتسبب في موجه من خروج رؤوس الأموال. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تراجع الطلب على الواردات في جيبوتي إلى انخفاض كبير في حركة المرور في الموانئ.

الجدول 1-1 تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
التغيرات منذ أكتوبر/تشرين الأول 2024			تنبؤات أبريل/نيسان 2025			
ن 2026	ن 2025	ق 2024	ن 2026	ن 2025	ق 2024	
نسبة مئوية						
-0.4	-1.3	-0.1	3.7	2.6	1.9	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.8	-1.7	-0.1	3.0	1.9	1.9	البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-0.5	-1.7	0.0	3.7	2.3	1.9	البلدان المُصدّرة للنفط
0.1	-0.9	0.0	4.5	3.2	1.9	مجلس التعاون الخليجي
-0.1	-0.3	0.5	5.4	2.4	2.6	قطر
0.8	0.5	0.6	4.9	4.6	3.9	الإمارات العربية المتحدة
-0.3	0.2	-0.5	3.0	3.5	3.0	البحرين
-0.3	-2.2	-0.3	4.5	2.8	1.3	المملكة العربية السعودية
-0.1	-0.3	-2.0	2.7	2.2	-2.9	الكويت
0.5	0.3	1.0	3.7	3.0	1.7	سلطنة عُمان
-1.4	-2.9	0.0	2.4	0.8	1.9	البلدان النامية المُصدّرة للنفط
-6.7	1.6	7.2	6.4	12.3	-2.9	ليبيا
-1.7	-4.4	-0.6	0.6	-1.6	3.0	جمهورية إيران الإسلامية
-0.2	-0.6	0.1	3.1	3.2	3.3	الجزائر
-0.5	-2.6	-0.6	5.3	1.3	-1.5	العراق
-0.1	0.0	-0.2	3.7	3.4	1.9	البلدان النامية المستوردة للنفط
0.0	0.3	-0.1	4.2	3.8	2.4	جمهورية مصر العربية
-0.6	-0.3	0.2	1.6	1.9	1.4	تونس
-0.1	-0.2	0.1	2.5	2.4	2.4	الأردن
0.0	-0.5	0.3	3.3	3.4	3.2	المغرب
0.3	-0.1	0.0	5.1	5.2	6.0	جيبوتي
-0.1	-7.1	-9.5	4.0	-1.6	-26.6	الضفة الغربية وقطاع غزة
الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية (الإجماليات)						
		-6.1	ع/م	4.7	-7.1	لبنان
		-0.5	ع/م	0.5	-1.5	الجمهورية اليمنية
		0.0	ع/م	-1.0	-1.5	الجمهورية العربية السورية

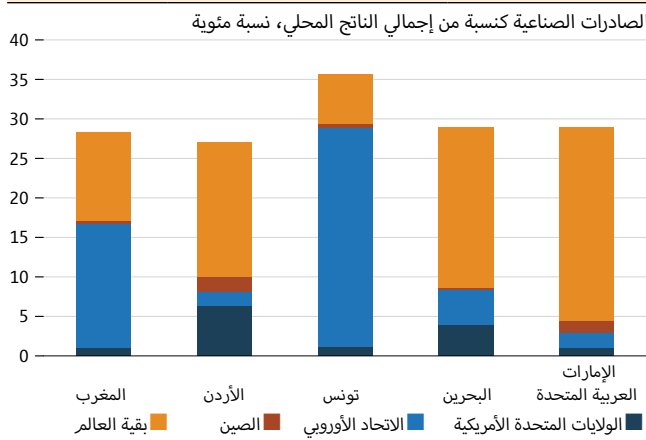
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة من تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر عن البنك الدولي، أبريل/نيسان 2025 وأكتوبر/تشرين الأول 2024. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، غ/م = غير متاح. والبلدان مدرجة بترتيب تنازلي على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2021) داخل كل فئة. ويتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران)، وبالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية (تبدأ السنة المالية في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار). ولم يتم تضمين كل من لبنان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب القيم غير المؤكدة. وتشمل البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وجيبوتي، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة. وتستند توقعات وتنبؤات الاقتصاد الكلي للعراق إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة للسنوات ما بين 2024 و2026، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بأسعار السوق الثابتة مع الأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. وتُحتسب المتوسطات المرجحة لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنة السابقة كأوزان ترجيحية. وقد تم تحديث الأرقام في 8 أبريل/نيسان 2025.

الشكل 4-1 تركيبة التجارة (الصادرات والواردات) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة في قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية (BACI) الصادرة عن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: تم استبعاد بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التحليل بسبب التفاوتات الكبيرة بين البيانات الوطنية والبيانات الواردة في قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية (BACI). ويوضح الشكل إجمالي التجارة والصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقيمة الوسيطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويُقسّم إجمالي التجارة إلى أربع فئات فرعية: التصنيع، والنفط والغاز، والسلع الأولية الأخرى، بالإضافة إلى فئات تجارية أخرى. ومصدر هذه الفئات هو التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح الرابع (SITC rev. 4). ووفقاً لتعريف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat)، تشمل التجارة في إطار فئة التصنيع الأقسام 5 و6 و7 و8 من التصنيف الموحد للتجارة الدولية. وتشمل فئة النفط القسم 3. أما فئة السلع الأولية الأخرى، فشمّل الأقسام 0 و1 و2 و4. كما تتوافق فئات السلع الأخرى مع القسم 9. ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). والقيمة الوسيطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي البلد الذي يحتل المرتبة الوسيطة من حيث إجمالي حجم التجارة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي فيما بين هذه الاقتصادات. وقد تختلف الأرقام الخاصة ببعض البلدان عن مصادر البيانات الأخرى نتيجة لإجراءات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية لمطابقة وتسوية إقرارات وإعلانات البلدان المُصدّرة والمستوردة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأولية، مما يوفر مقياساً أكثر دقة لتدفقات التجارة لأغراض التحليل. للمزيد من المعلومات عن إجراءات التسوية والمطابقة هذه، انظر https://www.cepii.fr/PDF_PUB/wp/2010/wp2010-23.pdf.

الشكل 5-1 الصادرات الصناعية إلى جهات تصدير مختارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، 2022



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة من قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية الصادرة عن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: يوضح الشكل تركيبة الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حسب وجهة التصدير لخمسة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا يظهر في الشكل سوى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتجاوز إجمالي صادراتها الصناعية 25% من إجمالي الناتج المحلي. ومصدر تصنيف السلع هو التصنيف الموحد للتجارة الدولية (التنقيح الرابع (SITC rev. 4). ووفقاً لتعريف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat)، تشمل التجارة في إطار فئة التصنيع الأقسام 5 و6 و7 و8 من التصنيف الموحد للتجارة الدولية. ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). وقد تختلف الأرقام الخاصة ببعض البلدان عن مصادر البيانات الأخرى نتيجة لإجراءات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية لمطابقة وتسوية إقرارات وإعلانات البلدان المُصدّرة والمستوردة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأولية، مما يوفر مقياساً أكثر دقة لتدفقات التجارة لأغراض التحليل. للمزيد من المعلومات عن إجراءات التسوية والمطابقة هذه، انظر https://www.cepii.fr/PDF_PUB/wp/2010/wp2010-23.pdf.

وعلى المدى القريب، قد يؤثر انخفاض الطلب من جهات التصدير الرئيسية سلباً على البلدان المُصدّرة في المنطقة الأكثر اندماجاً ونشاطاً في الأسواق الدولية، حتى لو كان التأثير المباشر للتغيرات في سياسة التجارة محدوداً نسبياً. وبالنظر إلى حجم التجارة، تسجل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات تجارة أعلى من القيمة الوسيطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. إذ يبلغ متوسط حجم التجارة في المنطقة (إجمالي الصادرات والواردات) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 69%، مقارنةً بنحو 50% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، باستثناء بلدان المنطقة (الشكل 4-1، اللوحة "أ"). وبالنسبة لغالبية بلدان المنطقة، تتجاوز قيمة الصادرات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي القيمة الوسيطة المسجلة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويهيمن النفط على الصادرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المُصدّرة للنفط (الشكل 4-1، اللوحة "ب")، بينما تميل البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تصدير المنتجات المصنّعة. ففي الأردن والمغرب وتونس، تمثل المنتجات المصنّعة ما يقرب من 75% من إجمالي الصادرات. جديرٌ بالذكر في هذا السياق رغم أن الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وسلطنة عُمان تُعدّ من أبرز البلدان المُصدّرة للنفط، إلا أنها تصدّر أيضاً سلعاً مصنّعة تتجاوز قيمتها 20% من إجمالي الناتج المحلي. وتشكّل السلع المصنّعة النسبة الأكبر من الواردات في جميع بلدان المنطقة (الشكل 4-1، اللوحة "ج").

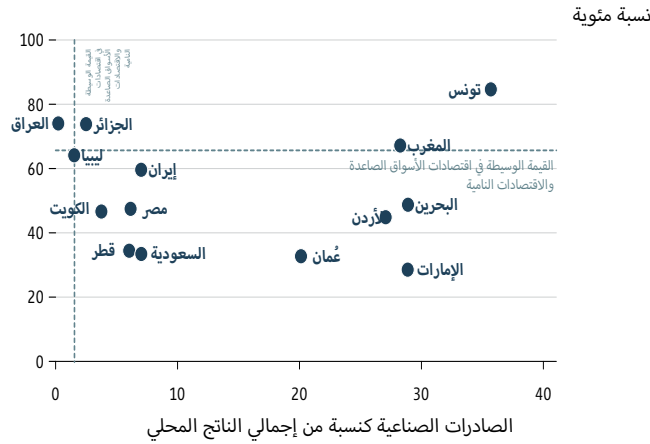
وفي بلدان المنطقة التي تتجاوز فيها الصادرات الصناعية 25% من إجمالي الناتج المحلي، فإن نسبة الصادرات التي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في سياسات التجارة منخفضة نسبياً (الشكل 5-1). وحتى في البحرين، حيث يمكن أن تتأثر بعض السلع الأولية غير النفطية، فإن حصة بعض أسواق ووجهات التصدير الرئيسية لا تزال محدودة. وفي المقابل، قد تكون الآثار المحتملة لانخفاض الطلب من شركاء محددين أكثر أهمية، خاصة بالنسبة لاقتصادات مثل المغرب وتونس التي تربطها علاقات تجارية واسعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

التغلب على مواطن الضعف وتعزيز الكفاءة في مواجهة الصدمات

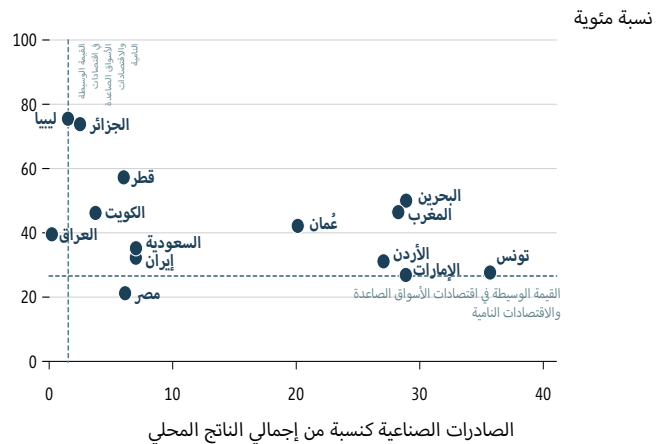
يتيح الاندماج في الأسواق العالمية منافع، لكنه يفرض أيضاً تحديات أمام الاقتصادات. إذ يمكن أن تؤدي القدرة على التخصص في القطاعات التي تتمتع فيها البلدان بميزة نسبية إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد العالمية، وزيادة الإنتاجية الكلية وزيادة الأجور، فضلاً عن خلق فرص العمل. ومن خلال هذه القنوات، عادة ما يرتبط تحرير التجارة والاندماج بارتفاع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ومع ذلك، يمكن أن يكون للاندماج أيضاً تأثير سلبي على معدلات التشغيل والأجور في القطاعات الأكثر تعرضاً لمنافسة الواردات. ففي العديد من البلدان، عادة ما تكون هذه الصناعات أكثر اعتماداً على العمالة غير الماهرة (أوتار وتوريس رويز، 2013؛ وأوتور وآخرون، 2016). علاوة على ذلك، فإن الاندماج في الأسواق الدولية يمكن أن يجعل الاقتصادات أكثر عرضة للآثار المباشرة لديناميكيات التجارة المتغيرة والاتجاهات العالمية السائدة (رودريك، 1998)، لا سيما عندما تتركز الصادرات في عدد قليل من القطاعات أو مع عدد قليل من الشركاء التجاريين. وهكذا، قد يحد الافتقار إلى التنوع من قدرة اقتصاد ما على إدارة الصدمات الخاصة بقطاعات معينة أو ببلد محدد.

الشكل 6-1 مؤشرات مدى تخصص الصادرات الصناعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة ب. نسبة أكبر ثلاث جهات تصدير من إجمالي الصادرات الصناعية



اللوحة أ. نسبة أكبر ثلاثة منتجات من إجمالي الصادرات الصناعية

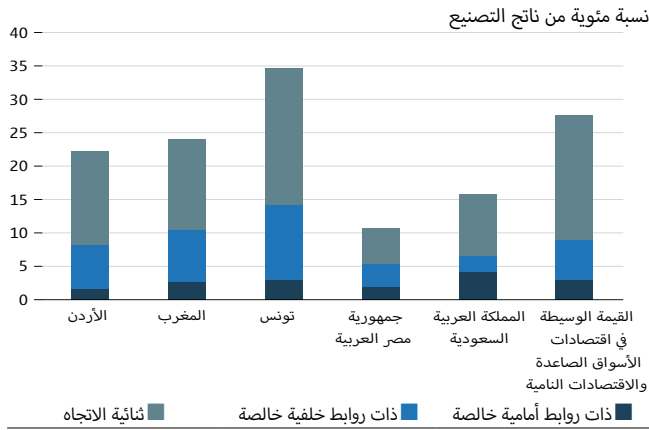


المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة في قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية (BACI) الصادرة عن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية.

ملاحظات: تم استبعاد بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التحليل بسبب التفاوتات الكبيرة بين البيانات الوطنية والبيانات الواردة في قاعدة بيانات تحليل التجارة الدولية (BACI). ومصدر فئة المنتجات المصنّعة هو التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التفتيح الرابع (SITC rev. 4). ووفقاً لتعريف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat)، تشمل التجارة في إطار فئة التصنيع الأقسام 5 و6 و7 و8 من التصنيف الموحد للتجارة الدولية. والقيمة الوسيطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي البلد الذي يحتل المرتبة الوسيطة من حيث إجمالي حجم التجارة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي فيما بين هذه الاقتصادات. اللوحة "أ". يمثل المحور الرأسي نسبة المنتجات المصنّعة الثلاثة الأكثر تصديراً (حسب التصنيف التفصيلي المكوّن من أربع فئات) كنسبة من إجمالي الصادرات الصناعية. اللوحة "ب". يمثل المحور الرأسي النسبة المجمّعة لأكثر من ثلاثة بلدان مستوردة (وجهات تصدير) للمنتجات المصنّعة كنسبة من إجمالي الصادرات الصناعية. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم اعتبار الاتحاد الأوروبي أحد البلدان الوجهة عند حساب نسب البلدان. وقد تختلف الأرقام الخاصة ببعض البلدان عن مصادر البيانات الأخرى نتيجة لإجراءات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية لمطابقة وتسوية إقرارات وإعلانات البلدان المُصدّرة والمستوردة في قاعدة بيانات الأمر المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأولية، مما يوفر مقياساً أكثر دقة لتدفقات التجارة لأغراض التحليل. للمزيد من المعلومات عن إجراءات التسوية والمطابقة هذه، انظر https://www.cepii.fr/PDF_PUB/wp/2010/wp2010-23.pdf.

توضح اللوحة "أ" في الشكل 6-1 النسبة المجمّعة لأكثر ثلاثة منتجات (ضمن إجمالي الصادرات الصناعية) لبلدان المنطقة كمقياس لمدى تركيز صادراتها الصناعية. جدير بالذكر في هذا السياق أن تونس، والأردن، والإمارات العربية المتحدة من أبرز البلدان المصدّرة للمنتجات المصنّعة، حيث تشكل الصادرات الصناعية في كل منها ما بين 25% و40% من إجمالي الناتج المحلي. وتتمتع هذه البلدان بتنوع جيد في سلة الصادرات، حيث تشكل المنتجات الثلاثة الرئيسية نحو 30% فقط من إجمالي الصادرات الصناعية. وفي المقابل، تتمتع البحرين والمغرب بنسب مماثلة من صادرات السلع المصنّعة بالنسبة إلى إجمالي ناتجها المحلي، غير أن صادراتهما تتسم بأنها أكثر تركّزاً، مما يجعلهما أكثر تأثراً بالصدمات مقارنةً بالبلدان الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، تُعدّ ليبيا الأقل تنوعاً في محفظة الصادرات الصناعية، إذ تمثل ثلاثة منتجات تصديرية ما يقرب من 80% من إجمالي صادراتها الصناعية. ومع ذلك، فإن الصادرات الصناعية لا تشكّل سوى أقل من 5% من إجمالي الناتج المحلي، مما يقلل من التأثير الكلي لجوانب ضعف وتأثر التجارة.

الشكل 7-1 مساهمة ناتج التصنيع في سلاسل القيمة العالمية



المصدر: نظام الحلول العالمية المتكاملة للتجارة. ملاحظة: يوضح هذا الشكل جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتوفر لها مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. يتألف ناتج سلاسل القيمة العالمية ذات الروابط الأمامية (الصادرة) الخالصة من القيمة المضافة التي ينتجها القطاع (ن) ويتم بيعها في الخارج - سواء بشكل مباشر من قبل القطاع (ن)، أو بشكل غير مباشر من خلال قطاعات أخرى تنتمي إلى سلاسل القيمة المحلية ذاتها - ثم يُعاد تصديرها لاحقاً من قبل البلد الشريك (م)، مما يعني عبورها بلدين أو أكثر. ويُعرّف ناتج سلاسل القيمة العالمية ذات الروابط الخلفية (الواردة) الخالصة بأنها مدخلات ومستلزمات الإنتاج المستوردة التي يشتريها القطاع (ن) إما بشكل مباشر من الخارج أو بشكل غير مباشر من خلال السلاسل المحلية، وتدخل في إنتاج السلع النهائية للقطاع (ن). وفي حين يرتبط ناتج سلاسل القيمة العالمية ذات الروابط الأمامية (الصادرة) والخلفية (الواردة) الخالصة بأنشطة سلسلة القيمة في مرحلة البداية، وهي إنشاء القيمة المضافة، أو في مرحلة النهاية وهي إنتاج السلع النهائية، فإن ناتج سلاسل القيمة العالمية ثنائية الاتجاه يرتبط بجميع الأنشطة الوسيطة الأخرى بين هاتين المرحلتين. ويجري ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). تُعرض القيم الوسيطة لكل نوع من أنواع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ضمن فئة البلد الذي يمثل القيمة الوسيطة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وتونس بشكل متفاوت في إنتاج السلع النهائية باستخدام مستلزمات ومدخلات الإنتاج الأجنبية، والتي تُعرف باسم "سلاسل قيمة ذات روابط خلفية"¹². ويُعد منتج المنسوجات والمنتجات الجلدية من أبرز المشاركين في سلاسل القيمة العالمية في كل من المغرب وتونس. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد قطاع السيارات في كلا البلدين اندماجاً أيضاً عند نهاية سلسلة القيمة. وفي المملكة العربية السعودية، على الرغم من مستوى اندماجها المحدود نسبياً في سلاسل القيمة العالمية، فإن اقتصادها يتمتع بروابط أمامية خالصة قوية نسبياً، حيث تصدر سلعاً وسيطة، وخاصة فحم الكوك، والمنتجات البترولية المكررة، والمنتجات الكيماوية.

على الرغم من أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل معدلات تجارة أعلى من القيمة الوسيطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأن الشركات في بعض البلدان تشارك في سلاسل القيمة العالمية، فإن التحليلات الحالية تشير إلى وجود إمكانية لمزيد من التجارة الدولية. وتشير تقديرات نموذج الجاذبية إلى أن الصادرات الصناعية يمكن أن تكون أكبر بمقدار مرتين إلى خمس مرات في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (غاتى وآخرون، 2025).¹³ ولذلك، قد تتيح إعادة توجيه أنماط التجارة العالمية بعض الفرص لبلدان المنطقة في منتجات رئيسية أو في أجزاء مهمة من سلاسل القيمة المختلفة، وذلك من خلال الاستفادة من قربها الجغرافي من الأسواق الكبيرة في الاتحاد الأوروبي. وستوقف كيفية حدوث هذه التحولات على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاستجابات على صعيد السياسات للشركاء التجاريين الرئيسيين لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يُعدُّ تزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية آخر حلقة في سلسلة من الصدمات التي تعرضت لها حكومات المنطقة واضطرت إلى الاستجابة لها والتعامل معها. وفي خضم تصديهم للتحديات الراهنة، ينبغي على واضعي السياسات ألا يغفلوا عن الإصلاحات الأساسية طويلة الأجل اللازمة لزيادة قدرة اقتصاداتهم على الصمود في وجه الأزمات.

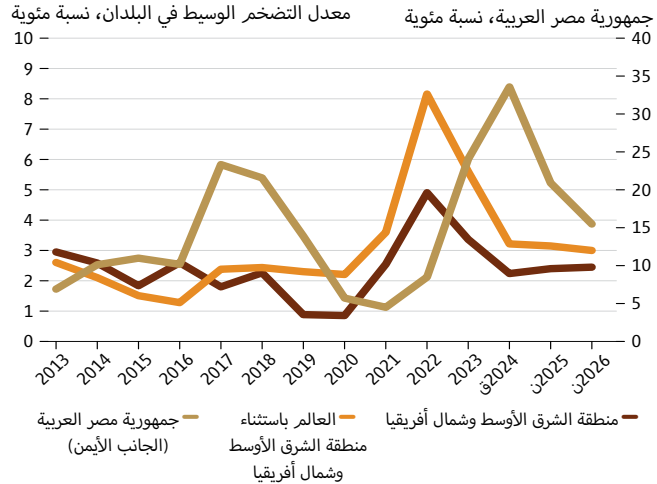
12 يقترح بورين وآخرون (2021) تصنيفاً ثلاثياً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية - الروابط الخلفية والأمامية وثنائية الاتجاه.
13 يأخذ نموذج الجاذبية في الاعتبار مختلف العوامل المحددة لحجم التجارة، بما في ذلك حجم الاقتصادات الشركة (حسب قياسها بإجمالي الناتج المحلي)، والمسافة الجغرافية والتجاور الجغرافي، وما إذا كانت البلدان تشارك في لغة واحدة أو تاريخ استعماري سابق، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات تجارة حرة. ويتنبأ النموذج بأحجام التجارة المحتملة، حيث يقدم تقديرات لتدفقات التجارة الثنائية بناءً على هذه الظروف والعوامل.

3-1 تراجع الضغوط التضخمية في المنطقة ولكن مع زيادة المخاطر المؤدية إلى تصاعدها

خلال عام 2024، استمر تراجع الضغوط التضخمية في المنطقة، تماشياً مع اتجاهات التضخم على مستوى العالم (الشكل 8-1)، حيث انخفض معدل التضخم الوسيط في المنطقة من 3.4% في عام 2023 إلى 2.2% في عام 2024، واعتباراً من 8 أبريل/نيسان، من المتوقع أن تستقر معدلات التضخم عند 2.4% في عام 2025، وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد الكلي والفقر" الصادر عن البنك الدولي. غير أن هذه التوقعات تتأثر أيضاً بزيادة حالة عدم اليقين التي تكتنف ديناميكيات التجارة العالمية المتغيرة.

في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفض معدل التضخم الوسيط من 6% في عام 2023 إلى 4.6% في عام 2024، مما ساعد في تعزيز الطلب المحلي. وبالنسبة لعام 2025، تشير التوقعات والتنبؤات إلى تراجع المعدل بنحو نقطة مئوية ليصل إلى 3.6% (الجدول 2-1). ويعكس هذا الانخفاض الزيادات الحادة في أسعار الفائدة الأساسية (الشكل 9-1، اللوحة "ب") استناداً إلى انخفاض الأسعار العالمية للطاقة والغذاء.

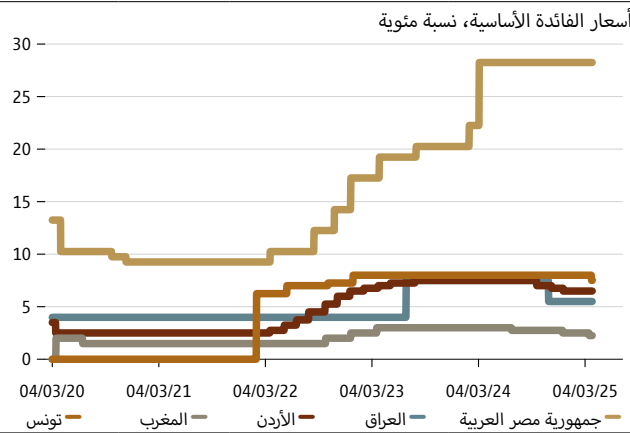
الشكل 8-1 معدل التضخم الوسيط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاقتصاد العالمي



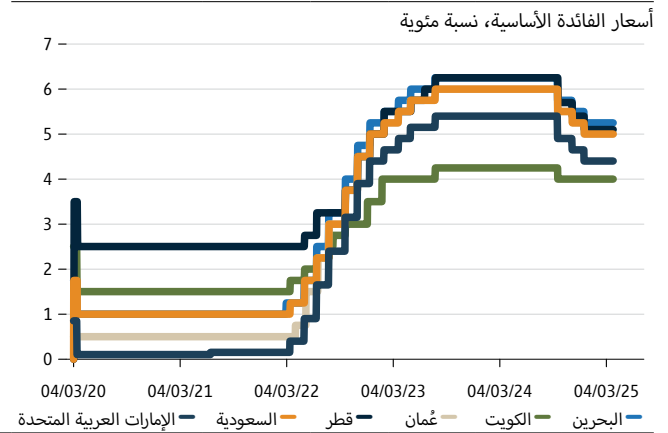
المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر لشهر أبريل/نيسان 2025. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تضم عينة الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، والكويت، وليبيا، والمغرب، وسلطنة عُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، والإمارات العربية المتحدة، مع استبعاد لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن التوقعات والتنبؤات لهذه البلدان). تشمل عينة العالم 170 بلداً، يُستثنى منها 16 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/ تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران)، وبالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية (تبدأ في 21/مارس/آذار وتنتهي في 20/مارس/آذار).

الشكل 9-1 أسعار الفائدة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة ب. البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة أ. مجلس التعاون الخليجي



المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية.

ملاحظة: يشمل مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتشمل البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية. القيم اعتباراً من 8 أبريل/نيسان 2025.

وفي جمهورية مصر العربية، انخفض معدل التضخم الكلي في المناطق الحضرية، بعد أن بلغ ذروته في الربع الثالث من عام 2023 عند 37.3%، لكنه لا يزال في خانة العشرات عند 12.8% (فبراير/شباط 2025). وقد ساهمت تعديلات أسعار الصرف التي جرت في وقت سابق من عام 2024، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، في تثبيت توقعات التضخم. وستستمر تأثيرات القاعدة للتضخم الإيجابية في لعب دور في الانخفاض السنوي في معدلات التضخم. وتشير توقعات التضخم للسنة المالية 2025 إلى أن معدل التضخم سيصل إلى 20.9% وهو ما يعادل تقريباً ثلثي متوسط المعدل في السنة المالية 2024 (الشكل 8-1). وبالمثل، استمر التضخم في تونس في التراجع منذ ذروته في فبراير/

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شباط 2023، حيث انخفض إلى 5.7% في فبراير/شباط 2025 مع توقعات بوصوله إلى 5.5% لعام 2025. ومع ذلك، لا يزال معدل التضخم أعلى قليلاً من المتوسط المسجل قبل الجائحة والبالغ (4.2%)، وفي المغرب، انخفض معدل التضخم بشكل حاد في عام 2024 ليصل إلى 0.9% مقارنةً بنسبة 6.1% في العام السابق، مما سمح لبنك المغرب بخفض سعر الفائدة الأساسي إلى 2.25%. وتشير التوقعات إلى استمرار احتواء التضخم.

كما شهدت الضغوط التضخمية تراجعاً في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ففي البلدان النامية المصدرة للنفط، كان التباطؤ قوياً بشكل خاص في الجزائر، حيث انخفض معدل التضخم من 9.3% في عام 2023 إلى 4.0% في عام 2024، وذلك بفضل عوامل رئيسية هي استقرار سعر الدينار، إلى جانب تسارع وتيرة الإنتاج الزراعي، وتوسع نطاق الدعم، فضلاً عن تراجع أسعار الواردات، ورفع القيود المفروضة على استيراد الكثير من المنتجات. وفي اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال توقعات التضخم ضمن نطاق السيطرة، حيث تشير التقديرات إلى أنها ستستقر عند نحو 2%.

غير أن حالة عدم اليقين التي تكتنف سياسات التجارة قد تؤدي إلى عودة الضغوط التضخمية في المنطقة. وقد تؤدي الصدمات السلبية المحتملة في معدلات التبادل التجاري الناتجة عن الاضطرابات التي تشهدها سلاسل الإمداد إلى تعزيز الضغوط التضخمية بشكل مباشر، غير أن هذه الضغوط قد يتم تخفيفها إذا تباطأ النشاط الاقتصادي العالمي. أما في البلدان المستوردة للنفط، فقد تؤدي الضغوط على الحسابات الخارجية، وعلى وجه التحديد المخاوف بشأن سيولة النقد الأجنبي، إلى انتقال تلك الضغوط إلى معدل التضخم المحلي. ومع ذلك، قد يسهم انخفاض أسعار الطاقة في التخفيف من هذه الضغوط.

الجدول 2-1 التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الاقتصاد، 2022-2026				
2026 ن	2025 ن	2024 ق	2023	2022
2.3	2.4	2.2	3.4	4.9
2.1	2.0	1.6	2.0	3.8
1.9	1.5	1.1	3.1	5.0
2.1	2.2	2.3	1.6	4.8
2.2	1.8	0.9	0.1	3.6
2.2	2.3	2.1	2.3	2.5
2.3	2.5	3.0	3.6	4.0
2.0	1.6	1.0	0.9	2.5
3.9	4.2	3.3	6.9	7.1
2.5	3.6	2.1	2.3	4.6
43.2	42.0	35.4	52.3	46.5
4.1	4.3	4.0	9.3	9.3
3.7	4.0	2.5	4.4	5.0
2.7	3.6	4.6	6.0	5.9
15.5	20.9	33.6	24.1	8.5
5.0	5.5	7.0	9.3	8.3
2.4	2.2	1.6	2.1	4.2
1.8	2.0	0.9	6.1	6.6
2.0	2.1	2.2	1.4	5.1
3.0	5.0	53.7	5.9	3.7
الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية (الإجماليات)				
غ/م	15.2	45.2	221.3	171.2
16.1	20.2	30.4	0.9	29.5
غ/م	19.7	58.1	127.8	63.7

المصدر: البنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل/نيسان 2025.

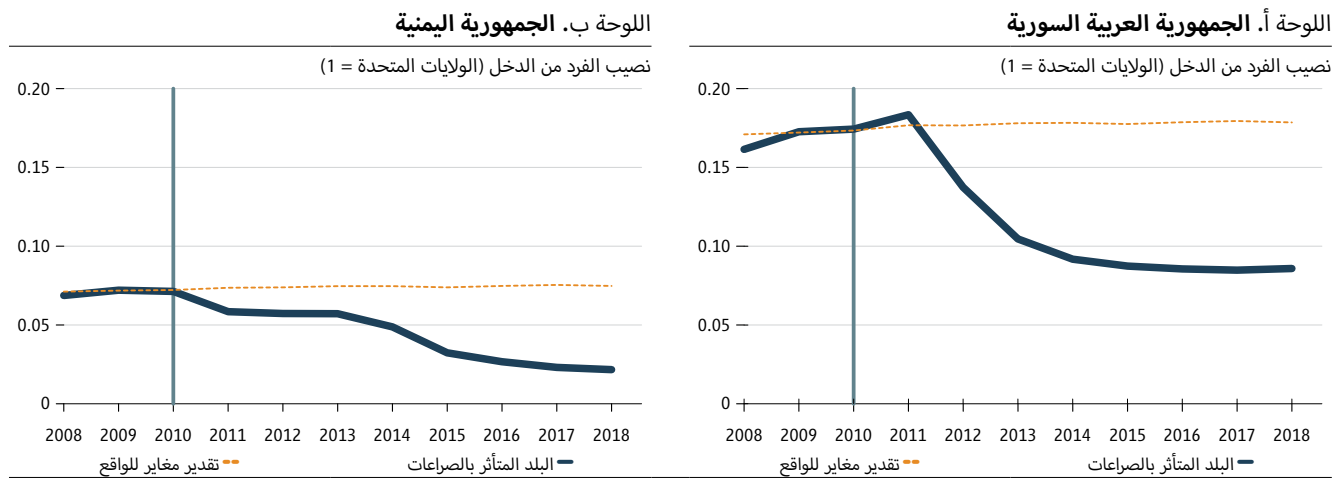
ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات، غ/م = غير متاح. تمثل أرقام المجموعات الفرعية (مجلس التعاون الخليجي، والبلدان النامية المصدرة للنفط، والبلدان النامية المستوردة للنفط) القيمة الوسيطة لمعدلات البلدان ضمن كل مجموعة. تخضع المدخلات الخاصة بالبلدان المدرجة ضمن "الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية" لدرجة عالية من عدم اليقين. وهذه الاقتصادات مستبعدة من المعدلات الإجمالية للمجموعات الفرعية. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران)، وبالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية (تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار).

4-1 آفاق وتوقعات غير مستقرة بشأن تحقيق السلام والتعافي¹⁴

الصراع يُقوّض مسيرة التنمية

يشير الخبراء والباحثون إلى الصراع بأنه "تنمية عكسية" (كولبير وآخرون، 2003) لأنه يؤدي إلى إهدار عقود من التقدم الاقتصادي، إلى جانب تداعياته وآثاره الضارة طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، منذ عام 2000، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بحسب الأسعار الثابتة للدولار في عام 2015) في الجمهورية العربية السورية بنسبة 43%، بينما بلغ هذا الانخفاض 59% في الجمهورية اليمنية.¹⁵ وباستخدام أساليب الضبط المصطنعة، خلّص غاتي وآخرون (2024) إلى أنه لولا الصراع في الجمهورية العربية السورية، لكان نصيب الفرد فيها من الدخل قد بلغ ضعف ما كان عليه في عام 2018. (الشكل 10-1 اللوحة "أ"). وبالمثل، تشير تحليلاتهم فيما يتعلق بالجمهورية اليمنية إلى أن نصيب الفرد من الدخل كان ليبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 2018 لو لم تنشب أزمة 2011 (الشكل 10-1، اللوحة "ب").

الشكل 10-1 تقديرات افتراض الوضع المغاير للواقع لنصيب الفرد من الدخل في ظل أحداث صراع محددة



المصدر: مأخوذ من غاتي وآخرين (2024).

ملاحظات: لتقدير مستوى المعيشة الذي كان يمكن أن يصل إليه بلدٌ متأثرٌ بالصراع لو لم يشهد وقوعه، قام خبراء اقتصاديون ببناء نموذج لمجموعة من البلدان التي كانت مشابهة للغاية لبلد الصراع قبل الأزمة، والتي إذا نُظر إليها مجتمعاً فإن مستويات معيشتها قد تعكس بدرجة معقولة ما كان سيحدث في البلد الذي يعاني من الصراع. ويستند ما يُسمّى مجموعات الضبط المصطنعة هذه إلى متوسط مُرّجح من خمسة متغيرات. وفي كلتا اللوحتين، يتم تحديد الأوزان الترجيحية لمطابقة المتغيرات الخمسة: (1) معدلات النمو قبل نشوب الصراع بثلاث سنوات؛ (2) نصيب الفرد من الدخل مقارنةً بالبلدان المتقدمة في السنة السابقة لانفجار الصراع؛ (3) الانفتاح التجاري في السنة السابقة للصراع؛ (4) حجم التأثير على معدلات التبادل التجاري في السنة السابقة للصراع؛ (5) نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة للصراع. ونظراً لعدم توافر البيانات، تستبعد اللوحة "أ" نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي حالة الجمهورية العربية السورية، فإن أبرز البلدان في المجموعة المرجعية الضابطة للعيّنة هي بنغلاديش (0.17)، وبوروندي (0.06)، والنيجر (0.02)، وأوغندا (0.02)، وموزمبيق (0.02). أما في حالة الجمهورية اليمنية، فإن أبرز البلدان في المجموعة المرجعية الضابطة للعيّنة هي غينيا (0.27)، وبوروندي (0.23)، وموزمبيق (0.12)، وهاتي (0.06)، وغينيا بيساو (0.02).

تتجاوز تكلفة الصراع ما يمكن للمؤشرات الاقتصادية أن ترصده. فبالإضافة إلى مئات الآلاف من الضحايا، تسبب الصراع في الجمهورية العربية السورية في واحدة من أضخم موجات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية، أثرت على أكثر من نصف سكان سوريا قبل اندلاع الحرب. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2024، كان 5.5 ملايين لاجئٍ سوري لا يزالون في تركيا ولبنان والأردن والعراق وجمهورية مصر العربية، و1.2 مليون في دول الاتحاد الأوروبي.¹⁶ وانتشر الفقر المدقع، الذي كان يكاد يكون منعديماً قبل الحرب، ليطال أكثر من ربع السوريين في 2022، بينما عاش 67% من السكان تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ 3.65 دولارات للفرد يومياً.¹⁷ وفي الجمهورية اليمنية، فقد تعرض أكثر من 40% من المساكن، و38% من المرافق الصحية والمستشفيات، و29% من البنية التحتية للنقل لأضرار في عام 2020، وذلك وفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات.¹⁸ وفي عام 2025، تشير التقديرات إلى أن 19.5 مليون شخص في الجمهورية اليمنية، كانوا بحاجة لشكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية. وفي عام 2025، تشير التقديرات إلى أن 19.5 مليون شخص في الجمهورية اليمنية كانوا بحاجة

14 يستعرض هذا الفصل الأحداث التي وقعت حتى 31 مارس/آذار 2025. وبالتالي، فإن أي تطورات ومستجدات لاحقة لا تُؤخذ في الحسبان.

15 المصدر: بيانات الحسابات الوطنية للبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى البيانات الوصفية للمؤشر NY.GDP.PCAP.KD على موقع البنك الدولي للبيانات المفتوحة.

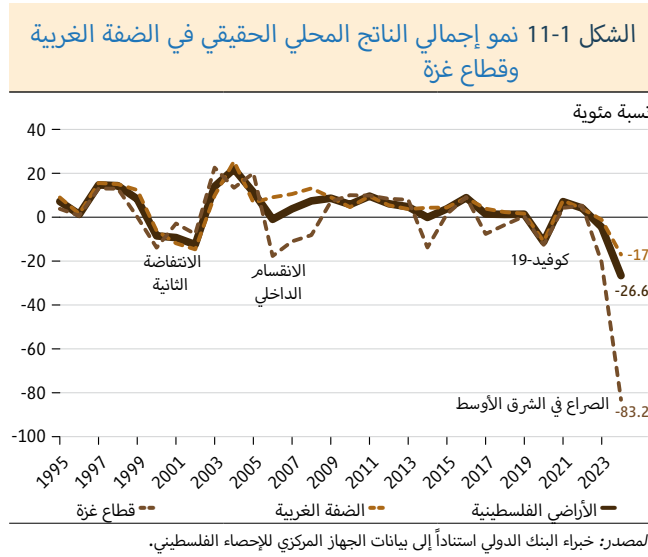
16 المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2025ب).

17 المصدر: البنك الدولي (2024د).

18 المصدر: البنك الدولي (2020).

لشكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية.¹⁹ كما أفاد تقرير مستجدات الأمن الغذائي الصادر عن برنامج الأغذية العالمي (فبراير/شباط 2025) بأن 63% من الأسر اليمينية تعاني من نقص في الغذاء.

كما أسفرت حلقات الصراع التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة أيضاً عن خسائر بشرية هائلة، ونزوح جماعي، فضلاً عما خلفته من دمار واسع النطاق للمساكن والبنية التحتية والقطاعات الصناعية. ومن المحتمل أن تستمر التداعيات الاقتصادية للصراع الدائر في قطاع غزة طويلاً على الأراضي الفلسطينية بأسرها. فمذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، اضطر ما يقرب من مليوني شخص، أي تقريباً كامل سكان قطاع غزة، إلى النزوح من مساكنهم.²⁰ وتُقدَّر قيمة إجمالي المبالغ اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار، بحسب تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحوالي 53 مليار دولار أمريكي.²¹



يتجاوز تأثير الصراع على النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية تأثير أي أزمات شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية (الشكل 1-11). ففي عام 2024، انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 27% في المتوسط، حيث بلغت نسبة التراجع 83% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية. كما تراجعت نسبة مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني ككل، إذ تراجع نصيب القطاع من 17% قبل اندلاع الصراع إلى 3.3% بحلول نهاية عام 2024، على الرغم من أن حوالي 40% من سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون في قطاع غزة.

أسهم الصراع الدائر في تعميق درجة التفاوت وعدم المساواة في مستويات الدخل بين قطاع غزة والضفة الغربية على نحو غير مسبوق. وبحلول نهاية عام 2024، انخفض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في قطاع غزة إلى أقل من 200 دولار أمريكي، مسجلاً أدنى مستوياته على الإطلاق، بعد ما كان

يبلغ 2,328 دولاراً أمريكياً في عام 1994.²² ففي القطاع، تقترب معدلات الفقر من 100%، بينما كانت تبلغ 63% قبل نشوب الصراع. وتمثل الصدمة الاقتصادية في قطاع غزة في الأساس اضطراباً هائلاً على جانب العرض. شهدت الأسعار في قطاع غزة ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2024، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة تجاوزت 230%، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ما تشهده سلاسل الإمداد من اضطرابات جرّاء الصراع الدائر. ووفقاً لتقرير "التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي"،²³ يعاني أكثر من 90% من سكان قطاع غزة من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، كما يرتفع خطر المجاعة في المناطق الشمالية من القطاع. ومن بين هؤلاء، يواجه أكثر من 875 ألف شخص مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي، بينما يعاني 345 ألف شخص آخرين من أوضاع كارثية. وتتفاقم حدة الأوضاع بصورة خاصة لدى الأطفال والنساء الحوامل. ونتيجة لهذا الوضع الكارثي، تلحق أضرار فورية برأس المال البشري، وتنشأ مخاطر طويلة الأجل، مما يقوّض الصحة العامة ويضعف الإنتاجية والقدرة على الصمود في هذه الظروف.²⁴

لا تقتصر التداعيات الكارثية على قطاع غزة وحده، بل تمتد الآثار المدمرة للصراع على معدلات الفقر لتتطال مناطق أخرى. وتقترب الصدمة الاقتصادية في الضفة الغربية من حالة شديدة الاضطراب على جانب الطلب. ففي الضفة الغربية، وإضافة إلى خسائر الدخل الناجمة عن القيود الجديدة وإلغاء تصاريح العمل للقوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، أدت الضغوط على المالية العامة للسلطة الفلسطينية إلى تقويض فاعلية برامج الحماية الاجتماعية. وكذلك شهدت الضفة الغربية تراجعاً حاداً في سوق العمل، ويرجع ذلك بشكل

19 المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (2025).

20 المصدر: مكتب الأمر المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، <https://www.unocha.org/occupied-palestinian-territory>.

21 المصدر: البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة: التقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة والضفة الغربية، فبراير/شباط 2025.

22 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

23 المصدر: التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي؛ PSE=1157985/iso3: https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157985/iso3=PSE: تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في 2 أبريل/نيسان 2025.

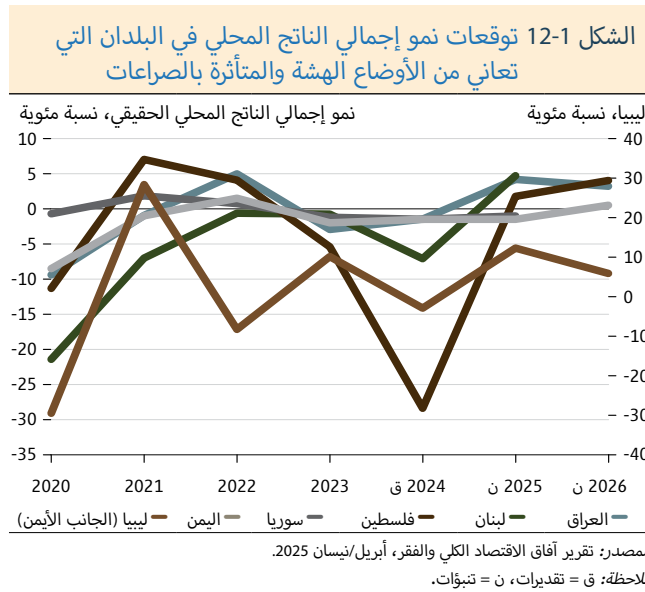
24 تشير مجموعة واسعة من الدراسات إلى أن انعدام الأمن الغذائي قد يخلف آثاراً عميقة ودائمة تمتد على مدار أجيال. فالأطفال الذين يتعرضون للمجاعة، حتى وهم في أرحام أمهاتهم، غالباً ما يعانون من تداعيات سلبية طويلة الأمد على صحتهم وتعليمهم وفرصهم في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، ربطت دراسات عديدة عن المجاعة في بنغلاديش (إسكندر وباربييه، 2024)، والصين (منغ وكيان، 2006)، وهولندا (بينتر وآخرون، 2006)، وإثيوبيا (ديركون وبيورتر، 2014) بين التعرض لمخاطر وأثار المجاعة في سن مبكرة وتدهور النتائج الصحية، وقلّة سنوات الدراسة، وزيادة احتمالات الإصابة بأمراض الأيض والتمثيل الغذائي، إلى جانب تراجع مستويات الدخل في مرحلة البلوغ. ويقدر غاتي وآخرون (2023) أن الأشهر الأربعة من التضخم الحاد في أسعار المواد الغذائية التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا، زادت من خطر التقزم بين الأطفال في البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة تتراوح بين 17% و24%.

رئيسي إلى فقدان الوظائف أو تعذر الحصول عليها في إسرائيل والمستوطنات، ما رفع نسبة البطالة إلى 29%²⁵ ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن ترتفع مستويات الفقر على المدى القصير في الضفة الغربية إلى 28.5% في ديسمبر/كانون الأول 2024، مقارنةً بنسبة 11.7% في عام 2023، قبل اندلاع الصراع.

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر عن البنك الدولي، أدى التصعيد الكبير في الصراع بين إسرائيل ولبنان في سبتمبر/أيلول 2024 إلى نزوح أكثر من ربع سكان لبنان في ذروته (أكثر من 1.2 مليون شخص)، مع بقاء حوالي 99 ألف شخص في حالة نزوح داخلي.²⁶ فضلاً عن الخسائر البشرية الفادحة، ألحق الصراع أضراراً جسيمة باقتصاد الدولة ورصيدها من الأصول الرأسمالية، لا سيما في المناطق الجنوبية. وبحسب تقرير تقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات الذي صدر في مارس/آذار 2025، يُقدَّر أن حجم الأضرار التي لحقت بالأصول المادية بلغ 6.8 مليارات دولار، في حين بلغت الخسائر الاقتصادية 7.2 مليارات دولار، بينما قُدِّرت تكاليف التعافي وإعادة الإعمار بنحو 11 مليار دولار.²⁷ وبنهاية عام 2024، ومع تفاقم حدة الصراع إلى جانب تداعيات الأزمة الاقتصادية القائمة من قبل، بلغ الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي للبنان منذ عام 2019 ما يقرب من 40%²⁸ ومن ثم، تراجع لبنان من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إلى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في عام 2023.

في السياق ذاته، من المتوقع أن يؤدي الصراع إلى ارتفاع مستوى الفقر والهشاشة في لبنان. وتشكّل قطاعات الزراعة والتجارة والسياحة، التي تمثل 77% من الخسائر الاقتصادية، مصادر دخل بالغة الأهمية للعمال ذوي الأجور المنخفضة والعاملين في القطاع غير الرسمي، الذين أصبحوا اليوم أكثر عرضة للخطر (البنك الدولي، 2025). فقد وجهت الخسائر الزراعية ضربة قاسية للمجتمعات في جنوب لبنان، في حين تؤدي الاضطرابات التي طالت قطاعات الصحة والتعليم والإسكان إلى تفاقم جوانب الضعف والهشاشة وتزيد من خطر الفقر على المدى الطويل. وتؤدي كل هذه الانتكاسات إلى انخفاض دخل الأسر وزيادة الأعباء على الخدمات العامة، مما يفاقم أوضاع النازحين والمجتمعات المضيفة لهم (البنك الدولي، 2025).

تحديات كبرى تنتظر الاقتصادات التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات



وبعد انتهاء الصراع وإنهاء حالة الشلل والجمود السياسي بانتخاب حكومة إصلاحية، من المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في لبنان نحو 4.7% في عام 2025 (الشكل 12-1). فبعد التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي على مدى السنوات الماضية، فإن معدل النمو الإيجابي هذا مدعوم بتوقعات بتنفيذ إصلاحات، وانتعاش السياحة والاستهلاك، والتدفقات الواردة المخصصة لإعادة الإعمار (وإن كانت محدودة)، بالإضافة إلى تأثير القاعدة للتضخم الإيجابي. ومع ذلك، هناك مخاطر كبيرة، منها تدهور الوضع الأمني، وهو ما قد يؤثر على الثقة العامة، والسياحة، والتدفقات المالية، والاستهلاك، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة لزيادة حالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية. ونظراً لتحول معظم مكونات سلة أسعار المستهلكين حالياً إلى الدولار ومع افتراض استقرار سعر الصرف، فمن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 15.2% في عام 2025 (البنك الدولي، 2025).

25 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ https://www.pCBS.gov.ps/portals/_pCBS/PressRelease/Press_En_LFSQ42024E.pdf

26 المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر في أبريل/نيسان 2025.

27 المصدر: <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/03/07/lebanon-s-recovery-and-reconstruction-needs-estimated-at-us-11-billion> and <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099030125012526525/p5063801f58e97062197c31ebf5a511c4e1>

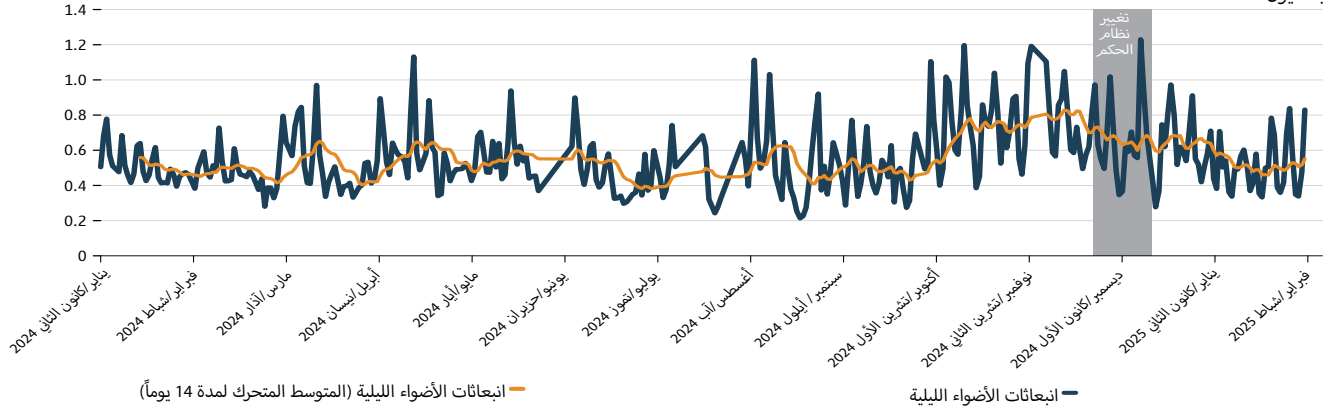
28 نفس ما سبق.

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفي الجمهورية العربية السورية، أدت نهاية نظام الرئيس السابق بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى إشعال شرارة التحول السياسي بعد صراع استمر لأكثر من عقد من الزمان. لكن لا تزال التحديات الأمنية قائمة. فمن شأن نقص السيولة (حدود السحب الأسبوعية، وتعليق المدفوعات الإلكترونية، وتأخير الرواتب الحكومية)، الذي يقيد توافر السيولة، والمشكلات الأمنية المستمرة أن يستمر في تقييد النشاط الاقتصادي، على الرغم من استقرار مستويات الأسعار. وتشير بيانات الإضاءة الليلية إلى تراجع طفيف في النشاط الاقتصادي خلال فترة انتقال السلطة (الشكل 1-13). وعلى ضوء هذه الخلفية، يُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% في عام 2025، بعد تراجع قدره 1.5% في عام 2024. ومن المتوقع أن تستمر معدلات الفقر المدقع في الارتفاع مع انكماش إجمالي الناتج المحلي.

الشكل 1-13 بيانات الإضاءة الليلية في الجمهورية العربية السورية

بالمليون



وفي السياق ذاته، سيحتاج اللاجئون والنازحون داخلياً العائدون إلى المساعدة والدعم لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، ومن شأن ذلك أن يكون له آثار وتداعيات اقتصادية، بما في ذلك زيادة الضغوط على المالية العامة. وفي أوائل مارس/آذار 2025، تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو 301,900 لاجئ قد عادوا إلى الجمهورية العربية السورية من البلدان المجاورة منذ بداية ديسمبر/كانون الأول 2024.²⁹ كما عاد ما يُقدّر بنحو 885 ألف من النازحين داخلياً إلى مساكنهم وديارهم منذ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.³⁰ وأعرب مليون آخرون من النازحين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات الواقعة شمال غرب البلاد عن نيّتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية خلال العام القادم.³¹ وتجدر الإشارة إلى أن عمليات العودة تركزت في المنطقة المركزية التي تربط بين حماة وحمص ودمشق، وتتضمن الاحتياجات الملحة قصيرة الأجل لهؤلاء العائدين الغذاء والمياه والوقود. وعلى المدى المتوسط، يمكن لهؤلاء العائدين دفع عجلة النمو من خلال ما يجلبونه من مهارات ورؤوس أموال ضرورية، ما يعزّز الطلب الكلي والمعرض من الأيدي العاملة.

في الأراضي الفلسطينية، لا تزال الآفاق المستقبلية تكتنفها درجة كبيرة من عدم اليقين والضبابية. وقد اشتدت وتعمقت جوانب الضعف الهيكلية القائمة بالفعل في المالية العامة جراء الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الصراع. كما تتضمن الآفاق المستقبلية مخاطر تتعلق بتعطيل شامل للخدمات العامة، واستمرار صرف الرواتب بشكل جزئي، فضلاً عن احتمال حدوث انهيار شامل للمالية العامة،³² مع تزايد المخاوف بشأن قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة على المدى المتوسط. وفي ظل هذه الظروف، تُقدّر الفجوة في المالية العامة لعام 2024 بنحو 9.5% من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى أعلى بكثير مقارنةً بالسنوات السابقة. والسبيل الوحيد أمام السلطة الفلسطينية لسد هذه الفجوة هو الاقتراض من البنوك المحلية وتراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص والعام.

29 المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2025).

30 المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2025).

31 المصدر: مجموعة آية التنسيق المعنية بتغير المناخ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و"ريتش" (2025).

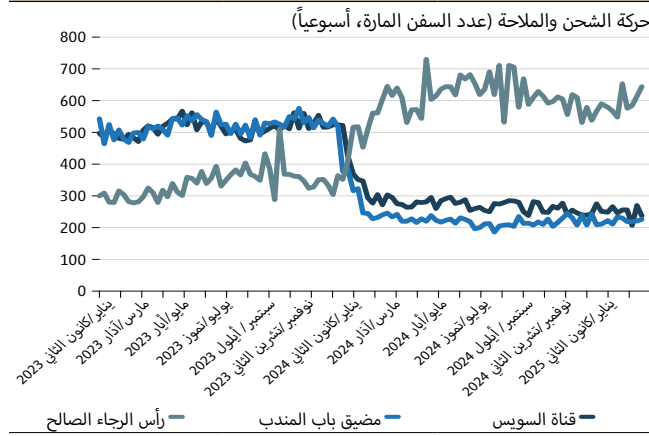
32 أدى التراجع في الإيرادات المحلية إلى جانب زيادة الاقتطاعات التي تفرضها إسرائيل على عائدات الضرائب (المعروفة بـ "إيرادات المقاصة") والتي تقوم بتحصيلها نيابةً عن السلطة الفلسطينية، إلى اضطراب السلطة لخفض رواتب موظفي القطاع العام إلى ما يقرب من 60% إلى 70% من المبالغ المستحقة.

عقب وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2025، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين بأكثر من 50% مقارنةً بمستواه في ديسمبر/ كانون الأول 2024، غير أنه ظل مرتفعاً بما يزيد على 70% عن مستوياته في بداية عام 2024. ومع ذلك، تظل الأوضاع شديدة التقلب، مما يندرج بتأثيرات وتداعيات واسعة على مستويات الفقر والأمن الغذائي؛ فاعتباراً من منتصف مارس/آذار 2025، أدى عدم تمديد وقف إطلاق النار واستئناف الصراع إلى حدوث صدمة كبيرة جديدة على جانب العرض، مما أسفر عن ارتفاع حاد في الأسعار في قطاع غزة، حيث قفزت أسعار الدقيق والخضروات بمقدار 100 ضعف.³³

أظهر القطاع المالي الفلسطيني قدرة كبيرة على الصمود والاستقرار حتى الوقت الراهن، وذلك بفضل قوة وتوافر رأس المال. وفي الوقت نفسه، تتصاعد المخاطر المتعلقة بالخسائر الائتمانية المحتملة، وتناقص الأرباح، والتحديات التشغيلية، لا سيما في قطاع غزة. ففي أوائل عام 2025، تفاقمت أزمة نقص السيولة النقدية في قطاع غزة، مما أثر على تقديم المساعدات والتحويلات المالية والأمن الغذائي، فضلاً عن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وبشكل عام، ارتفع اعتماد النظام المصرفي الفلسطيني على القطاع العام في الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى تصاعد المخاطر الأساسية التي تواجه القطاع المالي الكلي.

في ظل ذلك، يمكن لاقتصادات البلدان المجاورة، وعلى وجه الخصوص جمهورية مصر العربية والأردن، الاستفادة من وقف الحرب في المنطقة وتحقيق الاستقرار في الجمهورية العربية السورية. ففي الأردن، قد تسهم المؤشرات الأولية على عودة اللاجئين السوريين في تخفيف الضغط على الخدمات العامة. وفي فبراير/شباط 2025، أفادت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 43,704 لاجئين مسجلين قد غادر إلى الجمهورية العربية السورية.³⁴ وقد تطرأ نتيجة ذلك تعديلات في سوق العمل الأردني، نظراً إلى أن السوريين يشكلون نحو 13% من الرجال في سن العمل (25-54)، ويعملون بشكل رئيسي في قطاعي البناء والزراعة.³⁵

الشكل 14-1 عدد السفن المارة عبر الممرات الملاحية الحيوية المحددة



المصدر: منصة "بورت واتش" التابعة لصندوق النقد الدولي، <https://portwatch.imf.org/>، تم الاطلاع عليه في 4 مارس/آذار 2024.
ملاحظة: يبين الشكل عدد السفن المحملة بالبضائع وناقلات النفط التي تمر أسبوعياً عبر الممرات الملاحية الحيوية المحددة.

وفي جمهورية مصر العربية، تشير التوقعات إلى استمرار تأثر عائدات قناة السويس سلباً بسبب انعدام الاستقرار في المنطقة، مع اتجاه شركات الشحن إلى اعتماد مسارات بديلة. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي عائدات قناة السويس نحو 3.7 مليارات دولار، أي أقل بنحو 5.1 مليارات دولار مقارنةً بالإيرادات المسجلة قبل اندلاع الصراع المتمركز في قطاع غزة.³⁶ وفي فبراير/شباط 2025، ظلت حركة الملاحة عبر القناة أقل بنسبة 54% مقارنةً بمتوسط ما قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (الشكل 14-1).

على الرغم من تفاوت المسارات الاقتصادية، لا تزال البلدان الأخرى التي تعاني من الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة عرضة بشدة للضغوط الداخلية والخارجية، حيث تواجه الجمهورية اليمنية انكماشاً مستمراً بسبب الانقسام والتجزؤ الداخلي والقيود الخارجية، في حين يتوقع أن يشهد كل من العراق وليبيا تعافياً نسبياً. وفي الجمهورية اليمنية، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5% في عام 2025 بسبب مجموعة من التحديات المحلية المستمرة مثل الحصار المستمر على صادرات النفط، والتجزؤ الاقتصادي، والتضخم الناجم عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن النقص الحاد في السيولة. وقد تتفاقم هذه التحديات مع احتمال انخفاض التدفقات المالية، بما في ذلك الحوالات، والمساعدات الإنمائية الرسمية، وتزايد حالة الهشاشة. أما في ليبيا، فهناك توقعات بارتفاع النمو إلى 12.3% في عام 2025 مع استئناف إنتاج النفط بعد حل أزمة مصرف ليبيا المركزي في أكتوبر/تشرين الأول 2024. ففي العراق، من المتوقع أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من انكماش دام عامين بسبب التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط المفروضة بموجب اتفاقيات منظمة "أوبك بلس". ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 1.3% في عام 2025 استناداً إلى النمو في القطاعات غير النفطية.

33 المصدر: <https://news.un.org/en/story/2025/03/1160731>

34 المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2025 ج).

35 المصدر: (هوغيفين وأوبي، 2024).

36 تبدأ السنة المالية في مصر من 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران من السنة التالية.

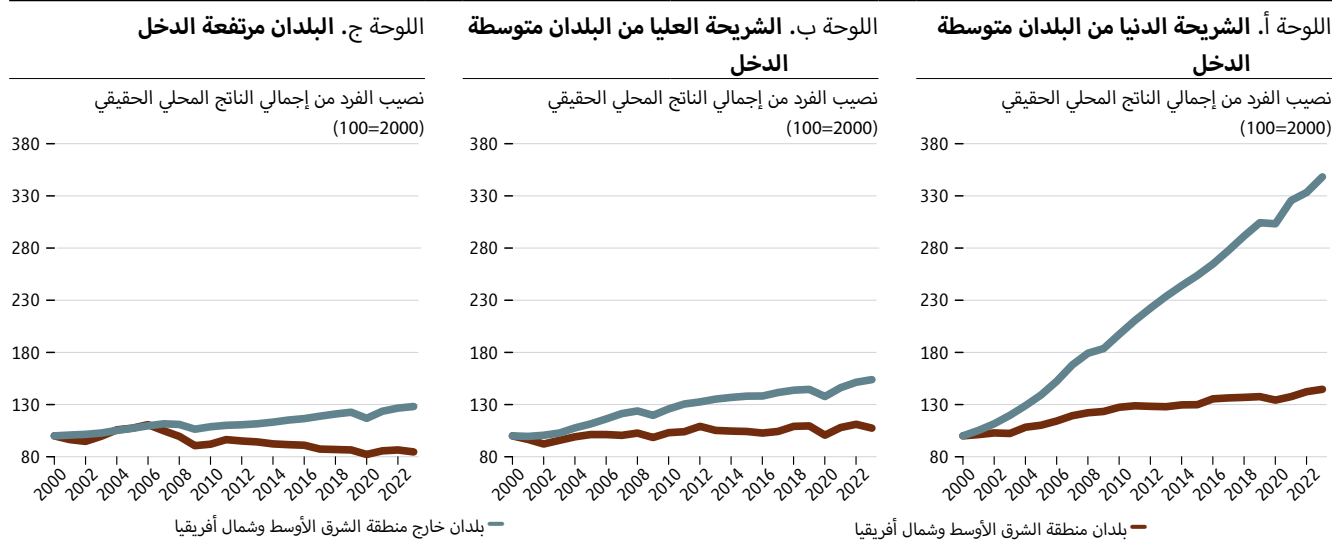
5-1 تراجع النمو في مستويات المعيشة

تؤدي الصراعات الأخيرة وتزايد حالة عدم اليقين إلى تفاقم الضعف المزمّن في مستويات النمو الاقتصادي المخيب للآمال في المنطقة على مدى عقود. وشهد نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو مقياس أكثر دقة لمستويات المعيشة، تباطؤاً، مما عرقل أي محاولة للالتحاق بمستويات الاقتصادات المتقدّمة (البنك الدولي، 2025). ومنذ عام 2000، كان أداء المنطقة أدنى حتى مقارنةً بهذا الاتجاه العالمي المخيب للآمال بالفعل؛ إذ سجلت بلدان المنطقة في المتوسط نمواً أقل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمستوى الوسيط في نظيراتها ذات الدخل المماثل.

يقارن الشكل 1-15 متوسط معدلات النمو التراكمي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل مجموعة فرعية من فئات الدخل في المنطقة - الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل - مع القيمة الوسيطة لمعدلات النمو في مجموعات الدخل المقابلة لها خلال الفترة من 2000 إلى 2023. وفي المتوسط، حققت المجموعتان الفرعيتان من بلدان المنطقة متوسطة الدخل نمواً خلال هذه الفترة، وإن كان بمعدل أبطأ من نظيراتها من البلدان ذات الدخل المماثل. ولم يكن أداء الاقتصادات مرتفعة الدخل أقل من أداء نظيراتها فحسب، كما يبدو أن معدلات نمو نصيب الفرد فيها قد شهدت تباطؤاً خلال العقد الماضي. ويعود هذا النمط بين الاقتصادات مرتفعة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزئياً إلى التدفقات الكبيرة للهجرة التي أدت إلى نمو السكان بوتيرة أسرع مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الكلي. وبحسب ما وثقته دراسة غاتي وآخرين (2024)، فإنه بين عامي 1970 و2019، ازداد عدد السكان في المنطقة بمقدار 3.4 مرات، وفي البلدان متوسطة الدخل بمقدار 2.9 مرة، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي بمقدار 7.3 مرات.³⁷

ونظراً لآثارها وتداعياتها على مستويات المعيشة، من المهم فهم العوامل الكامنة وراء متلازمة النمو المنخفض طويلة الأجل في المنطقة. ويطرح هذا التقرير فرضية مفادها أن الإجابة قد تكمن في الأداء الضعيف للقطاع الخاص. ويتناول الفصل التالي تحليلاً للسمات الرئيسية للقطاع الخاص في المنطقة.

الشكل 1-15 مقارنة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مجموعة الدخل



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعديل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2021 (مربحاً بأعداد السكان) ويستخدم تصنيف الدخل لعام 2000 لتقسيم البلدان إلى ثلاث مجموعات: الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل. تشمل الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، والمغرب، وتونس، والصفحة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى 41 اقتصاداً من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل البحرين، وليبيا، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى 29 بلداً من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما البلدان مرتفعة الدخل، فتشمل الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى 36 بلداً من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

37 تعود هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة البالغة 50 عاماً إلى الهجرة الوافدة إليها، فقد ارتفع عدد المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 241 ألفاً في عام 1960 إلى أكثر من 30 مليوناً بحلول عام 2020 (البنك الدولي 2023). وتسارعت وتيرة الهجرة بشكل كبير منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجةً لزيادة أسعار النفط في المقام الأول. وقد قامت الحكومات بتوقيع اتفاقيات تعاقدية مع بلدان المنشأ لجذب أعداد كبيرة من العمال المهاجرين المؤقتين. وبحلول عام 2020، أصبح المهاجرون يشكلون أكثر من 80% من سكان قطر و90% من سكان الإمارات العربية المتحدة.

الجزء الثاني تسليط الضوء على القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الرسائل الرئيسية

- لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعيدة كل البعد عن بلوغ مستويات المعيشة في الاقتصاد الرائد، ويرجع ما بين ثلث ونصف هذا التفاوت إلى انخفاض الإنتاجية. وفي هذا الإطار، يمثل القطاع الخاص محركاً محتملاً لنمو الإنتاجية، مما يسهم في سد هذه الفجوة.
- يفتقر القطاع الخاص الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الديناميكية، إذ ينخفض مستوى إنتاجيته مقارنة بنظيره في البلدان ذات الدخل المماثل. ولا يستثمر في رأس المال المادي أو تنمية قدرات العاملين بالمنطقة سوى عدد قليل من الشركات، كما ينخفض مستوى الابتكار فيها مقارنةً بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل.
- يتسم القطاع الخاص بالتجزؤ، مع انتشار كبير للاقتصاد غير الرسمي. ولا تزال مشاركة المرأة فيه ضئيلة، حيث لا تتجاوز نسبة الشركات التي تتولى فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا 5.7% فقط في المتوسط، كما أن الشركات التي تتولى فيها النساء مناصب في الإدارة تُعَيَّن عددًا أكبر من النساء مقارنةً بالشركات التي يكون فيها فريق الإدارة من الذكور.
- تُزيد المشكلات الهيكلية من هشاشة القطاع الخاص، ومن ثم يزداد تأثره بالصدمات الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة وأوضاع الصراع المتأجج في المنطقة. أما الشركات التي تتمكن من مواصلة أعمالها والاستمرار في ظل الصراع، فتتكيف عادةً مع هذا الوضع عن طريق خفض النفقات، غير أن تحقيق ذلك يكون أكثر صعوبة في البلدان التي تعاني من ضعف أنظمة الحوكمة والإدارة.
- إن وضع تصور جديد لدور الدولة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الخاص، لا سيَّما إذا كان ذلك يزيد من إمكانية المنافسة في السوق، بحيث تتمكن الشركات من دخول السوق والخروج (التخارج) منها دون عوائق وبلا أي تكلفة، في ظل استمرار ضغوط المنافسة المحتملة. ويمكن أن يتجسد تغيير دور الدولة بطرق عدة، منها ضمان شفافية البيانات، وإعادة النظر في نطاق تدخل الدولة من خلال الشركات والمؤسسات المملوكة لها، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال، وتبني نهج حذر عند وضع السياسات الصناعية.
- يمكن للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناء قدراتها وتعزيزها بالاستثمار في المواهب والكفاءات، وذلك من خلال تحسين ممارسات الإدارة للشركات القائمة (الهامش المُكثَّف) واجتذاب المزيد من رائدات الأعمال (الهامش الموسَّع).

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعيدة كل البعد عن بلوغ مستويات المعيشة في الاقتصاد الرائد. وقد وثِّق الإصدار السابق من تقرير "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (خريف 2024) أن مستوى المعيشة في المنطقة، عند قياسه على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك، لا يتجاوز في المتوسط 19% من مثيله في الولايات المتحدة. وعلى مستوى المنطقة، تبلغ هذه النسبة 12% بين البلدان النامية المُصدِّرة للنفط، و19% بين البلدان النامية المستوردة للنفط، و45% بين دول مجلس التعاون الخليجي. وأظهرت طريقة حسابات التنمية أن انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (أي الزيادة في الإنتاج غير الناتجة عن المدخلات من العمالة ورأس المال) يفسر نسبة كبيرة من هذه الفجوة في مستوى المعيشة، تصل إلى ما بين الثلث والنصف (غاتى وآخرون، 2024أ). وفي هذا السياق، يركز هذا الفصل على القطاع الخاص باعتباره محركاً محتملاً بالغ الأهمية في نمو وتعزيز الإنتاجية.

تُسهم الشركات ومنشآت الأعمال في خلق الوظائف، وتحسين سبل كسب الرزق، كما أنها تشكل ركيزة أساسية للابتكار في الاقتصاد. غير أن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفتقر إلى الديناميكية. فمعدل نمو إنتاجية العمالة محدود، ولا يستثمر أو يبتكر سوى عدد قليل من الشركات. كما أن معدل دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها منخفض. وعلاوة على ذلك، ينقسم القطاع الخاص إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي كبير في الغالب، ولا تستفيد المنطقة من المواهب والكفاءات الغنية بها بشكل كامل، فالنساء مستبعدات إلى حد كبير من سوق العمل. ومن الطرق الممكنة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل زيادة عدد الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا، إذ تميل هذه الشركات إلى توظيف عدد أكبر من النساء.

إن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجه تحديات كبيرة بسبب ضعف النمو وانخفاض الإنتاجية، مما يجعله غير مؤهل لاستيعاب الصدمات التي تزداد وتيرتها وشدتها. فالصراعات التي يشهدها العديد من بلدان المنطقة لا تؤثر على استقرار هذه البلدان فحسب، وإنما تضرب قلب الاقتصاد فيها، حيث يُضطر العديد من الشركات إلى إغلاق أبوابها أو التوقف عن مزاولة بعض أعمالها وأنشطتها؛ وحتى الشركات التي تستمر وتواصل عملها في ظل هذه الظروف تتكبد خسائر كبيرة في الإيرادات. ومع ذلك، تكشف الأبحاث الحديثة عن تمتع القطاع الخاص ببعض المرونة والتكيف والقدرة على الصمود في ظل هذه الظروف الصعبة، لا سيّما في الاقتصادات التي تتمتع بأنظمة إدارة وحوكمة قوية. غير أن تزايد انتشار الظواهر المناخية الشديدة في المنطقة يشكل مصدر قلق آخر، إذ يتأثر أداء الشركات بموجات الجفاف (التي تُقاس بصدمات هطول الأمطار السلبية)، ولكن هناك بعض المؤشرات على أن الشركات المتضررة بدأت في التكيف.

من هذا المنطلق، قد يتعين على الحكومات في المنطقة إعادة النظر في الدور الذي تلعبه بشأن القطاع الخاص، وهو ما يستدعي تحسين توافر البيانات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى بيانات التعداد الخاصة بالشركات لتقديم صورة أشمل عن القطاع الخاص. ففي الوقت الحالي، يعتمد الكثير من تحليلات القطاع الخاص على عينة محدودة من الشركات أو عدد قليل من البلدان التي تتوافر فيها بيانات جيدة. وتستهدف هذه الدراسة توضيح الحقائق المعروفة وغير المعروفة عن القطاع الخاص في المنطقة من أجل تحفيز الجهود اللازمة لبناء القدرات واتخاذ خطوات أخرى نحو تعزيز الشفافية في البيانات وتوفيرها واستخدامها على النحو الأمثل.

تتدخل الحكومات في الأسواق بوصفها جهة توظيف رئيسية في حد ذاتها، وكذلك من خلال الشركات المملوكة للدولة التي تحد من إمكانية المنافسة في السوق (أي مدى سهولة دخول الشركة إلى السوق وخروجها منه، وضغوط المنافسة الناجمة عن ذلك)؛ وهذا يؤثر سلباً على الإنتاجية والابتكار. وفي العديد من اقتصادات المنطقة، يشير اعتماد نسبة كبيرة من التشغيل على القطاع العام إلى سوء توزيع المواهب وتوجيهها بعيداً عن القطاع الخاص. كما أن الشركات المملوكة للدولة تهيمن على القطاعات التي يخدمها القطاع الخاص في المعتاد. ولتحسين إمكانية المنافسة في السوق، يجب على الحكومات أن تقدم مبررات واضحة لمكبتها لهذه الشركات وأن تفصل بين أدوارها المختلفة كمساهم وصانع سياسات وجهة تنظيمية للأسواق. وينبغي اعتماد مبدأ الحياد التنافسي لضمان معاملة الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص على قدم المساواة.

يؤثر ضعف بيئة الأعمال سلباً على الشركات ومنشآت الأعمال في المنطقة التي ترى أن عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والإجراءات المرهقة والمعقدة لاستصدار تراخيص وتصاريح مزاولة الأنشطة والأعمال كلها تشكل عقبات كبيرة أمام عمل هذه الشركات ونجاحها مقارنة بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل. وفي العديد من الاقتصادات، يؤدي تفشي المحسوبية إلى الحد من إمكانية المنافسة في الأسواق. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومات تقييم ثلاثة محاور رئيسية لبيئة الأعمال: (1) القواعد واللوائح التي يجب على الشركات اتباعها (التنظيمي)، و(2) الدعم الذي تقدمه الحكومة للشركات من خلال الرقمنة، وقابلية التشغيل البيئي للخدمات الحكومية، وتعزيز الشفافية (الخدمات العامة)، و(3) وقت وتكلفة الإجراءات اللازمة للامتثال للوائح التنظيمية (الكفاءة التشغيلية). ومن شأن تحسين هذه المحاور الثلاثة أن يعزز بيئة الأعمال.

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن حكومات المنطقة تتدخل أيضاً في القطاع الخاص من خلال وضع السياسات الصناعية. وعلى الرغم من عدم وجود توافق حتى الآن على تعريف محدد للسياسة الصناعية، فإن إحدى سماتها الرئيسية هي استخدام الحكومة لأدوات مثل إعانات الدعم والإعفاءات، إلى جانب القيود المفروضة على الصادرات أو الواردات بهدف تصحيح ومعالجة ما يشوب السوق من قصور وإخفاق، وتعزيز الأهداف المحددة للسياسة. ومن ثم، تستهدف السياسة الصناعية إدخال تحسينات هيكلية على أداء قطاع الأعمال، غير أنها تنطوي على مخاطر نظراً لكثرة التشوهات التي تعاني منها اقتصادات المنطقة. ومن ثم، ليس من السهل وضع سياسة صناعية سليمة، إذ يتطلب ذلك أولاً تحديد إخفاق السوق الذي يجب معالجته، وتقييم حجمه وخطورته، وتحديد ما إذا كان يمثل أولوية قصوى للمعالجة. ثانياً، يجب أن تمتلك الحكومة القدرة على تنفيذ السياسة الصناعية بكفاءة ومصداقية. وأخيراً، يجب على الحكومات تقييم الإجراءات التدخلية باستمرار وإجراء التعديلات وتصحيح المسار عند الضرورة، وهو ما يستلزم أن يتفهم ذلك الوضع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية وأصحاب الشأن، ومعرفة مدى تأثير هذه السياسات على الشركات ومنشآت الأعمال والأسر المعيشية. وفي هذا السياق، يُعد جمع البيانات أمراً بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

وبالإضافة إلى الإجراءات التدخلية الحكومية، يمكن للشركات بناء قدراتها وتعزيزها من خلال استثمار المواهب والكفاءات. وفي هذا الصدد، يتيح تحسين ممارسات الإدارة للشركات تحقيق الاستفادة المثلى من المواهب والكفاءات الحالية (الهامش المكتف)، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الابتكار. وتشير الدراسات إلى أن ممارسات الإدارة تتسبب في نحو ثلث الفجوة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى (بلوم وآخرون، 2016). ومع ذلك، فإن أي تحسينات في الإدارة قد تتأثر سلباً ولا تُؤتي ثمارها بسبب ضعف الحوكمة والتدخل المفرط من جانب الدولة.

يمكن للمنطقة الاستفادة بشكل أكبر من المواهب الموجودة حالياً خارج الشركات القائمة (الهامش الموسع) وخاصة المواهب والكفاءات النسائية، من خلال جذب المزيد من رائدات الأعمال. وجديرٌ بالذكر وجود عدد قليل من الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا. ومع ذلك، وكما هو الحال في بقية العالم، إذا ازداد عدد هذه الشركات، فمن المرجح أن يتم توظيف عدد أكبر من النساء. ومن ثمر، فإن البدء في تبني سياسات من شأنها زيادة تمثيل المرأة في مناصب القيادة والإدارة العليا قد يحقق فائدة مزدوجة: زيادة عدد المديرات وما يقدمه من رؤى وأفكار مختلفة، إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويمكن لرفع مشاركة الإناث في القوى العاملة ليعادل مستوى مشاركة الذكور في الاقتصاد النموذجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يسهم في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 50% (فيورتي وأخرون، 2024).

يتألف هذا الفصل من ستة أقسام: يسلط القسم الأول الضوء على ضعف ديناميكيات العمل بالشركات وضعف نمو الإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتناول القسم الثاني مسألة التجزؤ بسبب انتشار الاقتصاد غير الرسمي ومحدودية مشاركة المرأة في القطاع الخاص. أما القسم الثالث، فيستعرض آثار الصدمات، وخاصة الصراعات والأحوال الجوية الشديدة، في حين يتناول القسم الرابع الأشكال المختلفة لإجراءات التدخل الحكومية، مع التطرق إلى أهمية شفافية البيانات في تقييم القطاع الخاص. ثم يأتي القسم الخامس ليلقي الضوء على ضرورة تحسين إنتاجية الشركات عن طريق بناء القدرات من خلال تحسين ممارسات الإدارة وزيادة عدد المديرات على نحو يعزز مشاركة المرأة بدرجة أكبر في القوى العاملة. وأخيراً، يُختتم الفصل بالقسم السادس الذي يقدم الملاحظات والتعليقات الختامية.

1-2 الافتقار إلى الديناميكية وضعف نمو الإنتاجية في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

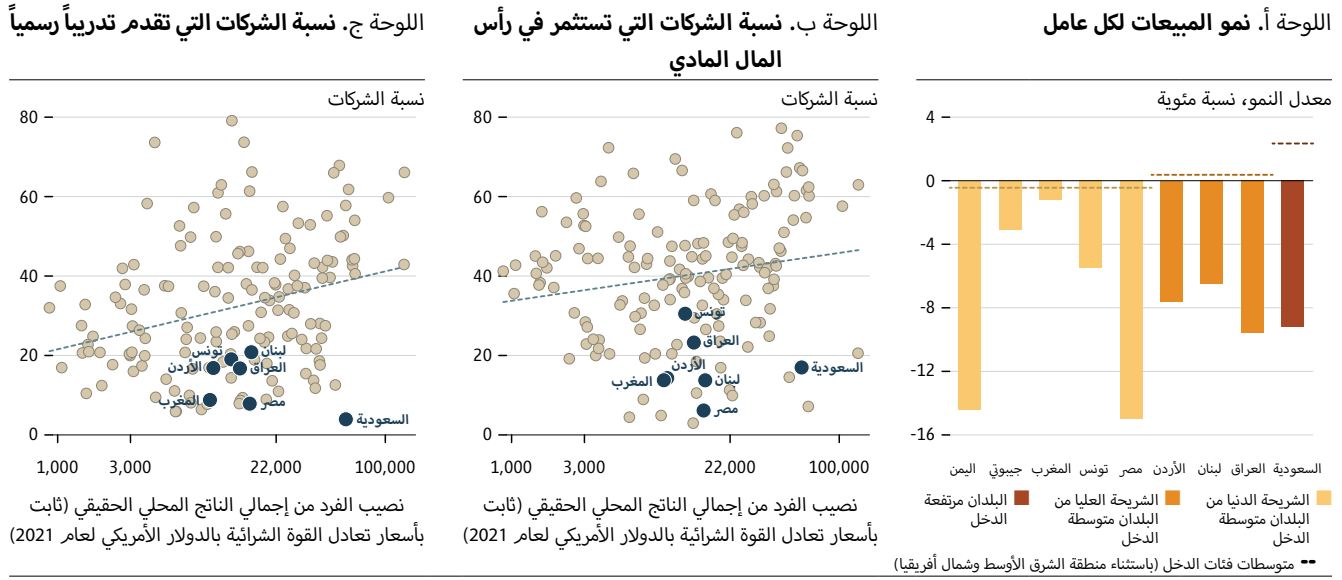
ضعف أداء القطاع الخاص

يمثل نمو إنتاجية العمالة عاملاً ضرورياً في رفع مستويات المعيشة، ولكنه لا يزال منخفضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً بنظيره في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة. وتقدم مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال بيانات عن الشركات الخاصة الرسمية التي يعمل بها خمسة موظفين أو أكثر. ولا تتوفر بيانات عن فترة ما بعد الجائحة إلا للعراق والمغرب والمملكة العربية السعودية. أما البيانات الخاصة ببقية المنطقة، فتعود إلى حد كبير إلى حوالي عام 2019 - باستثناء جيبوتي والجمهورية اليمنية اللتين تعود البيانات الخاصة بكل منهما إلى عام 2013.³⁸ وتُظهر أحدث بيانات هذه المسوح أن إنتاجية العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أخذت في الانخفاض، حسب قياسها بمعدل المبيعات لكل عامل (الشكل 1-2، اللوحة أ).³⁹ واستناداً إلى أحدث المسوح المتاحة، بلغ نمو إنتاجية العمالة في المنطقة 15% في جمهورية مصر العربية، و14.4% في الجمهورية اليمنية، و9.6% في العراق، و9.2% في السعودية، و1.2% في المغرب. وجديرٌ بالذكر أن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ نحو 8%، أي أقل من المتوسط في الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل البالغ 0.4%، وأقل بكثير من المتوسط في كل من الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل البالغ 0.4%، والمتوسط في الاقتصادات مرتفعة الدخل البالغ 2.4%. وتتسق نتائج انخفاض نمو الإنتاجية التي أظهرتها مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال مع الدراسات السابقة التي وجدت أن نمو إنتاجية العمالة في الشركات كان أضعف في جمهورية مصر العربية (2007-2011) وتونس (2005-2010) مقارنةً بالبلدان المماثلة مثل تركيا والمكسيك (شيفباوير وأخرون، 2015).

38 نظراً لأن البيانات قد مضى عليها أكثر من عقد من الزمن بالنسبة للاقتصاديين المعنيين، يجب توخي الحذر عند تفسير النتائج. غير أن هذا الأمر يسلط الضوء أيضاً على التحدي المتمثل في ندرة البيانات على مستوى الشركات في المنطقة.

39 لاحظ أنه بالنسبة لمسوح مؤسسات الأعمال، يُقدَّر نمو المبيعات لكل عامل بين السنة المالية الأخيرة للمسح والسنتين السابقتين للمسح. تعتمد السنتان السابقتان على المتغيرات القائمة على التذكر، وبالتالي تكون عرضة لحدوث أخطاء في القياس. وتشير الملاحظة أدناه "الشكل 1-2" إلى السنوات التي تمت تغطيتها بالضبط.

الشكل 2-1 الإنتاجية، والاستثمار، والتدريب الرسمي



ملاحظة: تمثل البيانات أحدث سنة مسح لكل بلد. بالنسبة للوحة "أ"، يوضح الشكل متوسط نمو مبيعات الشركات لكل عامل دوام كامل بين آخر سنة مالية أُجرِيَ فيها المسح والسنتين السابقتين له باستخدام الأوزان الترجيحية للعبء. ويتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الجمهورية اليمنية (2013)، وجيبوتي (2013)، والأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان داخل فئات الدخل على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). وتمثل متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) المتوسطات في البلدان الأخرى غير المنتمية إلى المنطقة ضمن فئات الدخل المقابلة. ويستند حساب متوسطات فئات الدخل إلى أحدث نقاط البيانات للبلدان في كل فئة، والتي تتراوح من 2009 إلى 2023. ويعتمد تصنيف فئات الدخل على التصنيف التاريخي لفئات الدخل الصادر عن البنك الدولي في السنة التي أُجرِيَ فيها المسح. وتعرض اللوحان "ب" و"ج" النتائج الخاصة بالسنة المالية السابقة لأحدث سنة مسح متاحة لكل بلد (باستخدام الأوزان الترجيحية للعبء). وتضم العينة البلدان التالية (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). وبالنسبة للوحة "ب"، يمثل المحور الرأسي (الصادي) المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي تستثمر في رأس المال المادي. ويمثل المحور الأفقي (السيني) لوجاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021) لسنة المسح المقابلة. وبالنسبة للوحة "ج"، يصور المحور الصادي المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي تقدم تدريباً رسمياً (باستخدام الأوزان الترجيحية للعبء). ويمثل المحور الأفقي (السيني) لوجاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021) لسنة المسح المقابلة. وبالنسبة لكل من اللوحين "ب" و"ج"، تشمل العينة 153 بلداً، منها 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

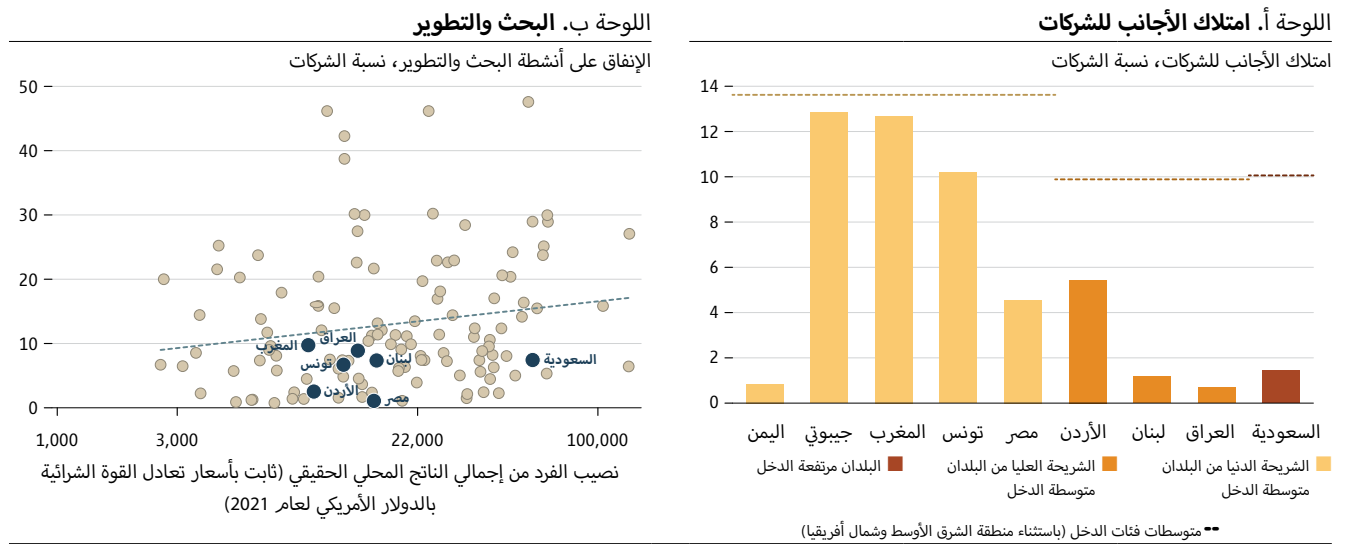
يتطلب تحقيق نمو الإنتاجية عادة استثمارات في مختلف مستلزمات ومدخلات الإنتاج.⁴⁰ غير أن الشركات في المنطقة لا تستثمر بشكل كافٍ في رأس المال المادي أو في رأس المال البشري، أي في تطوير مهارات الأيدي العاملة. فنجد أن نسبة الشركات التي استثمرت في رأس المال المادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2021-2022 لم تتجاوز 6%، في حين وصلت هذه النسبة إلى 13.8% في المغرب (خلال الفترة 2022-2023)، و16.3% في السعودية (2021-2022)، و30.5% في تونس (2019-2022). وتعد مستويات الاستثمار هذه أقل من نظيراتها في البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة (الشكل 2-1، اللوحة ب). ويبلغ المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21.7%، مقارنة بنسبة 37% للشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل، و41% للشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل، و51% للاقتصادات مرتفعة الدخل. كما أن معدل التدريب الرسمي للعمال في المنطقة أقل من نظيره في البلدان ذات الدخل المماثل. فعلى سبيل المثال، لا تقدم سوى 4% من الشركات في السعودية تدريباً رسمياً لعمالها. وفي جمهورية مصر العربية، تقوم 7.9% من الشركات بتدريب عمالها رسمياً، وتصل تلك النسبة إلى 8.8% في المغرب. ويبلغ المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 14.5%، مقارنة بنسبة 30% للشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل، و34% للشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل، و41% للاقتصادات مرتفعة الدخل (الشكل 2-1، اللوحة ج). وعلى الرغم من أن مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال لا تقيس معدلات خلق الوظائف، فإنها تقدم معلومات عن النمو السنوي في التشغيل وخلق الوظائف خلال السنتين السابقتين للمسح. وفي المتوسط، بلغ معدل النمو السنوي للتشغيل وخلق الوظائف في المنطقة 2.5% خلال هاتين السنتين، وهو أقل بكثير من المعدل ذاته المسجل في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل البالغ 5.8%، وفي الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل البالغ 4.3%.

بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار في رأس المال المادي وتطوير مهارات الموارد البشرية، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من ضعف وتأخر العوامل الأساسية الأخرى التي يركز عليها الابتكار. فعلى سبيل المثال، نجد أن معدل امتلاك الأجانب للشركات، والذي يمكن أن يمثل وسيلة مهمة لنمو الإنتاجية من خلال تقديم أفكار جديدة وجلب تكنولوجيات متقدمة من الخارج، أقل بكثير في الاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل (الشكل 2-2، اللوحة أ). علاوة على ذلك، وكما هو مبين في اللوحة "ب" من الشكل 2-2، فإن نسبة الشركات التي تتفق على أنشطة البحث والتطوير، وهي عنصر أساسي للابتكار، أقل بكثير في المنطقة مقارنة بالبلدان ذات الدخل المماثل.

40 الابتكار عامل أساسي للتقدم التكنولوجي، وهو بدوره مفتاح النمو المستدام على المدى الطويل. وهناك فرص سانحة أمام الاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتصبح مراكز للابتكار. ويحدد تقرير عن التنمية في العالم لعام 2024 بشأن فتح الدخل المتوسط المسار اللازم لتعزيز الابتكار (البنك الدولي، 2024)، الذي يتطلب مرحلتين انتقاليتين. في المرحلة الأولى، يمثل الهدف في محاكاة التكنولوجيات الحديثة ونشرها وتعميمها من خلال زيادة الاستثمار المقترن بعملية جلب التكنولوجيا التي يتم من خلالها أخذ الأفكار الجديدة من الخارج ثم نشرها وتعميمها على مستوى الاقتصاد. كما يجب على الحكومات تقوية وتعزيز المؤسسات خلال هذه المرحلة الأولى، التي تتطلب في المقام الأول الاستثمار في رأس المال المادي والمالي. وما أن تستنفد الاقتصادات إمكانات جلب التكنولوجيا، يصبح بمقدورها الانتقال إلى المرحلة الثانية، ألا وهي: التحول إلى الابتكار الفعلي، وما أن تحوّل الاقتصادات إلى مراكز للابتكار، يكون من الضروري بناء القدرات المحلية لإضافة قيمة إلى التكنولوجيات العالمية. ومن ثم، تسم هذه المرحلة بأنها حافلة بالتحديات لأنها تتطلب عمليات تبادل قوية ومستمرة لرأس المال البشري، وهو ما يستلزم الاستثمار في جميع أشكال رأس المال البشري المختلفة، مثل التعليم العالي والمهارات وجودة الإدارة.

يمثل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير أحد مدخلات الابتكار، ولكنه ليس ابتكاراً في حد ذاته. وقد يكون من الصعب قياس الابتكار في القطاع الخاص. وثمة مؤثران من مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال يقدمان معلومات عن حالة الابتكار في الاقتصادات المتوسطة والمرتفعة الدخل. يمثل المؤشر الأول مقياساً بديلاً لابتكار المنتجات، ويقاس نسبة الشركات التي أفادت بأنها استحدثت منتجات أو خدمات جديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية. أما المؤشر الثاني، فهو "الابتكار في العمليات"، ويتم قياسه بنسبة الشركات التي أفادت بأنها استحدثت إجراءات وعمليات جديدة أو أجرت تحسينات كبيرة على العمليات القائمة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويبين الشكل 2-3 أن أداء اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل بكثير مقارنة بأداء الاقتصادات ذات مستويات الدخل المماثل من حيث الابتكار في المنتجات والعمليات.

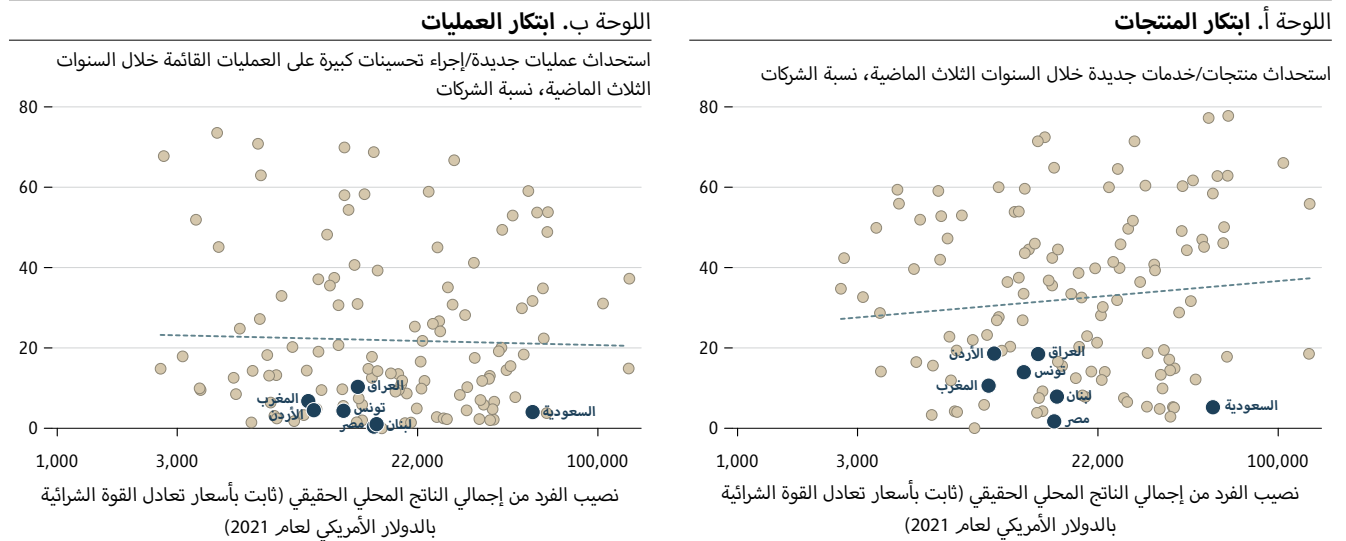
الشكل 2-2 امتلاك الأجانب للشركات ومستوى الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: في اللوحه "أ"، تُعتبر الشركة مملوكة للأجانب إذا كان نسبة ملكية الأفراد أو الشركات أو المنظمات الأجنبية الخاصة في الشركة تبلغ 10% أو أكثر. ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان داخل فئات الدخل على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). وتوضح اللوحه "ب" امتلاك الأجانب للشركات لأخر سنة مسح. ويتم تضمين المسوح التالية (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس) الجمهورية اليمنية (2013)، وجيبوتي (2013)، والأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2020)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). وتمثل متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) المتوسطات في البلدان الأخرى غير المنتمية إلى المنطقة ضمن فئات الدخل المقابلة. وتستخدم متوسطات الدخل أحدث سنة مسح متاحة للبلدان في كل فئة، حيث تتراوح السنوات من 2009 إلى 2023. ويعتمد تصنيف الدخل لكل بلد على التصنيف التاريخي للدخل الصادر عن البنك الدولي في السنة التي أجري فيها المسح. وعند حساب متوسطات فئات الدخل، يتم استبعاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي اللوحه "ب"، يمثل الشكل المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي استثمرت في البحث والتطوير في السنة المالية السابقة لأخر سنة مسح، باستخدام الأوزان الترجيحية للعبئة، ويتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). وتشمل العينة 122 بلداً، منها 7 بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتوافق لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع سنة المسح. ولا يضر الرسم البياني سوى الاقتصادات متوسطة ومرتفعة الدخل (حسب تصنيفها في سنة إجراء المسح).

الشكل 3-2 مقياس الابتكار على مستوى الشركات



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: في اللوحه "أ"، يمثل الشكل المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي استحدثت منتجات/خدمات جديدة على مدى السنوات الثلاث الماضية للمسح. وفي اللوحه "ب"، يمثل الشكل المتوسط المرجح لنسبة الشركات التي استحدثت عمليات جديدة أو أجرت تحسينات كبيرة على العمليات القائمة على مدى السنوات الثلاث الماضية لسنة آخر مسح. ويستخدم كلا الشكلين الأوزان الترجيحية للعبئة. وفي اللوحتين، يتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس) الأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). ويتوافق لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع سنة المسح، باستخدام الأوزان الترجيحية للعبئة. وتستخدم كلتا اللوحتين البلدان منخفضة الدخل (وفقاً لتصنيفها في سنة إجراء المسح)، وتشمل كل منها 122 بلداً، منها 7 بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعاني من ضعف الأداء والإنتاجية، في حين أنه يُفترض أن يكون محركاً لنمو الإنتاجية. ولا تقوم الشركات بالاستثمارات اللازمة لتعزيز نمو الإنتاجية، سواء في رأس المال المادي أو تنمية الموارد البشرية أو في أنشطة البحث والتطوير. كما تُظهر البيانات الحالية انخفاض مستوى الابتكار في المنتجات والعمليات، فضلاً عن ضعف نمو الإنتاجية.

تحليل الإنتاجية والديناميكيات المحركة لها: رؤى وأفكار من دراسة حالة تونس والمغرب

يعتمد الكثير من التحليلات المتعلقة بالقطاع الخاص على لمحات سريعة تم التوصل إليها في مسوح عالية الجودة للشركات. غير أنه يمكن التعمق في التحليل بشكل أكبر باستخدام بيانات إدارية على مستوى الشركات، شريطة أن تكون عالية الجودة وتتضمن على الأقل معلومات أساسية مثل الإيرادات ومعدلات التشغيل. وتتميز البيانات الإدارية بقدرتها على تغطية القطاع الخاص بأكمله تقريباً ومتابعة الشركات بمرور الوقت وبوتيرة عالية. كما يُعد التحليل المعروف باسم "تحليل الإنتاجية" مفيداً كنقطة انطلاق لفهم أي الشركات تُسهم في دفع عجلة الإنتاجية في الاقتصاد. وهناك ثلاثة احتمالات واسعة النطاق: (1) الشركات الموجودة بالفعل في السوق تصح في المتوسط أكثر إنتاجية (تأثير "التواجد")، أو (2) الشركات الأكثر إنتاجية تكتسب حصة سوقية أكبر، وبالتالي يتم تمثيلها بشكل أكبر في الإنتاجية الكلية (تأثير "الاستمرار")، أو (3) الشركات غير المنتجة تخرج من السوق، والشركات المنتجة تبدأ أنشطة أعمال، وهو ما يؤدي إلى زيادة متوسطة في الإنتاجية (تأثير "الدخول إلى السوق والخروج منها").

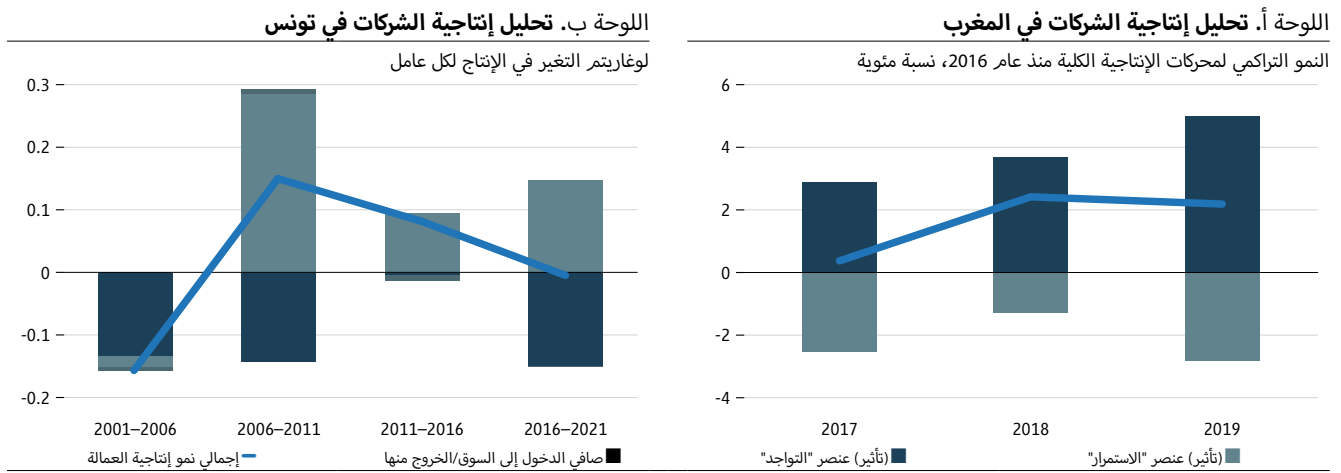
وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من محدودية تحليل الإنتاجية على مستوى الشركات بسبب نقص البيانات عالية الجودة للشركات على مستوى الاقتصاد الجزئي. ولا يمكن إجراء هذا التحليل إلا في بلدين اثنين فقط، هما المغرب وتونس، حيث تتوفر فيهما بسهولة بيانات تسجيل الشركات مع معلومات عن المبيعات ومعدلات التشغيل.

لقد سجّلت إنتاجية العمالة، التي تُقاس بحجم المبيعات لكل عامل، في الشركات الخاصة المغربية نمواً ضعيفاً بلغت نسبته 2% بين عامي 2016 و2019 (البنك الدولي، 2024 ب). وكان تأثير "التواجد" إيجابياً إلى حد كبير، مما يشير إلى أن الشركات، في المتوسط، كانت تتمكن من تحسين كفاءتها الفنية (الشكل 2-4، اللوحة "أ"). أما تأثير "الاستمرار"، فقد كان سلبياً، مما يشير إلى أن الشركات الأكثر إنتاجية لم تكن تنمو بما يكفي للحصول على حصة سوقية أكبر. وترد التفاصيل في "الإطار 2-1". وبالمثل، أظهر تحليل مفصل للإنتاجية خلال الفترة من 1996 إلى 2006 (شيفباوير وآخرون، 2015) تأثيراً سلبياً لعنصر "الاستمرار" وتأثيراً محدوداً لعنصر "التواجد". غير أن هذا التحليل أشار إلى بوادر إيجابية على أن صافي دخول الشركات يُسهم بشكل إيجابي في تعزيز الإنتاجية، مما يشير إلى دخول شركات أكثر إنتاجية إلى السوق أو إلى خروج شركات أقل إنتاجية من السوق، أو كلا الأمرين.

تتضمن البيانات المأخوذة من سجل الشركات الرسمية في تونس، وهو السجل الإحصائي للمؤسسات سجلات التشغيل والمبيعات التي تتيح تحليل الأبعاد والمحاور المختلفة لديناميكيات الشركات. وفي المغرب، يُظهر تحليل الإنتاجية نمطاً معاكساً لمحرك إنتاجية العمالة الكلية. ويحلل الشكل 2-4، اللوحة "ب" التغيرات في الناتج لكل عامل (مؤشر بديل لإنتاجية العمالة) إلى عناصر "التواجد" و"الاستمرار" و"الدخول إلى السوق والخروج منها" لكل فترة خمس سنوات بين عامي 2001 و2021؛ وقد كان تأثير عنصر "الاستمرار" إيجابياً إلى حد كبير، مما يشير إلى أن الشركات ذات المستويات العالية من الإنتاجية لكل عامل نجحت في زيادة حصتها في السوق. غير أن التأثير السلبي لعنصر "التواجد" يشير إلى تحديات محتملة في قدرات الشركة المتوسطة في هذا التحليل. ولم يكن لعنصر صافي دخول الشركات إلى السوق تأثير يُذكر على التغيرات في إنتاجية العمالة بمرور الوقت.⁴¹ وعلى الرغم من الحاجة إلى إجراء مزيد من التحليل لفهم العوامل المحركة لهذه الأنماط، فإن النتائج تتسق مع السمات والخصائص المعروفة عن القطاع الخاص التونسي. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن بيئة الأعمال في تونس كانت تعاني من نقشي المحسوبية (ريكرز وآخرون، 2017 ب)، حيث تحقق الشركات ذات العلاقات والارتباطات السياسية في المعتاد أداءً أفضل وتكون أعلى إنتاجية وتستحوذ كذلك على حصص كبيرة من السوق، وهو ما قد يفسر التأثير الإيجابي لعنصر "الاستمرار". ومع ذلك، فإن وجود الشركات ذات العلاقات والارتباطات السياسية يضر بإمكانية المنافسة في السوق، مما يقلل من الكفاءة الفنية للشركات على جميع المستويات، وهذا ما يمكن أن يفسر التأثير السلبي لعنصر "التواجد".

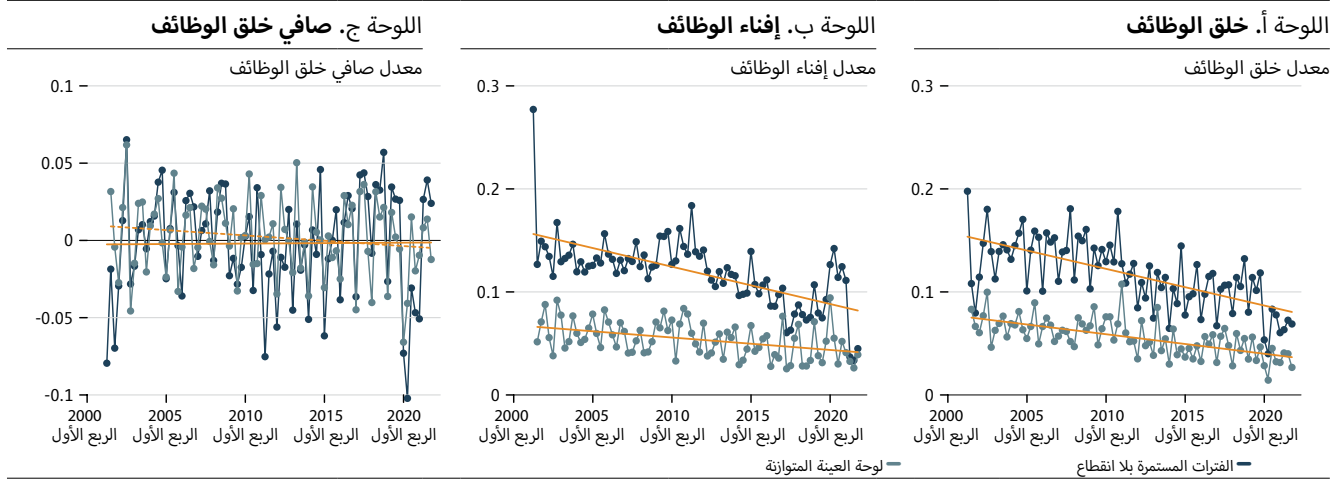
41 هناك طرق مختلفة لحصر الدخول والخروج في سجل الشركات الرسمية. وفي هذا الفصل، لا يشمل التحليل إلا الشركات التي لا يوجد فجوات في سلاسلها الزمنية الخاصة بالناتج لكل عامل. ويمثل ذلك مع الشركات التي تدخل في سنة واحدة (التي تُمر ملاحظة قيمتها بالنسبة للناتج لكل عامل)، والتي تظل ضمن البيانات لأي عدد من السنوات، ثم تخرج من السوق (لم تُمر ملاحظة الناتج لكل عامل).

الشكل 4-2 رسم توضيحي لتحليل إنتاجية الشركات في اقتصادين



المصادر: اللوحة "أ" - البنك الدولي، 2024. اللوحة "ب" - حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات من السجل الإحصائي للمؤسسات في تونس. ملاحظة: يقيس عنصر "التواجد" للشركة التغير في توزيع إنتاجية الشركات المستمرة في العمل بالسوق؛ وهو يشير من الناحية الرسمية إلى متوسط التغير غير المرجح في إنتاجية هذه الشركات. ويقاس عنصر "الاستمرار" للشركات معدل إعادة تخصيص نسب التشغيل بين الشركات المستمرة في العمل في القطاع نفسه (التغير في علاقة التغيرات بين نسبة التشغيل والإنتاجية). بالنسبة للوحة "ب"، يتمثل تأثير عنصر الدخول إلى السوق (الخروج منها) في التغير في الإنتاجية الكلية الناتجة عن إضافة (حذف) مجموعة الشركات التي تدخل إلى السوق (أو التي تخرج منها). ويشير صافي الدخول إلى التأثير الصافي لهاتين القوتين.

الشكل 5-2 صافي خلق الوظائف في تونس



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات من السجل الإحصائي للمؤسسات في تونس. ملاحظة: يُعرّف خلق (إنهاء) الوظائف بأنه مجموع التشغيل في الشركات التي تدخل إلى السوق (تخرج منها) زائد التغير في معدلات التشغيل في الشركات القائمة عندما يكون هذا التغيير إيجابياً (سلبياً)، مقسوماً على متوسط معدل التشغيل بين الفترتين (t و t+1)، وصافي خلق الوظائف هو الفرق بين خلق الوظائف وإنهائها. وتشير الفترات المستمرة بلا انقطاع إلى الشركات التي تظهر في العينة بدون أي فجوات، أي أنها تدخل العينة مرة واحدة فقط، وإذا خرجت فإنها تفعل ذلك مرة واحدة فقط. أما الشركات في العينة ذات السلسلة الزمنية المتوازنة، فهي الشركات التي تظهر في جميع الفترات ضمن العينة.

تشير المعلومات المتعلقة بالوظائف والمأخوذة من بيانات السجل الإحصائي للمؤسسات في تونس إلى تراجع ديناميكية القطاع الخاص. ويبين الشكل 5-2 معدلات خلق الوظائف، وإنهاء (إلغاء) الوظائف، وصافي خلق الوظائف (الفرق بين الاثنين) خلال فترات أرباع السنة بين عامي 2001 و2021. وتشمل العمليات الحسابية أصحاب العمل النشطين فقط (يتم تسجيل كل من المبيعات ومعدلات التشغيل). كما تشير النتائج الواردة في اللوحتين "أ" و"ب" إلى تباطؤ الديناميكية، نظراً لانخفاض معدلات خلق الوظائف وإنهائها على حد سواء على مدى فترة العشرين عاماً. أما اللوحة "ج"، فتوضح أنه في المتوسط في هذه الشريحة من القطاع الخاص في تونس يتم خلق الوظائف وإنهائها بالمعدل نفسه، مما يجعل معدل صافي خلق الوظائف ثابتاً نسبياً. وتشير تحليلات أخرى أيضاً إلى انخفاض معدلات دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها في المنطقة. على سبيل المثال، استناداً إلى بيانات إدارية قديمة على مستوى الشركات، وجد شيفباوير وآخرون (2015) أن معدلات دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها في كولومبيا تبلغ 11% و12% على التوالي، وهو ما يعادل ضعف المعدل تقريباً

في المغرب. وأشارت الدراسة إلى أن معدلات دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها في بلدين آخرين من بلدان المنطقة، وهما لبنان وتونس، كانت منخفضة أيضاً. وفي التحليل المحدث الخاص بتونس، تبلغ معدلات دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها نحو 5% و8% على التوالي. ويشير التراجع في معدلات خلق الوظائف وإفنائها، ودخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها إلى انخفاض الديناميكية في القطاع الخاص.

الإطار 1-2 تحليل الإنتاجية في المغرب

تتيح البيانات الخاصة بالمغرب للباحثين في مجال الإنتاجية التمييز بين تأثير عنصر "التواجد"، الذي تزداد فيه إنتاجية الشركات، وتأثير عنصر "الاستمرار"، الذي تحصل فيه الشركات الأكثر إنتاجية على حصة سوقية أكبر. وكان نمو إجمالي المبيعات لكل عامل (وهو مؤشر بديل لإنتاجية العمالة) في المغرب مدفوعاً بعنصر "التواجد" (الشكل 2-4، اللوحة "أ"). ويشير ذلك إلى إمكانية التحسن في متوسط الكفاءة الإنتاجية للشركات العاملة في المغرب. غير أن هذه المكاسب تددت جزئياً بسبب التأثير السلبي لعنصر "الاستمرار" (الشكل 2-4، اللوحة أ) الذي يشير إلى أن الحصة السوقية للشركات المنتجة آخذة في الانكماش والتراجع، بينما تحصل الشركات الأقل إنتاجية على حصة في السوق. ولو لم تتغير الحصص السوقية، لازدادت إنتاجية العمالة الكلية بنسبة 5%، أي أكثر من ضعف سرعة نمو الإنتاجية في هذه الفترة وهي 2.2%. ولا تزال تحديات القياس تجعل من الصعب تحليل عنصر "الدخول إلى السوق والخروج منها". فعلى سبيل المثال، يصعب تحديد خروج الشركات من السوق لأن المغرب سمح منذ عام 2018 للشركات التي لم تعد قادرة على المنافسة في السوق بتصنيفها على أنها "خاملة أو غير نشطة" لمدة تصل إلى عامين في حال عدم تسجيلها لإيرادات يمكن الإفصاح عنها في سنة مالية معينة. ويهدف ذلك إلى تقدير الدعم للشركات التي تمر بظروف عصيبة، وإعفاؤها من الحد الأدنى من الرسوم الضريبية التي كان سيتعين عليها دفعها أثناء انتقالها إلى وضع مالي أفضل، غير أنه يعوق تحليل وتحديد ما إذا كانت الشركة قد خرجت من السوق أم لا.

يظهر التحليل أن إنتاجية العمالة قد زادت على مستوى الشركات المغربية، بفضل النمو في قطاع الخدمات حيث ارتفعت إنتاجية العمالة بنسبة 8%. بينما انخفضت بنحو 6% في القطاع الصناعي. علاوة على ذلك، حدد التحليل نقطة ضعف أخرى في السوق: فالشركات المنتجة غير قادرة على النمو، وهو ما يلغي أي تأثير إيجابي من زيادة الكفاءة في بعض الشركات ويؤدي إلى نمو ضعيف بشكل عام. كما تشير التحليلات الحالية إلى الأسباب المحتملة لهذه المشكلة في التوزيع. أولاً: تتركز الشركات ذات النمو المرتفع في المغرب في القطاعات منخفضة المهارات، مما يضع سقفاً لنمو الإنتاجية الكلية المحتمل. ثانياً: محدودية القدرة على الحصول على مستلزمات ومدخلات الإنتاج مثل رأس المال والعمالة، فالشركات الأكثر إنتاجية لا تحظى بفرص أكبر للحصول على الائتمان مقارنة بالشركات الأقل إنتاجية، وتشير الشركات إلى صعوبة العثور على موظفين مهرة واعتبار ذلك من العقبات الكبيرة التي تواجه عملياتها. وأخيراً: من الممكن بعد الوصول إلى حجم معين أن تعتمد الشركات القائمة على القوة السوقية أكثر من اعتمادها على مكاسب الكفاءة من أجل البقاء والنمو. وتحقق الشركات في المغرب عادةً هوامش ربح أعلى (هامش السعر والتكلفة) مقارنة بنظيراتها في المنطقة، مما يشير إلى أن الشركات تواجه منافسة أقل. وهناك عدد قليل نسبياً من الشركات عالية النمو في المغرب، وهو ما يعني أن الشركات القائمة لا تواجه منافسة كبيرة من الشركات الجديدة التي تدخل إلى السوق. وعلى ذلك، لا يؤدي غياب الضغوط التنافسية إلى عدم التشجيع على إدخال تحسينات على الإنتاجية في الشركات القائمة فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى الإثاء عن دخول مؤسسات أكثر إنتاجية إلى السوق ونموها.

توفر البيانات الشاملة على مستوى الشركات المتاحة عن المغرب رؤى وأفكاراً إضافية قيّمة. كما أن معظم الشركات في المغرب صغيرة الحجم وتتمو ببطء مع الوقت. وتمثل الشركات التي يعمل بها 10 موظفين أو أقل نحو 86% من معدلات التشغيل في المغرب، مقارنة بنسبة 35% في المتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والشركات المغربية الأقدم عهداً أكبر في المتوسط من الشركات الأحدث عهداً، حتى وإن كانت إنتاجيتها أقل. وبالمثل، تتسم الشركات الأكبر بانخفاض إنتاجيتها مقارنة بالشركات الأصغر. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الحجم الكبير نسبياً للسوق المالية المغربية، فإن الائتمان يتركز بين الشركات الأكبر حجماً والأقدم عهداً.

تبرز حالتا المغرب وتونس أهمية تحليل الإنتاجية على مستوى الشركات. كما استخدمت البيانات المستمدة من السجل الإحصائي للمؤسسات في تونس في توجيه عملية وضع السياسات، مثل تقييم تأثير علاقات الارتباطات السياسية (يكرز وآخرون، 2017ب)، وتأثير تقليص الإعفاءات الضريبية (كالي وآخرون، 2025)، إلى جانب تقييم تأثير تصنيف الشركات بأنها "ناشئة" بموجب "قانون تأسيس الشركات الناشئة" (علي وآخرون، 2024).

يقتصر تحليل الإنتاجية في هذا الفصل على اقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا يمكن إجراء تقييم شامل لديناميكيات الشركات في جميع أنحاء المنطقة بسبب عدم كفاية البيانات. وستمثل البيانات المرجعية اللازمة لإجراء تحليل عالي الجودة لديناميكيات الشركات في إحصاء المنشآت الرسمية وغير الرسمية مع معلومات عن الإنتاجية يمكن تتبعها بمرور الوقت. ويتمثل الخيار الثاني في استخدام بيانات تسجيل الشركات التي تغطي القطاع الخاص الرسمي بأكمله، مما يتيح إجراء بعض التحليلات لديناميكيات الشركات، حتى وإن تم استبعاد الشركات غير الرسمية. كما تتيح البيانات التفصيلية عن الإيرادات والتكاليف إمكانية تقدير الإنتاجية. وستوفر البيانات الطولية (التي يتم جمعها على فترات ممتدة) معلومات عن دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها. جديرٌ بالذكر أنه من المهم الحصول على بيانات على مستوى المنشأة حيث يتم الإنتاج، غير أن أحد القيود على بيانات تسجيل الشركات يتمثل في أنها ليست على مستوى المنشأة، وهو ما قد يزيد من صعوبة تحليل البيانات الواردة من الشركات التي لديها العديد من المنشآت. ويناقش قسم لاحق بهذا التقرير التحديات المتعلقة بجمع البيانات في المنطقة ودور الحكومات في تحسين توافر البيانات.

2-2 التجزؤ الهيكلية والإقصاء في القطاع الخاص

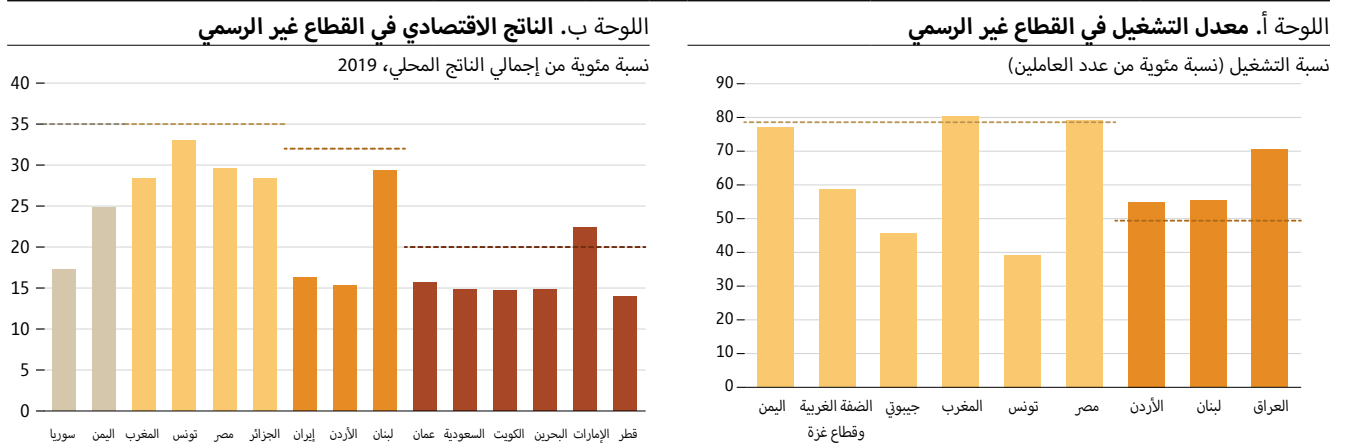
التجزؤ الرسمي وغير الرسمي

اقتصر التحليل حتى الآن على القطاع الخاص الرسمي، لأن مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال لا تغطي سوى الشركات ومؤسسات الأعمال الرسمية فقط، كما أن البيانات الإدارية على مستوى الشركات تغطي الشركات المسجلة فقط، والتي تمثل القطاع الرسمي بحكم تعريفها. غير أن الانتشار الكبير للاقتصاد غير الرسمي يمثل إحدى السمات المهمة للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ يشكل معدل التشغيل غير الرسمي في المنطقة نحو 40% إلى 80% من إجمالي معدلات التشغيل (الشكل 2-6، اللوحة "أ")، في حين يمثل ناتج الاقتصاد غير الرسمي ما بين 10% و30% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل 2-6، اللوحة "ب"). ولا تزال هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالشركات العاملة في القطاع غير الرسمي. وتعتمد حصة الشركات غير الرسمية في القطاع الخاص على تعريفها. وتُظهر البيانات القديمة أن 55% من الشركات متناهية الصغر والصغيرة في المغرب غير مسجلة، وحوالي 89% من الشركات متناهية الصغر والصغيرة غير منتسبة إلى الضمان الاجتماعي. وفي لبنان، 50% من الشركات متناهية الصغر والصغيرة غير مسجلة و78% من الشركات متناهية الصغر والصغيرة تعمل تحت مظلة القطاع غير الرسمي (غير مسجلة) (وآخرون، 2014). وفي جمهورية مصر العربية، كانت 69% من منشآت ومؤسسات الأعمال الصغيرة تعمل تحت مظلة القطاع غير الرسمي (غير مسجلة) في عام 2018 (كرافت وآخرون 2024). وتشير الأدلة والشواهد إلى أن القطاعين الرسمي وغير الرسمي في المنطقة يتسمان بالتجزؤ، حيث إن حركة العمال بينهما محدودة، وتعمل الشركات غير الرسمية بدون أي تسجيل رسمي لأطول فترة زمنية (تمتد لأكثر من سنوات) مقارنة بأي منطقة أخرى (غاتي وآخرون، 2014). وبالتالي ينبغي فهم وضع المؤسسات والشركات غير الرسمية للوصول إلى فهم شامل لحالة القطاع الخاص.

يمثل ارتفاع مستوى النشاط غير الرسمي بين الشركات إحدى التبعات المترتبة على ظروف الأعمال غير المواتية، والتي تنجم عن غياب البيئة التنافسية. كما أن الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد والقدرة شبه المطلقة التي يتمتع بها المسؤولون الحكوميون في اتخاذ قرارات بشأن استبعاد شركات معينة أو مساعدتها يؤديان إلى خلق حواجز أمام دخول الشركات إلى الأسواق، مما يتيح لعدد قليل من الشركات التي تحظى بالحماية إمكانية تحقيق النجاح والازدهار، بينما تسعى الشركات الصغيرة جاهدة من أجل البقاء ومواصلة العمل (غاتي وآخرون، 2014)، وغالباً ما تكون هذه الشركات مؤسسات غير رسمية. وتؤدي محدودية المنافسة إلى جانب اللوائح التنظيمية المشوهة، مثل التحكم في الأسعار والقيود المفروضة على دخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق، وضعف إنفاذ العقود، والأنظمة الضريبية غير المتكافئة، إلى إنشاء الشركات عن التوسع والنمو وزيادة الإنتاجية وتقنين أوضاعها والعمل تحت مظلة القطاع الرسمي (لوبيز-أسيفيدو وآخرون، 2023).

هناك ندرة في البيانات المتعلقة بالشركات ومؤسسات الأعمال غير الرسمية في المنطقة، ولكن يمكن استقاء رؤى وأفكار قيّمة عن دور الشركات غير الرسمية في القطاع الخاص بشكل عام من بلدين اثنين، هما: العراق وجمهورية مصر العربية.

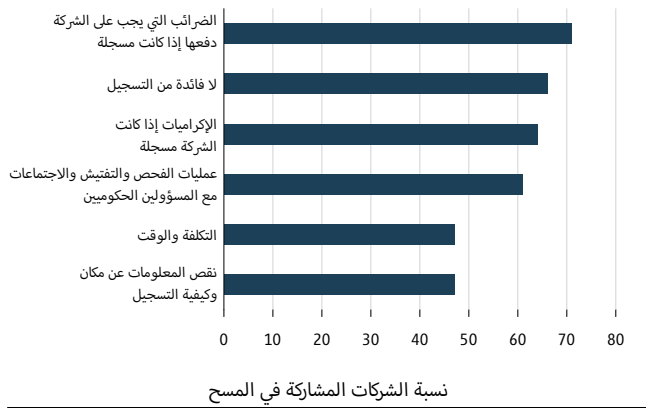
الشكل 2-6 معدلات التشغيل والناتج الاقتصادي في القطاع غير الرسمي



المصادر: اللوحة "أ" - منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية ILOStat. مسوح القوى العاملة من مكاتب الإحصاء الوطنية. اللوحة "ب" - قاعدة بيانات البنك الدولي للاقتصاد غير الرسمي (https://www.worldbank.org/en/research/brief/informal-economy-database)

ملاحظة: توضح اللوحة "أ" معدل انتشار القطاع غير الرسمي (كنسبة مئوية من إجمالي التشغيل) لكل بلد لأخر سنة متاحة، وهو على النحو التالي: الجمهورية اليمنية (2014)؛ وجيبوتي (2017)؛ والمغرب (2018)؛ ولبنان وتونس (2019)؛ والأردن، والعراق، والصفحة الغربية وقطاع غزة (2021)؛ وجمهورية مصر العربية (2022). توضح اللوحة "ب" الناتج الاقتصادي في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لعام 2019، وفقاً لتقديرات نموذج التوازن العام الديناميكي. تتوافق فئات الدخل مع فئة دخل البلد في سنة إجراء المسح في اللوحة "أ"، بينما في اللوحة "ب" يعتمد تصنيف الدخل على عام 2019، وهو العام الذي تتوافق معه البيانات. وتجدر الإشارة إلى أن الجمهورية اليمنية تُصنّف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في اللوحة "أ" وضمن البلدان منخفضة الدخل في اللوحة "ب". وتمثل متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) المتوسطات في البلدان الأخرى غير المنتمية إلى المنطقة ضمن فئات الدخل المقابلة. وفي اللوحة "أ"، تتألف الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من 42 بلداً في الفترة من 2009 إلى 2022، في حين تضم الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل 34 بلداً في الفترة من 2016 إلى 2021، أما فئة البلدان مرتفعة الدخل، فتضم 38 بلداً في الفترة من 2016 إلى 2021. في اللوحة "ب"، تضم مجموعة البلدان منخفضة الدخل 66 بلداً. وتتألف الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من 89 بلداً، بينما تتألف الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل من 63 بلداً؛ وتضم البلدان مرتفعة الدخل 50 بلداً. ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان داخل فئات الدخل على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021).

الشكل 2-7 الأسباب التي ذكرتها الشركات لعدم التسجيل لدى الجهات الرسمية العراقية



المصدر: موسى وآخرون (2023).

إجراءات تقنين الأوضاع والعمل تحت مظلة القطاع الرسمي (الشكل 2-7). وتعزز هذه النتائج الفكرة القائلة بأن بيئة الأعمال غير المواتية تُثني الشركات غير الرسمية عن التسجيل وتقنين الأوضاع والعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي والتوسع والنمو.

وفي العراق، تكون منشآت الأعمال غير الرسمية في المتوسط أقل إنتاجية من المؤسسات والشركات الرسمية المماثلة، وربما يرجع ذلك إلى محدودية رأس المال البشري والافتقار إلى ممارسات الأعمال التي من شأنها تعزيز الإنتاجية. ومع ذلك، هناك مجموعة من الشركات غير الرسمية التي تتساوى في مستوى الإنتاجية مع نظيراتها الرسمية، وهو ما يشير إلى وجود اختلافات بين الشركات غير الرسمية، التي تتنوع بين شركات صغيرة غير منتجة وشركات غير رسمية أكثر إنتاجية تنافس نظيراتها الرسمية. ويمكن أن يكون لهذه المجموعات مساهمات متباينة في الإنتاجية الكلية للقطاع الخاص.

على الرغم من أن الشركات ومؤسسات الأعمال غير الرسمية تحقق أداءً أقل من المؤسسات الرسمية من حيث الإنتاجية في جمهورية مصر العربية، فإنها نجحت في تضيق فجوة الإنتاجية وساهمت في زيادة الوظائف المتاحة خلال العقدين الماضيين. ويظهر المسح الذي أُجري عن جمهورية مصر العربية (المسمى "بيانات التعداد الاقتصادي") لعامي 2013/2012 و2018/2017 أن القيمة المضافة لكل عامل - وهي مقياس لإنتاجية العمالة - في الشركات غير الرسمية زادت من 41.4% من القيمة المضافة لكل عامل في الشركات الرسمية إلى 65.7% (بناءً على تحليلات إضافية من كرافت وأسعد (2018) والتحديثات اللاحقة باستخدام بيانات المسح على مستوى الشركات لعام 2018/2017). يُذكر أن الفجوة في الإنتاجية بين الشركات الرسمية وغير الرسمية في جمهورية مصر العربية أصغر بكثير من الفجوة التي وجدها لا بورتا وشليفر (2014) في 27 مسحا على المستوى القطري السنوي، حيث بلغت القيمة الوسيطة لإنتاجية الشركات غير الرسمية 15% من إنتاجية الشركات الرسمية. علاوة على ذلك، تُخلص دراسة كرافت وأسعد (2018) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي كان المحرك الرئيسي لزيادة الوظائف في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 1996-2017، حيث استوعب العمال الذين لم يتمكنوا من تحمل البقاء عاطلين عن العمل. وبوجه عام، فإن الطلب على العمالة ليس مدفوعاً من قبل الشركات المنتجة، بل على العكس، فقد تحول نمو الوظائف إلى الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة.

وهناك تصور شائع بأن الشركات غير الرسمية تشكل عبئاً على نمو الإنتاجية الكلية، والبيانات المتاحة عن كل من العراق وجمهورية مصر العربية تؤيد هذا التصور. ومع ذلك، تشير البيانات أيضاً إلى ضرورة تكوين فهم أكثر دقة للأسواق، واتخاذ إجراءات على صعيد السياسات تراعي التباين بين الشركات غير الرسمية.

تدني مستوى مشاركة المرأة في القطاع الخاص

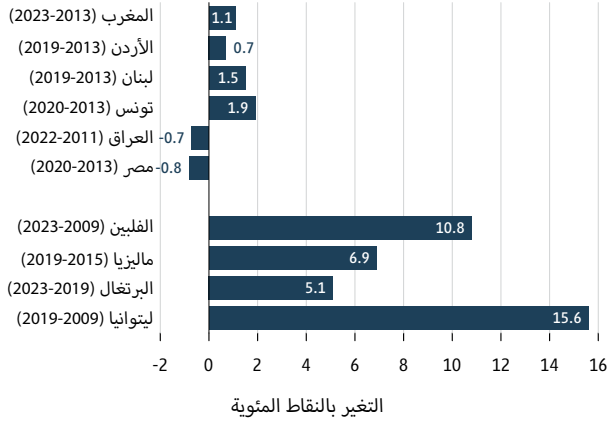
تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غياباً ملحوظاً للمرأة في سوق العمل، إذ يبلغ متوسط نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 18% في المنطقة، ليكون بذلك أدنى معدل بين جميع المناطق وأقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 49% في عام 2023.⁴² ويمثل ضعف المشاركة على هذا النحو مشكلة قائمة منذ وقت طويل. ومع استثناء ملحوظ لبلدان مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، لم يشهد معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة تغييراً يُذكر خلال العقدين الماضيين. وقد يؤدي الانخفاض الشديد لمشاركة الإناث في القوى العاملة إلى تقييد نمو القطاع الخاص، لأن شركات القطاع الخاص لا تستفيد من شريحة العمالة المحتملة التي تتمتع بمستويات تعليمية ومهارات عالية.

يعد انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة مشكلة معقدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتلعب عوامل جانب العرض دوراً في هذا الصدد (مثل أعراف ومعايير النوع الاجتماعي في العمل والأسرة، ونقص خدمات رعاية الأطفال، والمخاوف المتعلقة بالسلامة ومكان العمل، إلى جانب الحوافز الاقتصادية على مستوى الأسرة) وعوامل جانب الطلب (مثل أعراف ومعايير النوع الاجتماعي في مكان العمل، وتصورات المديرين، وتكلفة دمج المرأة في العمل، فضلاً عن إمكانية التبديل بالعمال الأجانب). وتتفاعل عوامل العرض والطلب فيما بينها ضمن إطار قانوني وتنظيمي متحيز ضد المرأة. وقد تم إحراز بعض التقدم الملحوظ، لا سيما في المملكة العربية السعودية، في ضم المزيد من النساء إلى القوى العاملة في السنوات الأخيرة. غير أن وتيرة التقدم الإجمالي في المنطقة لا تزال بطيئة. وسيطلب رفع مستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة جهداً شاملاً ومنسقاً لتغيير الأعراف الاجتماعية والقانونية. وفي هذا السياق، يسلط التقرير الضوء على نهج جديد واعد لزيادة عدد النساء في القوى العاملة، ألا وهو إشراك المزيد من النساء في مناصب الإدارة.

تُسبغ النساء إلى حد كبير من المناصب القيادية المعنية باتخاذ القرار في القطاع الخاص بالمنطقة. ويقبل أداء اقتصادات المنطقة باستمرار عن نظيراتها ذات الدخل المماثل فيما يتعلق بنسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا (الشكل 2-8). فحوالي 21% إلى 22% من الشركات ومنشآت الأعمال في الاقتصادات متوسطة الدخل تتقلد بها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا، غير أن أحدث المسوح تشير إلى انخفاض نسبة هذه الشركات بكثير في المنطقة. وفي بعض الأحيان، تقل هذه النسبة عن 10%، ففي جمهورية مصر العربية، نجد أن 6.3% من الشركات لديها نساء يتقلدن مناصب في جهاز الإدارة العليا. وفي لبنان تبلغ هذه النسبة 5.9%، وفي المغرب 5.4%، وفي الأردن 3%. ولم يسجل من البلدان نسبة تزيد على 10% سوى جيبوتي (14.2%) وتونس (10.4%). وفي المملكة العربية السعودية، وهي من البلدان مرتفعة الدخل، لا تتجاوز نسبة هذه الشركات التي تشغل فيها نساء مناصب عليا 2.95%، مقارنة بالمتوسط السائد في هذه الشريحة من البلدان البالغ 18.7%.

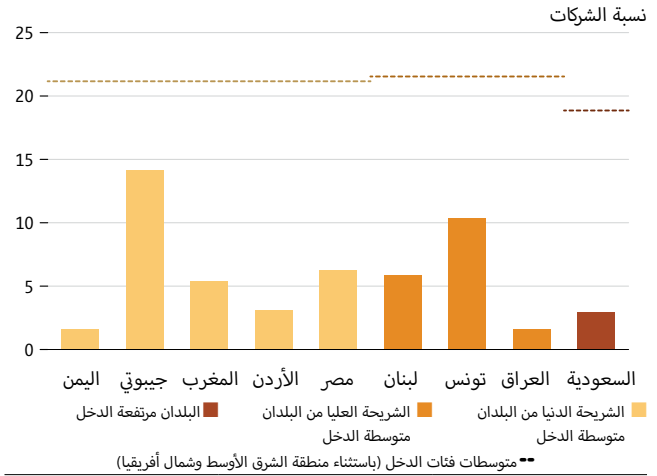
42 في عام 2023 بلغ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة 73% على مستوى العالم، و70% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التقديرات الخاصة بالبلدان الصادرة عن منظمة العمل الدولية).

الشكل 2-9 التغيير في نسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال. ملاحظات: يمثل الشكل الزيادة في النسبة المئوية للشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا في كل بلد خلال الفترة المشار إليها بين الأقواس - وهي تواريخ مسح مؤسسات الأعمال الأولى والأخيرة المتاحة لكل بلد. وقد تم تطبيق الأوزان الترجيحية للمسح، ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021).

الشكل 2-8 نسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال. ملاحظة: يوضح الشكل المتوسط المرجح للشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا، باستخدام الأوزان الترجيحية للعينات لأكثر سنة مسح متاحة. ويتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الجمهورية اليمنية (2013)، وجيبوتي (2013)، والأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان داخل فئات الدخل على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). وتمثل متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) المتوسطات في البلدان الأخرى غير المنتمية إلى المنطقة ضمن فئات الدخل المقابلة، وتستخدم متوسطات فئات الدخل أحدث بيانات متاحة للبلدان في تلك الفئة للسنوات من 2009 إلى 2023. وتُصنّف البلدان إلى مجموعات وفئات حسب مستويات الدخل استناداً إلى تصنيفات البنك الدولي التاريخية لمستويات الدخل لسنة إجراء المسح. ويستبعد حساب متوسطات فئات الدخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

حدثت بعض التطورات الإيجابية، حتى وإن كانت بوتيرة بطيئة، ومن بين الاقتصادات الستة في المنطقة التي أُجريت لها جولات متعددة من المسوح، شهدت أربعة اقتصادات زيادة في نسبة الشركات التي تتولى فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا. ويبين الشكل 2-9 الفرق بالنقاط المئوية في نسبة الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة بين جولتي مسح مؤسسات الأعمال الأولى والأخيرة المتاحة لكل بلد. وتتراوح الزيادات من 0.7 نقطة مئوية في الأردن إلى 1.9 نقطة مئوية في تونس. وفي العراق، انخفض عدد الشركات التي تتقلد فيها النساء مناصب في جهاز الإدارة العليا بمقدار 0.7 نقطة مئوية، وسجلت جمهورية مصر العربية تراجعاً قدره 0.8 نقطة مئوية، وبالقيمة المطلقة، كانت الزيادات أقل بكثير مما هي عليه في البلدان النظيرة مثل ماليزيا والفلبين وليتوانيا، غير أن الزيادات بالقيمة النسبية كانت كبيرة. فقد ازدادت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب في جهاز الإدارة العليا بنسبة 30% في الأردن و33% في لبنان - وهي نسبة أسرع من ماليزيا (26%) وقريبة من الفلبين (36%).

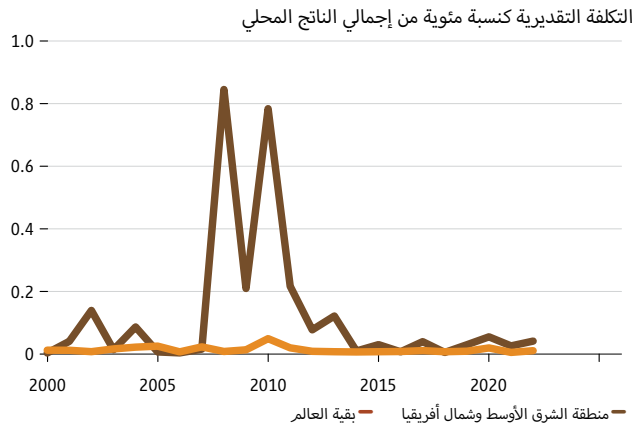
3-2 الصدمات الخارجية: الصدمات الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة وأوضاع الصراع

تزيد التحديات الهيكلية الموثقة حتى الآن من هشاشة القطاع الخاص في المنطقة، ومن ثم يزداد تأثيره بالصددمات الخارجية. ويسلط هذا القسم الضوء على حدثين مهمين لا يمكن التنبؤ بهما، وهما الصراع والظواهر الجوية الشديدة، اللذان يمكن أن يلحقا الضرر بالقطاع الخاص في المنطقة. وتفرض هذه الصدمات الخارجية الناشئة والمتفاقمة تحديات كبيرة أمام شركات القطاع الخاص التي تعاني بالفعل من انخفاض معدلات النمو والإنتاجية. أولاً، زادت حلقات الصراع في المنطقة بأكثر من الضعف، حيث ارتفع عددها من 20 في تسعينيات القرن الماضي إلى 52 منذ عام 2010، مخلّفة وراءها الكثير من الخسائر البشرية. وتؤثر هذه الصراعات على نسبة متزايدة من بلدان المنطقة، حيث شهد 12 من أصل 19 اقتصاداً حلقات من الصراعات المسلحة في السنوات الأربع الماضية مقارنة بثمانية اقتصادات خلال الفترة من 1990-1994. ثانياً، تُعد المنطقة أكثر عرضة من بقية مناطق العالم للكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة والمتكررة (الشكل 2-10، اللوحة "أ")،

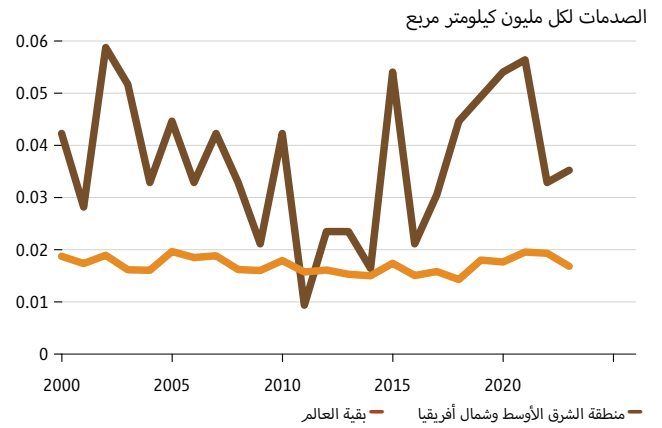
والتكاليف الاقتصادية لهذه الصدمات مرتفعة، حيث تسبب الصدمة المعتادة في أضرار تبلغ نحو 0.13% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة مقارنة بنسبة 0.014% في بقية أنحاء العالم (الشكل 2-10، اللوحة "ب"). وتقدم أحدث الدراسات والمؤلفات وتحليلات المسوح على مستوى الشركات بعض الأدلة والشواهد على كيفية أداء الشركات في ظل هذه الظروف. ومع ذلك، تواجه المسوح تحديات متأصلة تتعلق بالبيانات مثل محدودية التغطية من حيث حجم الشركة والقطاع والفترة الزمنية، مما يؤدي إلى صورة عامة غير مكتملة.

الشكل 2-10 الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

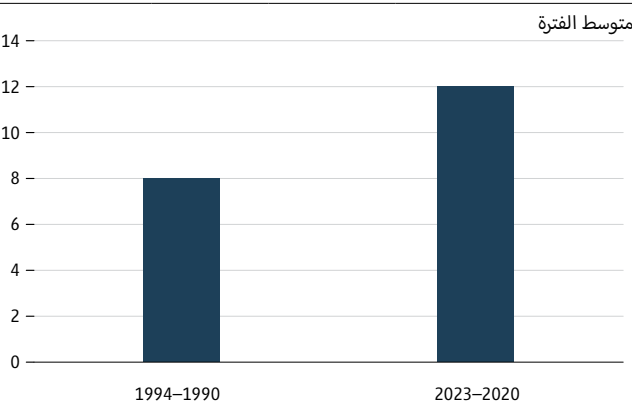
اللوحة ب. التكلفة التقديرية للكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة



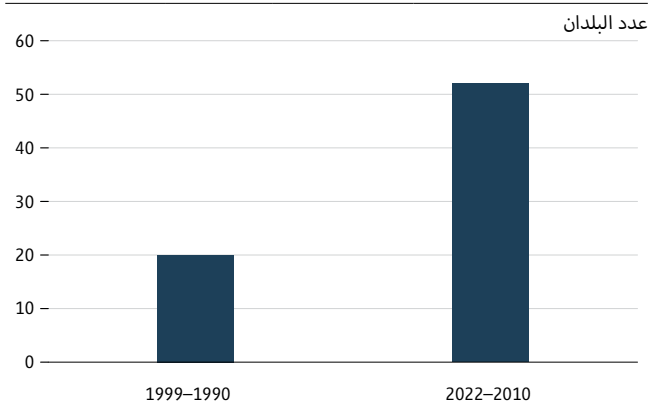
اللوحة أ. تواتر الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة



اللوحة د: عدد البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتأثرة بحلقات الصراع



اللوحة ج. عدد حلقات الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصادر: مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، قاعدة بيانات أحداث الطوارئ. ويقدّر غاتي وآخرون (2024). البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: في اللوحتين "أ" و"ب"، تشمل الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الشديدة موجات الجفاف، والزلازل، ودرجات الحرارة الشديدة، والفيضانات، والفيضانات المفاجئة في البحيرات الجليدية، والعواصف، والانزلاقات الأرضية (الرطوبة والجافة)، والأنشطة البركانية، وحرائق الغابات. وتعرض اللوحتان "ج" و"د" المتوسطات السنوية لكل فترة زمنية. وفقاً لبيانات برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (UCDP)، فإن البلد يكون في حالة صراع إذا شهد في غضون ستة ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالصراع. وهناك 19 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الصراع والقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لقد ابتليت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالصراعات في العقود الأخيرة، مما ألحق أضراراً بالغة بالقطاع الخاص. ومن المرجح أن تتكبد الشركات في المناطق المتأثرة بالصراع خسائر في إيراداتها (برانكاتي وآخرون، 2024) وتخرج من السوق (كاماتشو ورودريغيز، 2013؛ ديل برين وآخرون، 2023). وتنتج خسائر الإيرادات عن التعطيل الذي يصيب سبل الحصول على مستلزمات ومدخلات الإنتاج، لا سيما بالنسبة للشركات المعتمدة على المستلزمات والمدخلات الأجنبية، أو تتجم بسبب انخفاض الطلب الاستهلاكي، أو كليهما. ومن المرجح أيضاً أن يكون الحصول على رأس المال صعباً بسبب تردد المقرضين نتيجة حالة عدم اليقين. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي تدهور رأس المال البشري أو غياب العمال بسبب الصراع أيضاً إلى التأثير سلباً على أداء الشركات (كولبير ودويونشيل، 2013؛ كيسول وآخرون، 2023).

غير أن الشركات تحاول التكيف مع هذا الوضع، وهي نقطة رئيسية يركز عليها هذا القسم. وتُظهر التحليلات العالمية لتأثير الصراع على الاقتصاد الجزئي أنه عندما تفقد الشركات التي تواصل عملها في ظل هذه الظروف إمكانية الوصول إلى المدخلات، فإنها تتكبد أيضاً خسائر في الإيرادات. وهي تحاول التكيف عن طريق خفض النفقات على العمالة، وهو ما يعوض خسائر الإيرادات ويحافظ على استقرار الأرباح. ومع ذلك، لا يحدث ذلك في الاقتصادات التي تعاني من ضعف أنظمة الحوكمة والإدارة، أو في البلدان التي لم تكن في حالة صراع دائم ولكنها واجهته لأول مرة، حيث تعاني الشركات ومنشآت الأعمال من تأثير سلبي أكبر على النواتج الاقتصادية، بما في ذلك المبيعات والأرباح (برانكاتي وآخرون، 2024). وفي كلتا الحالتين، تعجز الشركات التي تواصل عملها في ظل هذه الظروف عن التكيف من خلال خفض النفقات على العمالة، وبالتالي تنخفض الأرباح. ولا شك أن هناك اتجاهات متضاربة في المنطقة: فمن ناحية، يتكرر الصراع في بعض بلدان المنطقة، وهو ما قد يحد من آثار وقوع صراع إضافي على أرباح الشركات التي تواصل عملها في ظل أوضاع الصراع. ولكن مع ضعف جودة وكفاءة الأجهزة البيروقراطية في مختلف اقتصادات المنطقة، فإن أرباح الشركات التي لا تزال قائمة وتواصل عملها في ظل هذه الظروف قد تتأثر بالصراع. ويستدعي هذا إجراء دراسة لإلقاء نظرة فاحصة على سياقات بلدان محددة داخل المنطقة لفهم كيف يؤثر الصراع على القطاع الخاص في المنطقة. وتتناول دراستان ذلك: إحداهما عن ليبيا والأخرى عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتألف القطاع الخاص الليبي بشكل رئيسي من شركات صغيرة، ويعتمد على الواردات، كما يعتمد على قوة عمل أجنبية. وباستخدام بيانات المسوح المتعلقة بالاقتصاد الجزئي المقترنة ببيانات الصراع المصنفة جغرافياً، وجد ديل برين وآخرون (2023) أن الحرب الأهلية الثانية في ليبيا (2014-2020) أدت إلى انخفاض إيرادات شركات القطاع الخاص، مع خروج الكثير منها من السوق، لا سيما تلك التي تعتمد على مستلزمات ومدخلات الإنتاج الأجنبية. وقد تكون هذه الشركات هي الأكثر إنتاجية في الاقتصاد. وقد أسفرت زيادة قدرها حوالي 10 حوادث صراع عن انخفاض إيرادات الشركات بنسبة 1.4%. غير أن تأثير الصراع يتراجع مع اشتداد الصراعات. وتواجه الشركات التي تظل قائمة وتواصل عملها في ظل هذه الأوضاع عدداً أقل من المنافسين وتكسب حصة أكبر في السوق، مما يمكنها من التكيف والحد من الآثار السيئة للصراع.

أجرى أومديو ودي مايو (2018) دراسة عن الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة الثانية بين عامي 2000 و2006، وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هي أن الصراع يؤدي إلى الاعتماد على مستلزمات ومدخلات الإنتاج المحلية بدلاً من الأجنبية. ويزيد الصراع من حالة عدم اليقين، مما يقلل من القوة التفاوضية التي تتمتع بها الشركات مع الموردين الأجانب. فعلى سبيل المثال، قد يطلب الموردون الأجانب دفعات مقدمة مما يقلل من سيولة الشركة. وبالمثل، قد يلجأ الموردون الأجانب إلى تخفيض التسهيلات الائتمانية. وتخلص الدراسة إلى أن قيمة ناتج الشركات في المناطق التي يشتد فيها الصراع سترتفع بنسبة 6.4% في حال عدم وجود الصراع، وأن ضعف القدرة على الحصول على مستلزمات ومدخلات الإنتاج الأجنبية يتسبب في نحو 70% من الانخفاض في القيمة.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي معرفته عن كيفية تأثير صراعات معينة على القطاع الخاص في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تستند معظم البيانات إلى مسوح عن الشركات الرسمية، وتغفل إلى حد كبير القطاع غير الرسمي الذي يسهم بدرجة كبيرة في معدلات التشغيل في المنطقة. كما أن بيانات المسوح الطولية (التي تتبع الشركات على مدى فترات ممتدة) نادرة في المنطقة، مما يجعل من الصعب تقييم كيفية تأثير الصراع على دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها منها. ومن ثم، من الصعب صياغة توصيات بشأن السياسات بسبب أوجه القصور هذه في البيانات.

غير أن هناك بعض الرؤى والأفكار التي يمكن استخلاصها من الأدلة والشواهد المتاحة. أهمية الحوكمة والإدارة - يمكن أن يؤدي تحسين الحوكمة إلى بناء قدرة القطاع الخاص على الصمود في فترات الصراع. كما يمكن لبناء القدرات الحكومية أن يساعد في حماية القطاع الخاص. ويمكن التحدي، بطبيعة الحال، في أن ضعف الإدارة والحوكمة ربما يكون السبب الرئيسي في نشوب الصراع. ومن ثم يكون من الضروري الحفاظ على سبل الحصول على المدخلات والمستلزمات المستوردة وكذلك التسهيلات الائتمانية حتى يتسنى للقطاع الخاص الاستمرار والبقاء في خضم الصراعات. غير أن الحفاظ على أسواق المستلزمات والمدخلات ليس بالمهمة السهلة في ظل أوضاع الصراعات. وأخيراً، فإن الاستنتاج الذي يشير إلى أن البلدان التي لم تشهد صراعات من قبل هي الأكثر تأثراً بأوضاع الصراع يحمل دالتين: أولاً، بالنسبة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من حالة صراع دائم، أظهر القطاع الخاص قدرة على الصمود وعلى التكيف في ظل الظروف الصعبة. الدلالة الثانية أنه من الأهمية بمكان ضمان عدم انتشار الصراع إلى أجزاء أخرى من المنطقة لم تتأثر بها نسبياً للحد من التكاليف المحتملة.

الصدمة المناخية الشديدة وأداء الشركات

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضة لظواهر مناخية شديدة، وقد ركزت الأبحاث الحديثة على الطرق العديدة التي يمكن أن يتضرر بها القطاع الخاص نتيجة التغيرات في درجات الحرارة والصدمة المناخية الشديدة، خاصة موجات الجفاف (غاتي وآخرون، 2024ب؛ كاسا وولدمايكل، 2024؛ بيرر وآخرون، 2024). وتتناول دراسة حديثة أجراها زافيري وآخرون (2024) بعض هذه الآثار باستخدام بيانات مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال المتاحة عن 9500 شركة رسمية في سبعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي: جمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية.

وتتطابق مواقع الشركات المصنّفة جغرافياً مع بيانات الأقمار الصناعية لقياس صدمات هطول الأمطار، التي تُستخدم كمؤشر بديل لقياس الظواهر المناخية الشديدة. تستند المعلومات المتعلقة بهطول الأمطار إلى بيانات من برنامج كوبرنيكوس الأوروبي، المعني بمراقبة الأرض في برنامج الفضاء التابع للاتحاد الأوروبي. وتُعرّف الصدمات السنوية بأنها الحالات التي يشكل فيها معدل هطول الأمطار السنوي داخل وحدة إدارية محلية من المستوى 2 انحرافاً معيارياً بدرجة واحدة على الأقل أعلى أو أقل من المتوسط طويل الأجل لتلك الوحدة (1990-2021).⁴³

تُظهر النتائج أن موجات الجفاف (التي يتم قياسها بصدمات هطول الأمطار السلبية) تؤدي إلى انخفاض بنسبة 40% في مبيعات الشركات في المنطقة (الشكل 2-11، اللوحة "أ"). ويبلغ انخفاض إنتاجية العمالة بسبب نوبات الجفاف نحو 42%. وتشير النتائج إلى أن جزءاً من هذا الانخفاض يرجع إلى تحول الشركات من العمالة الدائمة إلى العمالة المؤقتة (زافيري وآخرون، 2024). وقد تكون الآثار المترتبة على إنتاجية العمالة ناجمة أيضاً عن تدهور صحة العمال وتغيّبهم عن العمل. وقد وجد سوماناان وآخرون (2021) مثل هذا التأثير في الهند، غير أن بيانات مسوحات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تتضمن مثل هذه المعلومات.

علاوة على ذلك، تسبب موجات الجفاف في تقليص نسبة الشركات التي من المرجح أن تستثمر بمقدار 9 نقاط مئوية. ويمكن تفسير ذلك بعدم إمكانية الحصول على التمويل. وفي الواقع، تؤثر الصدمات المناخية المتكررة سلباً على قدرة البنوك على التنبؤ بأداء الشركات، مما يدفع المقرضين إلى رفع أسعار الفائدة ويزيد من تكلفة رأس المال (كليخ وآخرون، 2021؛ جواي وماسوم، 2021؛ براون وآخرون، 2021). وقد تؤدي الظواهر المناخية الشديدة أيضاً إلى تقويض المراكز المالية للشركات التي تصبح أكثر إقبالاً على التمويل بالاقتراض (الرفع المالي) في إطار تصديها للصدمات والتكيف معها (بينكاسا وآخرون، 2024). كما يمكن أن تسبب الصدمات المناخية في نقص السيولة، وزيادة حالات التخلف عن سداد القروض، وتراجع درجات التصنيف الائتماني، وبالتالي اضمحلال القدرة على الحصول على الائتمان في المستقبل (أغيلار غوميز وآخرون، 2024). وبالنسبة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترتبط موجات الجفاف بعدم الحصول على قرض أو تسهيل ائتماني، وانخفاض استخدام التمويل المصرفي لرأس المال العامل (الشكل 2-12، اللوحة "أ").

إضافة إلى ما سبق، تؤدي موجات الجفاف إلى زيادة نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 2-12، اللوحة "ب"). وهذا يتفق مع الدراسات والمؤلفات السابقة (إسلام وهایلاند، 2019؛ ديسبور وروديلا، 2019). ويتجلى تأثير الجفاف على إمدادات المياه بشكل أكبر من آثاره على إمدادات الكهرباء. فمعظم أنشطة توليد الكهرباء تتطلب المياه، حتى لو لم يتم استخدام الطاقة الكهرومائية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الحرارة الشديدة إلى زيادة الطلب على الكهرباء، مما قد يتسبب في انقطاع خدمة الكهرباء. كما تؤدي أشكال الاضطرابات والتعطل التي تصيب البنية التحتية إلى الإضرار بأداء الشركات العاملة في المنطقة.

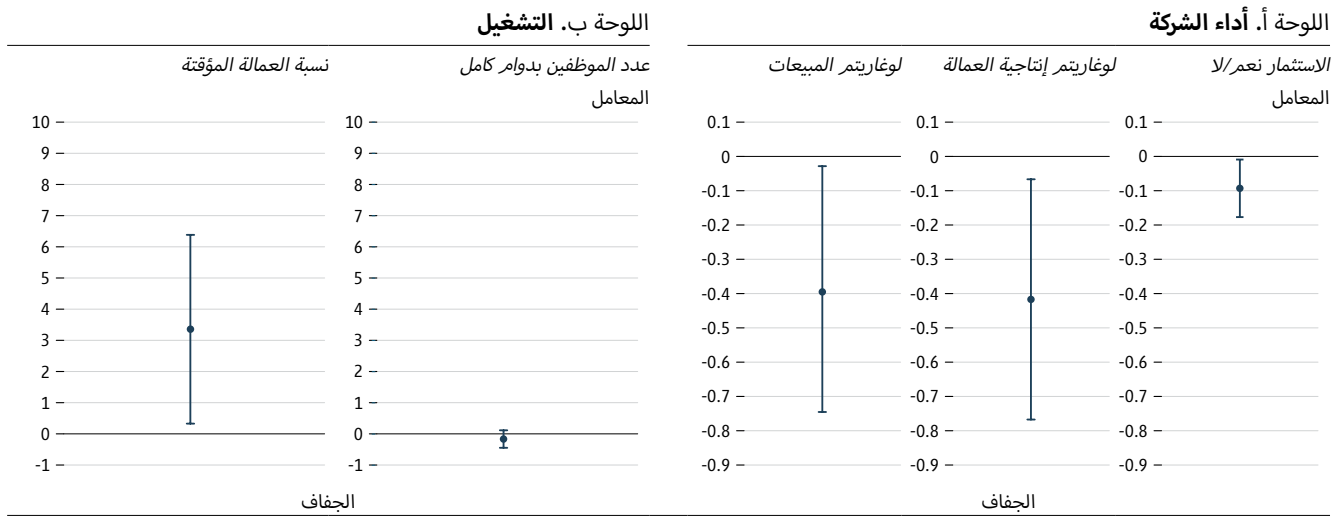
ويبدو أن موجات الجفاف تزيد أيضاً من مقدار الوقت الذي يتعين أن تقضيه الإدارة العليا للشركة في التعامل مع متطلبات اللوائح التنظيمية الحكومية ومع توقعات دفع الرشاوى (الشكل 2-13). وتشير هذه النتائج إلى أن ضعف الظروف الاقتصادية قد يؤدي إلى المزيد من سلوكيات الترتُّح. وقد تثقل الحكومات كاهل الشركات بمزيد من اللوائح أو تفرض المزيد من الرسوم والإتاوات بسبب الآثار على الموازنة العامة للدولة نتيجة التعامل مع الظواهر المناخية الشديدة.

هناك نقطة إيجابية من حلقة صدمات هطول الأمطار السلبية الشديدة، حيث تؤدي موجات الجفاف إلى زيادة احتمالية اعتماد ممارسات إدارة المياه الجيدة بنسبة 19.1 نقطة مئوية، وزيادة احتمالية توليد الطاقة في الموقع بأساليب أكثر مراعاة لظروف المناخ بنسبة 15.6 نقطة مئوية، بالإضافة إلى زيادة احتمالية تطوير الآلات والمعدات بنسبة 39.2 نقطة مئوية (الشكل 2-14). ويشير هذا إلى أن الشركات في القطاع الخاص في المنطقة تُظهر بعض القدرة على الصمود والتكيف مع هذه الظروف الصعبة.

وعلى الرغم من أن مسوح الشركات تتيح قدرًا كبيراً من المعلومات، فإنها تنطوي على بعض القيود، فقد يقتصر تركيز جزء كبير من التحليل على الشركات التي تستمر وتواصل عملها في ظل هذه الظروف، في حين يغفل الشركات التي ربما أغلقت أبوابها بعد موجات الجفاف لأن معدلات دخول الأسواق والخروج منها غير معروفة. علاوة على ذلك، يستبعد التحليل في المقام الأول معظم الشركات الصغرى والقطاع غير الرسمي. وأخيراً، لا يمكن تحديد الآثار على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب صعوبة حساب هذه الإنتاجية من المسوح الخاصة بالشركات.

43 من خلال منصة بيانات ERA5-Land، تتوافر بيانات على مستوى الساعة على شبكة 0.1 × 0.1 لكوكب الأرض من 1979-2022. وتتوافر بيانات يومية من 1990-2021. وتتم معالجة البيانات لقياس إجمالي معدلات هطول الأمطار السنوية داخل كل وحدة إدارية محلية من المستوى 2 تحتوي على شركة واحدة على الأقل في بيانات مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

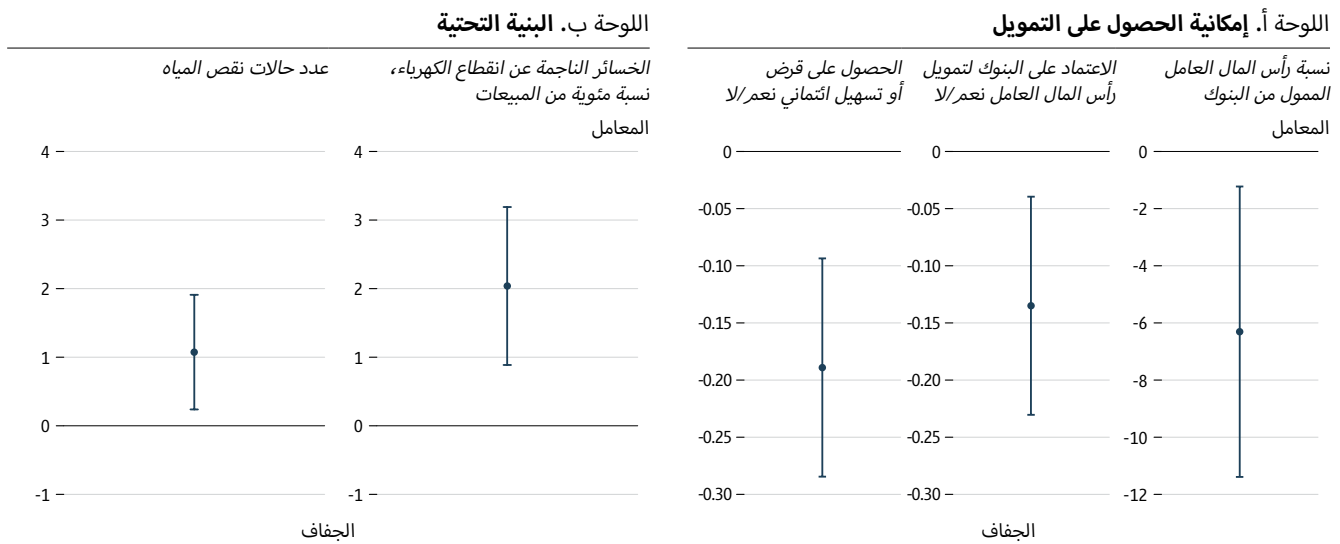
الشكل 2-11 آثار موجات الجفاف (صددمات هطول الأمطار السلبية) على الشركات ومعدلات التشغيل



المصدر: زافيري وآخرون، (2024).

ملاحظة: يعرض الشكل نتائج تحليلات إحصائية منفصلة للانحدار على مستوى الشركات، حيث يتم قياس انحدار المتغيرات على مستوى الشركات بناءً على موجات الجفاف (صددمات هطول الأمطار السلبية). نعم/لا = سؤال إجابة محددة: نعم أو لا. وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس نتائج أداء الشركات ما يلي: (1) لوغاريتم المبيعات (بالدولار الأمريكي، تم تكميشه)، و(2) لوغاريتم المبيعات لكل عامل (بالدولار الأمريكي، تم تكميشه)، و(3) ما إذا كانت الشركة قد استمرت في رأس المال المادي خلال السنة المالية الماضية (اللوحة "أ"). وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس نتائج التشغيل: (1) نسبة العمالة المؤقتة و(2) عدد الموظفين بدوام كامل (اللوحة "ب"). تعرض جميع الأشكال تقديرات نقاط معامل متغير الجفاف مع فترات ثقة إحصائية بنسبة 90%. ويتم قياس موجات الجفاف من خلال صددمات هطول الأمطار السلبية، وهي متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا كان إجمالي هطول الأمطار السنوي، في كل وحدة إدارية محلية من المستوى 2، أقل بدرجة انحراف معياري واحدة على الأقل عن المتوسط طويل الأجل لتلك الوحدة (1990-2021). وتشمل المتغيرات الضابطة للعبئة ما يلي: الشركة جزء من شركة أكبر نعم/لا، لوغاريتم عمر الشركة، الصادرات المباشرة نعم/لا (10% أو أكثر من المبيعات) نعم/لا، ملكية الأجنبي في الشركة نعم/لا، المؤسسة لديها حساب جارٍ أو حساب توفير نعم/لا. وتشمل التقديرات الآثار الثابتة للمستوى الإداري 1، والآثار الثابتة القطاعية (فئة رقمين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد)، والآثار الثابتة للسنة. تتألف الاقتصادات المشمولة في العينة من جمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية. وباستثناء جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، تتوفر للبلدان الأخرى في العينة جولتان من البيانات، إحداهما في 2013 والأخرى في 2019/2020. وتتوفر ثلاث جولات من البيانات لجمهورية مصر العربية (2013 و2016 و2019/2020). وتتوفر جولتان من البيانات لليمن في عامي 2010 و2013. وقد تم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى الطبقات الإحصائية. ويتم استخدام الأوزان الترجيحية في المسح.

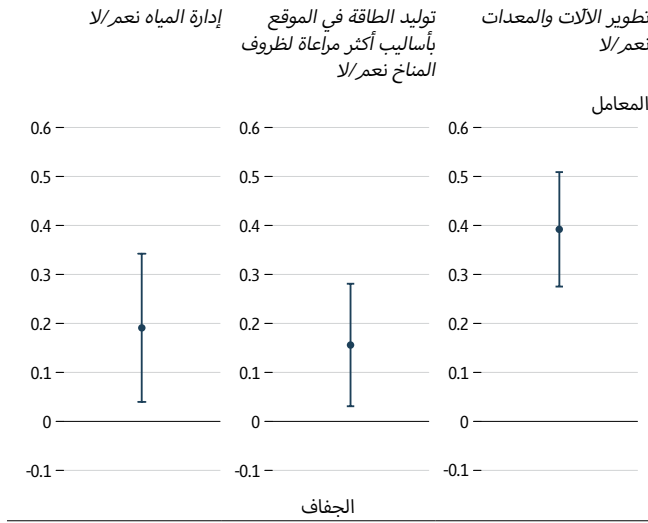
الشكل 2-12 موجات الجفاف (صددمات هطول الأمطار السلبية) والحصول على التمويل وخدمات البنية التحتية



المصدر: زافيري وآخرون (2024).

ملاحظة: يعرض الشكل نتائج تحليلات إحصائية منفصلة للانحدار على مستوى الشركات، حيث يتم قياس انحدار المتغيرات على مستوى الشركات بناءً على موجات الجفاف (صددمات هطول الأمطار السلبية). نعم/لا = سؤال إجابة محددة: نعم أو لا. وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس نتائج إمكانية الحصول على التمويل ما يلي: (1) الشركة تحصل على قرض أو تسهيل ائتماني نعم/لا، و(2) الشركة تعتمد على البنوك لتمويل رأس المال العامل نعم/لا، و(3) نسبة رأس المال العامل الممول من البنوك (اللوحة "أ"). وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس نتائج البنية التحتية ما يلي: (1) عدد حالات نقص المياه و(2) الخسائر الناجمة عن انقطاع الكهرباء كنسبة مئوية من المبيعات (اللوحة "ب"). تعرض جميع الأشكال تقديرات نقاط معامل متغير الجفاف مع فترات ثقة إحصائية بنسبة 90%. ويتم قياس موجات الجفاف من خلال صددمات هطول الأمطار السلبية، وهي متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا كان إجمالي هطول الأمطار السنوي، في كل وحدة إدارية محلية من المستوى 2، أقل بدرجة انحراف معياري واحدة على الأقل عن المتوسط طويل الأجل لتلك الوحدة (1990-2021). وتشمل المتغيرات الضابطة للعبئة ما يلي: الشركة جزء من شركة أكبر نعم/لا، لوغاريتم عمر الشركة، الصادرات المباشرة نعم/لا (10% أو أكثر من المبيعات) نعم/لا، ملكية الأجنبي في الشركة نعم/لا، المؤسسة لديها حساب جارٍ أو حساب توفير نعم/لا. وتشمل التقديرات الآثار الثابتة للمستوى الإداري 1، والآثار الثابتة القطاعية (فئة رقمين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد)، والآثار الثابتة للسنة. تتألف الاقتصادات المشمولة في العينة من جمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية. وباستثناء جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، تتوفر للبلدان الأخرى في العينة جولتان من البيانات، إحداهما في 2013 والأخرى في 2019/2020. وتتوفر ثلاث جولات من البيانات لجمهورية مصر العربية (2013 و2016 و2019/2020). وتتوفر جولتان من البيانات لليمن في عامي 2010 و2013. وقد تم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى الطبقات الإحصائية. ويتم استخدام الأوزان الترجيحية في المسح.

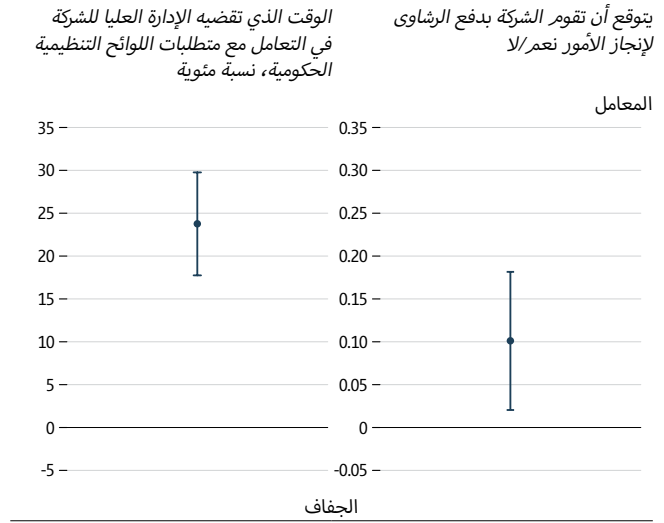
الشكل 2-14 موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) وأنشطة التكيف معها



المصدر: زافيري وآخرون، (2024).

ملاحظة: يعرض الشكل نتائج تحليلات إحصائية منفصلة للانحدار، حيث يتم قياس انحدار المتغيرات على مستوى الشركات بناءً على موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية). نعم/لا = سؤال إيجابية محددة: نعم أو لا. وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس النتائج ما يلي: (1) اعتماد ممارسات إدارة المياه خلال السنوات الثلاث الماضية نعم/لا، و(2) اعتماد أساليب أكثر مراعاة لظروف المناخ لتوليد الطاقة في الموقع نعم/لا، و(3) قيام الشركة بتطوير الآلات والمعدات نعم/لا. تعرض جميع الأشكال تقديرات نقاط معامل متغير الجفاف مع فترات ثقة إحصائية بنسبة 90%. ويتم قياس موجات الجفاف من خلال صدّات هطول الأمطار السلبية، وهي متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا كان إجمالي هطول الأمطار السنوي، في كل وحدة إدارية محلية من المستوى 2، أقل بدرجة انحراف معياري واحدة على الأقل عن المتوسط طويل الأجل لتلك الوحدة (1990-2021). وتشمل المتغيرات الضابطة للعبة ما يلي: الشركة جزء من شركة أكبر نعم/لا، لوغاريتم عمر الشركة، الصادرات المباشرة نعم/لا (10% أو أكثر من المبيعات) نعم/لا، ملكية الأجنبي في الشركة نعم/لا، المؤسسة لديها حساب جارٍ أو حساب توفير نعم/لا. وتشمل التقديرات الآثار الثابتة للبلد والقطاع المعني (فئة رقمين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد). تتألف الاقتصادات المشمولة في العينة من جمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والصفحة الغربية وقطاع غزة، لجولة واحدة من البيانات (2019/2020). وقد تم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى الطبقات الإحصائية. ويتم استخدام الأوزان الترجيحية في المسح.

الشكل 2-13 موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية) وأنظمة الحوكمة والإدارة



المصدر: زافيري وآخرون، (2024).

ملاحظة: يعرض الشكل نتائج تحليلات إحصائية منفصلة للانحدار، حيث يتم قياس انحدار المتغيرات على مستوى الشركات بناءً على موجات الجفاف (صدّات هطول الأمطار السلبية). نعم/لا = سؤال إيجابية محددة: نعم أو لا. وتشمل المتغيرات الخاصة بقياس النتائج ما يلي: (1) الوقت الذي تقضيه الإدارة العليا للشركة في التعامل مع متطلبات اللوائح التنظيمية الحكومية و(2) توقع أن تقوم الشركة بدفع الرشاوى لإنجاز الأمور. تعرض جميع الأشكال تقديرات نقاط معامل متغير الجفاف مع فترات ثقة إحصائية بنسبة 90%. ويتم قياس موجات الجفاف من خلال صدّات هطول الأمطار السلبية، وهي متغير ثنائي يأخذ قيمة 1 إذا كان إجمالي هطول الأمطار السنوي، في كل وحدة إدارية محلية من المستوى 2، أقل بدرجة انحراف معياري واحدة على الأقل عن المتوسط طويل الأجل لتلك الوحدة (1990-2021). وتشمل المتغيرات الضابطة للعبة ما يلي: الشركة جزء من شركة أكبر نعم/لا، لوغاريتم عمر الشركة، الصادرات المباشرة نعم/لا (10% أو أكثر من المبيعات) نعم/لا، ملكية الأجنبي في الشركة نعم/لا، المؤسسة لديها حساب جارٍ أو حساب توفير نعم/لا. وتشمل التقديرات الآثار الثابتة للقطاع الإداري 1، والآثار الثابتة القطاعية (فئة رقمين في التصنيف الصناعي الدولي الموحد)، والآثار الثابتة للعبة. تتألف الاقتصادات المشمولة في العينة من جمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، والصفحة الغربية وقطاع غزة، والجمهورية اليمنية. وباستثناء جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، تتوفر للبلدان الأخرى في العينة جولتان من البيانات، إحداهما في 2013 والأخرى في 2020/2019. وتتوفر ثلاث جولات من البيانات لجمهورية مصر العربية (2013 و2016 و2019/2020). وتتوفر جولتان من البيانات اليمن في عامي 2010 و2013. وقد تم تجميع الأخطاء المعيارية على مستوى الطبقات الإحصائية. ويتم استخدام الأوزان الترجيحية في المسح.

2-4 إعادة النظر في دور الحكومة: المعوقات والسياسات

يمثل تغيير دور الدولة إحدى السبل لتحسين الإنتاجية في القطاع الخاص، لا سيّما من خلال زيادة إمكانية المنافسة في السوق. وتستطيع الدولة، من بين أمور أخرى، زيادة شفافية البيانات، وإعادة النظر في دورها في النشاط الاقتصادي من حيث التشغيل وفيما يتعلق بالشركات التي تملكها، وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب توخي الحيطة والحذر عند وضع السياسة الصناعية.

شفافية البيانات

يشكل نقص البيانات أحد التحديات الكبيرة في المنطقة. ويُعدّ الفهم الوافي لحالة وتطور إنتاجية القطاع الخاص وديناميكيات العمل به عنصراً أساسياً في وضع سياسات مستنيرة ومدروسة من شأنها أن تحفّز نمو هذا القطاع. غير أن إمكانية إجراء هذا التحليل تعتمد على توافر بيانات عالية الجودة على مستوى الشركات. ومما يؤسف له أن هذه البيانات لا تتوافر بشكل كافي في المنطقة، مما يحّد من إمكانية إجراء تحليلات شاملة، فيقتصر الأمر على لمحات سريعة عن القطاع الخاص. ولطالما أدى نقص البيانات الإدارية على مستوى الشركات إلى عرقلة تحليل ديناميكيات العمل بالشركات في المنطقة. وكما أشرنا سابقاً في التقرير، فإن إجراء مثل هذا التحليل لا يُتاح إلا في اقتصادين اثنين من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهما: المغرب وتونس. ومن شأن توافر بيانات التعداد الخاصة بالشركات بوتيرة أكثر انتظاماً وبسهولة الوصول إليها أن يتيح إمكانية إجراء تحليل شامل للشركات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وبصورة أشمل، لا يقتصر التحدي المرتبط بالبيانات على مهام الرصد والمتابعة والتحليل فحسب. وتشير التقديرات التي أعدها إسلام وليدريمان (2024) إلى أن انخفاض مستوى شفافية

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البيانات في البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2005-2018 قد أسفر عن تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين 5.9% و7.5%. ويرجع ذلك إلى أن إتاحة البيانات الموثوقة والحديثة التي يمكن للمجتمع المدني الأوسع نطاقاً الوصول إليها تعزز قدرة صناع القرار على وضع سياسات وإجراء إصلاحات أكثر كفاءة.

الجدول 1-2 توافر بيانات التعداد الاقتصادي والتسجيل الجزئية للمنشآت/الشركات

البيانات التي تم التحقق منها	بيانات تسجيل الشركات المجمعّة، بما يشمل حجم المبيعات والتشغيل	بيانات التعداد الاقتصادي	ديناميكيات الشركات المنشورة	
				الجزائر
				البحرين
				جيبوتي
				جمهورية مصر العربية
				جمهورية إيران الإسلامية
				العراق
				الأردن
				الكويت
				لبنان
				ليبيا
				المغرب
				عمان
				قطر
				المملكة العربية السعودية
				الجمهورية العربية السورية
				تونس
				الإمارات العربية المتحدة
				الضفة الغربية وقطاع غزة
				الجمهورية اليمنية
6 من 19	6 من 19	7 من 19 خلال السنوات العشر الماضية	5 من 19	

ملاحظة: بالنسبة لعمود "ديناميكيات الشركات المنشورة": يُقِيم هذا العمود ما إذا كان هناك تحليل منشور للإنتاجية أو تحليل مصفوفة انتقال التوظيف، استناداً إلى البيانات الإدارية على مستوى الشركة. ويشير التحليل الكامل (باللون الأخضر) إلى تحليل المكونات من حيث تأثير "الاستمرار" و"التواجد" استناداً إلى البيانات الإدارية على مستوى الشركة، ويشير التحليل الجزئي (باللون الأصفر) إلى تحليل انتقالات التوظيف حسب حجم الشركة، استناداً إلى البيانات الإدارية على مستوى الشركة، بينما يشير اللون الأحمر إلى عدم وجود تحليل.

وبالنسبة لعمود "بيانات التعداد الاقتصادي": فإنه يقيّم ما إذا كان تعداد الشركات أو المنشآت يغطي الشركات الرسمية وغير الرسمية، غير أن هذا العمود لا يقيّم إمكانية الوصول إلى هذه البيانات. وتشير الخلايا ذات اللون الأحمر إلى عدم ذكر أي تعداد في الموقع الإلكتروني لمكتب الإحصاء الوطني، بينما تشير الخلايا ذات اللون الأصفر إلى أن أحدث تعداد يعود إلى أكثر من 10 سنوات؛ وتشير الخلايا ذات اللون الأخضر إلى أن أحدث تعداد تم إجراؤه في عام 2015 أو بعده.

أما بالنسبة لعمود "بيانات تسجيل الشركات المجمعّة (بما يشمل حجم المبيعات والتشغيل)": فإنه يشير إلى وجود بيانات تغطي جميع الشركات الرسمية، مع تجميع بيانات حجم المبيعات والتشغيل في مكان واحد. وهي بيانات تجمع معلومات من قواعد بيانات مختلفة، مثل مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي والجمارك.

وبالنسبة لعمود "البيانات التي تم التحقق منها": فإنه يشير إلى تواجد إما بيانات جزئية للتعداد أو التسجيل، وتم التحقق من نطاق التغطية والمتغيرات من خلال الوصول المباشر إلى البيانات الجزئية أو من خبراء البنك الدولي أو من التحليلات الموجودة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم التحقق من صحة بيانات التعداد لجمهورية مصر العربية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم التحقق من صحة بيانات التسجيل لكل من لبنان والمغرب وتونس. ولا تتضمن بيانات التعداد في جمهورية مصر العربية والضفة الغربية وقطاع غزة معلومات عن الإيرادات. وعلى الرغم من توافر بيانات التعداد في جمهورية مصر العربية، فإن عدم وجود بيانات عن الإيرادات وعدم القدرة على تتبع الشركات بمرور الوقت يجعل دراسة ديناميكيات الشركات غير ممكنة. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن أسعد وآخرون (2020) إلا من رصد ديناميكيات التشغيل. وتم تقديم تحليل لديناميكيات الشركات في جمهورية إيران الإسلامية في دراسة أجراها رحمتي وبيلهفاري (2019)، غير أنها استندت إلى بيانات مسوحات الشركات، وبالتالي لم يتم إدراجها في الجدول. وبالمثل، على الرغم من إنجاز أعمال مهمة باستخدام البيانات الإدارية لبرنامج نطاقات السعودية (بيك، 2017)، فإن مجموعة البيانات نفسها تفقر إلى معلومات عن الإيرادات، وبالتالي تتعذر دراسة ديناميكيات الشركات.

يوثق الجدول 1-2 محدودية توافر البيانات الإدارية الجزئية على مستوى الشركات وصعوبة الوصول إليها في المنطقة، ويشمل ذلك تعداد المنشآت وقوائم التسجيل. وكخطوة أولى لاختبار مدى توافر البيانات بجودة ملائمة، يوثق العمود الأول مدى نشر تحليل ديناميكيات العمل بالشركات في مختلف بلدان المنطقة. ولكن يتم النظر في ديناميكيات الشركة الكاملة والجزئية، وتتمثل الديناميكيات الكاملة للشركة في تحليل الإنتاجية على مستوى عنصرين رئيسيين هما "التواجد" و"الاستمرار" - وهو التحليل الذي تم إجراؤه في هذا التقرير بالنسبة لتونس والمغرب - باستخدام البيانات الإدارية على مستوى الشركة. أما ديناميكيات الشركة الجزئية فتشير إلى تحليل انتقال الشركات عبر فئات مختلفة للحجم

بناءً على البيانات الإدارية على مستوى الشركة. ومن خلال دراسة قدرة الشركات الصغيرة على النمو والانتقال إلى فئات أكبر للحجم، يوفر هذا النوع من التحليل تصوراً لديناميكية الأعمال. ويعتمد الجدول على مجموعة من المصادر لتوثيق بيانات ديناميكيات الشركات المنشورة - الكاملة أو الجزئية. أولاً، يتناول الجدول بالفحص تقارير البنك الدولي وغيرها من المنشورات المعروفة. وثانياً، يستند إلى عمليات بحث مكثفة في منصة "جوجل سكولار" Google Scholar. وثالثاً، يستفيد الجدول من الدراسة التي أجراها ستاسي وآخرون (2024) التي ترصد كيفية استخدام البيانات الأكاديمية حسب كل بلد مستهدف، وذلك من خلال تطبيق تقنيات معالجة اللغة الطبيعية على الأوراق البحثية المتاحة للوصول المفتوح. وجدريّ بالذکر أن مجموعة الأبحاث المفتوحة Semantic Scholar تضم نحو 11 مليون ورقة بحثية تم نشرها بين عامي 2000 و2020. ومن بينها، جرى تصنيف حوالي 380 ألف مقالة مع ملخصاتها على أنها أوراق بحثية في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية والأعمال. كما تبين أن نحو 66 ألف مقالة تناولت موضوع المنشآت ومؤسسات الأعمال و/أو الشركات، غير أن 17 ألف مقالة منها فقط ركزت على بلدان بعينها؛ ومن بين هذه المقالات، كان هناك حوالي 835 مقالة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، تم توظيف تقنيات التعلم الآلي لتحديد عدد المقالات التي استندت إلى بيانات فعلية. ثم خضعت كل مقالة لتقييم يدوي للتحقق من صحتها. وقد أسفر هذا النهج عن النتائج الواردة في العمود 1 من الجدول 1-2 التي تُظهر أنه تم العثور على بيانات منشورة حول ديناميكيات العمل (الجزئية والكاملة) الخاصة بالشركات في خمسة اقتصادات فقط من أصل 19 اقتصاداً في المنطقة، في حين أن اثنين منها فقط كان لديهما بيانات متكاملة لديناميكيات الشركات. ولا تزال هناك حاجة ملحة ومجال واسع لتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الإدارية على مستوى الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

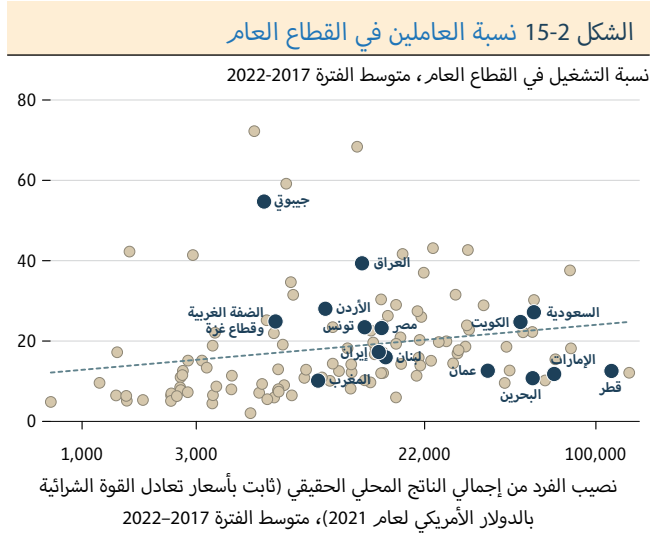
يدور التساؤل الثاني حول مدى توافر أو إمكانية الوصول إلى نوع البيانات اللازمة لتحليل الإنتاجية على مستوى الشركات (المسمى بديناميكيات الشركة الكاملة في العمود 1 من الجدول 1-2)، مثل تعداد المنشآت أو قوائم التسجيل. وفي هذا الصدد، أجرى الفريق في الخطوة الثانية بحثاً مباشراً حول توافر نوعين من البيانات التي يمكن أن تساعد في إجراء تحليل دقيق للإنتاجية، وهما: التعداد الاقتصادي وتسجيل الشركات. ويتبع العمود 2 من الجدول 1-2 مدى توافر بيانات التعداد الاقتصادي (الشركات/المنشآت) التي تشمل كلاً من الشركات الرسمية وغير الرسمية، وذلك بالاعتماد على بيانات مكاتب الإحصاء الوطنية. وقد أظهرت النتائج أن سبعة اقتصادات فقط من بين 19 اقتصاداً في المنطقة أجرت تعداداً اقتصادياً منذ عام 2014. ويتبع العمود 3 من الجدول 1-2 مدى توافر بيانات تسجيل الشركات المجمع، وهي بيانات تجمع معلومات من قواعد بيانات مختلفة، مثل مصلحة الضرائب والضمان الاجتماعي والجمارك، بهدف توفير قاعدة بيانات شاملة عن جميع شركات القطاع الخاص الرسمية. ومع ذلك، قد لا تُحفظ هذه البيانات في مكاتب الإحصاء الوطنية، مما قد يعقّد عملية الوصول إليها. وعلى الرغم من أن معظم البلدان لديها قوائم تسجيل للشركات، فإن استخدامها في تحليل ديناميكيات العمل الخاصة بالشركات يتطلب أن تشمل جميع الشركات الرسمية في القطاع الخاص، بالإضافة إلى معلومات أساسية مثل حجم المبيعات والتشغيل. ويوضح التقرير أن توافر مثل هذه البيانات قد أتاح إجراء التحليلات الخاصة بالمغرب وتونس. وقد تم تحديد ستة اقتصادات فقط في المنطقة لديها بيانات تسجيل مجمعة.

استندت البيانات الموثقة في العمودين 2 و3 إلى مصادر متعددة، تشمل معلومات من مكاتب الإحصاء الوطنية والمنشورات وموارد البنك الدولي، إلى جانب التواصل المباشر مع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي على مستوى البلدان المعنية. ومع ذلك، فإن توافر البيانات لا يعني بالضرورة إمكانية الوصول إليها، مما يجعل من غير الممكن دائماً التأكد مما إذا كانت البيانات تغطي نطاقاً كافياً وتتمتع بالجودة المطلوبة لإجراء تحليل دقيق على مستوى الشركات. فعلى سبيل المثال، قد تخضع بعض بيانات التعداد لقيود تتعلق بحجم الشركات أو طبيعة القطاعات المشمولة، أو قد تقتصر على مجموعة محدودة من الشركات التي لا تزال قائمة وتواصل عملها، فلم تتوافر عنها بيانات إلا لفترة وجيزة. علاوة على ذلك، قد يشوب البيانات نقص في المعلومات المتعلقة بالنتائج الذي تحققه الشركات، مثل الإيرادات أو القيمة المضافة، وهي عناصر بالغة الأهمية لحساب الإنتاجية. أما العمود الأخير من الجدول 1-2، فيوثق ما إذا كانت بيانات التعداد و/أو التسجيل الخاصة بكل بلد قد تم التحقق من استيفائها لهذه المعايير. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم التحقق من البيانات في ستة بلدان فقط من بين 19 بلداً، استناداً إلى إمكانية وصول الفريق مباشرة إلى قاعدة البيانات أو وجود تحليلات سابقة اعتمدت على هذه البيانات. وثمة تحدٍ آخر جدير بالملاحظة يتعلق بتوافر البيانات عبر فترات زمنية مختلفة، إذ تُعد متابعة الشركات على مدى عدة سنوات أمراً ضرورياً لتحديد معدلات دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها، وهو ما يمثل بُعداً رئيسياً في ديناميكيات أنشطة الأعمال. وفي المنطقة، لا توجد سوى خمسة اقتصادات أجرت أكثر من دورة تعداد اقتصادي، وهي جمهورية مصر العربية والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والصفة الغربية وقطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى المنافع الرئيسية لبيانات التسجيل، في حال وجودها، تكمن في تغطيتها لفترات زمنية ممتدة تصل إلى عدة سنوات.

للتغلب على التحديات المتعلقة بالبيانات، من المهم بناء قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية لتنفيذ تعداد الشركات، حيث إن تحسين قدرات هذه المكاتب وتسهيل التنسيق بين الوزارات لتجميع البيانات الإدارية التي تشمل معلومات عن حجم المبيعات والتشغيل يسمح بإجراء تحليل عالي الجودة لديناميكيات الشركات، شريطة أن يتم تجميع هذه المعلومات على أقل تقدير من مصادر مختلفة تغطي القطاع الرسمي. ويمكن لأنشطة بناء القدرات هذه أن تكفل عدم الكشف عن هوية الشركات وتتبعها بمرور الوقت. وعلى ذلك، فإن توافر البيانات الإدارية على مستوى الشركات وإمكانية الوصول إليها سيعطي دفعة قوية لأنشطة البحث في المنطقة، كما قد يمثل ذلك إطاراً نموذجياً لإجراء مسوحات عالية الجودة.

تدخل الدولة وقابلية المنافسة في السوق

تتدخل الحكومات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأسواق أو تؤثر عليها بطرق عدة. ومن بين هذه الطرق الاعتماد الكبير على التشغيل في القطاع العام، الذي قد يستقطب المواهب والكفاءات من القطاع الخاص، مما قد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. ويبين الشكل 2-15 أن نسبة التشغيل في القطاع العام (التي تُعرّف بأنها التشغيل في القطاع الحكومي بالإضافة إلى الشركات العامة) من إجمالي معدلات التشغيل في العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة تفوق النسب الموجودة في البلدان ذات الدخل المماثل. ومن بين



البلدان التي تتوافر عنها بيانات، تسجل جيبوتي أعلى نسبة تشغيل في القطاع العام بواقع 52.8%، تليها العراق بنسبة 37.4%. وتقل نسبة التشغيل في القطاع العام في المغرب عن النسبة المسجلة في البلدان ذات الدخل المماثل، إذ تبلغ 8.25%. أما بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الوضع يتخذ منحى مغايراً، حيث تتماشى نسبة التشغيل في القطاع العام في معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع نظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل أو تقل عنها؛ إذ تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأعلى بنسبة 25.3% من إجمالي التشغيل؛ تليها الكويت بنسبة 22.8%، وقطر بنسبة 10.7%؛ وعمان بنسبة 10.7%؛ ثم البحرين بنسبة 8.9% (هيروتوغ، 2025). ومع ذلك، يشكّل العمال الأجانب نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أن عدد المواطنين العاملين في هذا القطاع لا يزال محدوداً. فمثلاً: تبلغ نسبة المواطنين السعوديين 21% فقط من إجمالي التشغيل في القطاع الخاص،⁴⁴ وتصل هذه النسبة إلى 18% في البحرين⁴⁵، و22% في عُمان⁴⁶، و4% في الكويت⁴⁷، و1% في قطر⁴⁸. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي أيضاً إلى أن المنطقة تسجل أعلى نسبة إنفاق على الأجور الحكومية، حيث تُقدّر بحوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 5% عالمياً.

ولا تقتصر هيمنة الدولة على حجم القطاع العام فحسب، الذي يتفاوت على مستوى بلدان المنطقة، بل تتعلق أيضاً بكيفية تدخل الحكومات في الأسواق، لا سيما من خلال الشركات المملوكة للدولة، التي عادةً ما يكون لها تأثير أكبر في اقتصادات المنطقة مقارنة بنظيراتها في الاقتصادات المتوسطة والمرتفعة الدخل (إسلام وآخرون، 2022). ووفقاً لتقييم صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2012، تشكّل الشركات المملوكة للدولة 30% من إجمالي نسبة التشغيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 5%. كما تمثل هذه الشركات في المنطقة ما لا يقل عن 20% من إجمالي الناتج المحلي (ريغو وآخرون، 2021)، وهي نسبة أكبر بكثير من نظيرتها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الاقتصادات الأفريقية حيث تبلغ 15%، وأمريكا اللاتينية التي تصل فيها هذه النسبة إلى 8%.⁴⁹

تتسم الشركات المملوكة للدولة في المنطقة بضخامة حجمها (ريغو وآخرون، 2021). وتشير قاعدة بيانات "شركات الدولة" التابعة للبنك الدولي إلى أن الشركات التي تُساهم فيها الدولة⁵⁰ تمثل إيراداتها 47.3% من إجمالي الناتج المحلي في جمهورية مصر العربية، و39% في الأردن، و36% في تونس، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 17% من إجمالي الناتج المحلي. وبحلول نهاية يونيو/حزيران 2019، بلغت قيمة أصول هذه الشركات في جمهورية مصر العربية 135% من إجمالي الناتج المحلي (كولفين ولاديغارد، 2024). وأفادت التقارير بأن محافظة الشركات العامة في المغرب تحقق إيرادات سنوية تعادل 22% من إجمالي الناتج المحلي (كولفين ولاديغارد، 2024)، وتشير بعض التقديرات

44 الهيئة العامة للإحصاء السعودية، إحصاءات سوق العمل السجالية- الربع الثالث من عام 2024 <https://www.stats.gov.sa/en/statistics-tabs/-/categories/124074?tab=436312&category=124074> (تم الاطلاع عليه في 19 مارس/آذار 2025).

45 وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية، التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين، الربع الثالث لعام 2024 https://www.mofne.gov.bh/media/hxqflqoc/beq_en.pdf (تم الاطلاع عليه في 19 مارس/آذار 2025).

46 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير/شباط 2025.

47 قاعدة البيانات المتكاملة - نظام معلومات سوق العمل، بيانات سوق العمل في 09/30/2024 <https://imis.csb.gov.kw/IntegratedDataView?QID=43> (تم الاطلاع عليه في 19 مارس/آذار 2025).

48 برنامج أسواق العمل والهجرة والسكان التابع لمركز الخليج للأبحاث <https://gulfmigration.grc.net/gcc-employed-population-and-percentage-of-non-nationals-in-employed-population/> (تم الاطلاع عليه في 19 مارس/آذار 2025).

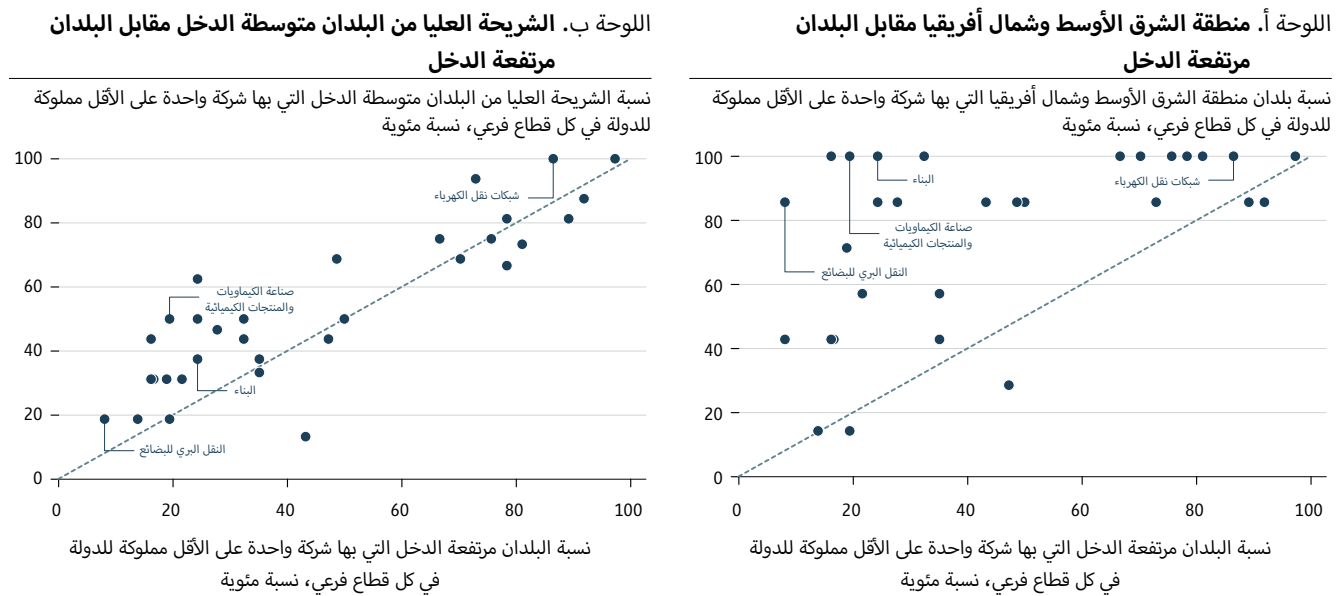
49 هذه المعلومات قديمة، وتستند إلى مسح أجري عام 2008 وفقاً لما ورد في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2012).

50 وفقاً لتعريف البنك الدولي (2023ب)، تشمل شركات الدولة الشركات التي تمتلك الدولة فيها حصة ملكية مباشرة تتجاوز 10%، بالإضافة إلى الشركات التي تمتلكها الدولة بشكل غير مباشر عن طريق شركات أخرى تساهم فيها.

إلى أن إجمالي أصول قطاع الشركات المملوكة للدولة يتجاوز 100% من إجمالي الناتج المحلي (ريغو وآخرون، 2021). وبلغ إجمالي الأصول غير المجمعة لهذه الشركات في الأردن نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019. أما في تونس، فقد بلغت مساهمة 110 من الشركات المملوكة للدولة نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 (لوبيز-أسيفيدو وآخرون 2023)، مقارنةً بنسبة 9.5% في عام 2014. غير أن الكثير من هذه الشركات لا تحقق أرباحاً. فوفقاً لتقديرات كولفين ولاديغارد (2024)، فإن أكثر من 50% من الشركات التي تساهم فيها الدولة في تونس، و30% في جمهورية مصر العربية والأردن، و20% في المغرب لم تكن مربحة.

يسهم الانتشار الواسع للشركات المملوكة للدولة في تقليص فرص المنافسة في السوق، وقد تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح في جمهورية مصر العربية والأردن والمغرب من خلال دراسات تشخيصية خاصة بكل بلد (مؤسسة التمويل الدولية 2019، 2020، 2021). ويوضح الشكل 2-16 نسبة البلدان التي تعمل فيها شركة واحدة على الأقل من الشركات المملوكة للدولة في كل قطاع بالمنطقة مقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل. ويتضح من ذلك أنه في معظم القطاعات، تفوق نسبة هذه الشركات في المنطقة نظيرتها في البلدان مرتفعة الدخل، مما يدل على ارتفاع معدل انتشارها في مختلف القطاعات بالمنطقة. والأهم من ذلك، أن الشركات المملوكة للدولة في المنطقة تعمل في قطاعات عادة ما تخدمها القطاعات الخاصة في اقتصادات أخرى. وفي كل من البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، تكون الشركات المملوكة للدولة في هذه القطاعات أقل شوعاً. وأقل من 50% من البلدان لديها أي شركة مملوكة للدولة في غالبية القطاعات التي يخدمها القطاع الخاص عادة (الشكل 2-16، اللوحة "ب") وفي المقابل، يوضح الشكل 2-16، اللوحة "أ"، أنه في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يزيد احتمال وجود شركة واحدة مملوكة للدولة على الأقل تعمل في هذه القطاعات - فعلى سبيل المثال، جميع بلدان المنطقة السبعة المشمولة في التحليل لديها شركة مملوكة للدولة تعمل في قطاع البناء والتشييد، في حين أن أقل من 30% من البلدان مرتفعة الدخل لديها مثل هذه الشركات.⁵¹

الشكل 2-16 نسبة البلدان التي تضم شركة واحدة على الأقل مملوكة للدولة تعمل في قطاعات عديدة



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى تقديرات فريق التمويل التنافسية والاستثمار (FCI) التابع للبنك الدولي.

ملاحظة: قام فريق التمويل التنافسية والابتكار بجمع بيانات عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاعتماد على أحدث بيانات لعام 2024، وذلك بتطبيق منهجية من ثلاثة مستويات: في المستوى الأول، تم استخدام منهجية البنك الدولي الخاصة "بشركات الدولة"، مع الاستفادة من بيانات أورييس لعام 2024 لتحديد الشركات المملوكة للدولة. وفي المستوى الثاني، تم استخدام البحوث المكتبية لتحديد الشركات التي تمتلك الدولة فيها حصصاً لا تقل عن 10% في القطاعات التي لم يتم رصد وجود شركات مملوكة للدولة فيها باستخدام بيانات أورييس. أما في المستوى الثالث، فقد تم دمج البيانات المستمدة من تقييم تنظيم أسواق المنتجات (PMR) لعام 2020. وقد جرت مقارنة نتائج التحليل مع أحدث بيانات تنظيم أسواق المنتجات لعام 2024 الخاصة بالبلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل لضمان الاتساق في النتائج الخاصة ببلدان المنطقة السبعة. وتألّف العينة من 7 بلدان في المنطقة، إلى جانب 37 بلداً من البلدان مرتفعة الدخل، و16 بلداً من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

إن المنافسة بين القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة ليست عادلة دائماً، ففي المعتاد تستفيد الشركات المملوكة للدولة بالمنطقة بامتيازات خاصة تعفيها من المنافسة، حيث تعمل الهيئات الحكومية كجهات تنظيمية ومشغلة في وقت واحد. وفي العديد من الاقتصادات، تتولى الوزارات المعنية مهام الجهة المالكة وصانعي السياسات والجهات التنظيمية، مما قد يؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح.

51 وفقاً لتقديرات كولفين ولاديغارد (2024)، فإن أكثر من 65% من الشركات المملوكة للدولة في المنطقة تعمل بشكل كامل في قطاعات يمكن أن يخدمها القطاع الخاص. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة تصل إلى 66% في المغرب، و67% في الأردن، بينما تصل إلى 72% في جمهورية مصر العربية، وتبلغ 41% في تونس.

ويجوز للوزارات المعنية تعيين الرئيس التنفيذي للشركات المملوكة للدولة، ووضع موازنتها وإستراتيجياتها واعتمادها والموافقة عليها، إلى جانب تحديد التعريفات واللوائح التنظيمية. وعلاوة على ذلك، تتمتع الشركات المملوكة للدولة بامتيازات تسهل حصولها على التمويل. كما تسهم الضمانات الحكومية الصريحة أو الضمنية في تقليل تكاليف الاقتراض. إلى جانب ذلك، قد تخدم البنوك المملوكة للدولة بشكل كبير الشركات المملوكة للدولة، لأسباب إستراتيجية لا تجارية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات القروض المتعثرة ويحد في الوقت نفسه من فرص التمويل التي يمكن أن يحصل عليها القطاع الخاص (كارداريللي وآخرون، 2022). وقد تكون المزايا التي تتمتع بها الشركات المملوكة للدولة مرتبطة بالقدرة المحدودة على المنافسة في القطاع الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستناداً إلى قاعدة بيانات أوربيس الخاصة بمكتب فان ديك، أجرى كارداريللي وآخرون (2022) بحثاً تجريبياً عن كيفية تأثير الشركات المملوكة للدولة على المنافسة في ثمانية اقتصادات في المنطقة (الجزائر وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت والمغرب وعمان والسعودية) و66 اقتصاداً من مناطق أخرى بين عامي 2006 و2018. وقد وجد المؤلفون أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية في نسبة أصول الشركات المملوكة للدولة في قطاع ما ترتبط بزيادة قدرها 0.26 في مؤشر هرفيندال - هيرشمان (وهو مقياس لنسبة تركيز السوق) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بنحو 0.1 فقط في المناطق الأخرى. علاوة على ذلك، ترتبط كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في نسبة أصول هذه الشركات في قطاع ما بانخفاض نسبته 0.2 نقطة مئوية في معدلات دخول الشركات إلى السوق وانخفاض نسبته 0.1 نقطة مئوية في معدلات خروج الشركات من السوق.

يسلط هذا التقرير الضوء على غياب المنافسة الفعالة في الأسواق بالمنطقة بسبب التدخلات الحكومية من خلال الشركات المملوكة للدولة. ولذلك يمكن أن يسهم تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص، استناداً إلى مبادئ الحياد التنافسي، في تعزيز إمكانية المنافسة في الأسواق في جميع أنحاء المنطقة. ويقدم ميثاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإصلاح الشركات المملوكة للدولة مجموعة من المبادئ التوجيهية والالتزامات الضرورية لهذا العمل. فعلى سبيل المثال، ينبغي تحديد مبررات واضحة ووضع أهداف محددة لمملكية الدولة لهذه الشركات، واعتمادها كمعايير لتحديد الأنشطة التي يجب أن تظل ضمن ملكية الدولة وتلك التي ينبغي تحويلها للقطاع الخاص. إلى جانب ذلك، من الضروري الفصل بين أدوار الدولة كمساهم وصانع سياسات وكجهة تنظيمية للأسواق حتى يمكن إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وتجنب تضارب المصالح. كما يشدد الميثاق على ضرورة ضمان معاملة الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص على قدم المساواة، سواء من ناحية التطبيق العملي أو بموجب القانون.

بيئة الأعمال المليئة بالتحديات في ظل أوجه القصور في الحوكمة

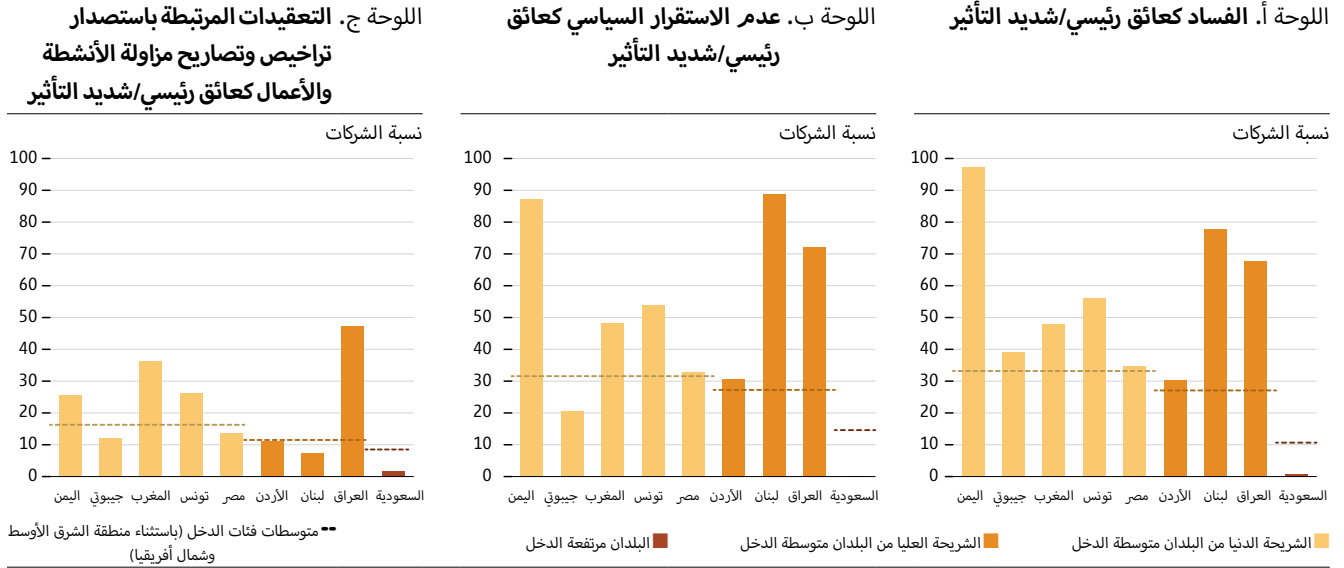
إضافةً إلى الحاجة إلى إعادة النظر في التدخل المفرط من جانب الدولة السائد في المنطقة، قد يتعين على الحكومات أيضاً إعادة تقييم دورها في تهيئة بيئة أعمال مواتية، التي يمكن حال وجودها أن تسهم في تشجيع تأسيس شركات جديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز المنافسة والابتكار في الأسواق، فضلاً عن تسهيل عمليات الشركات وتوسيعها، ودعم النمو وخلق الوظائف. غير أن المنطقة تعاني من أوجه قصور في الحوكمة، مما يخلق بيئة أعمال صعبة ومليئة بالتحديات أمام شركات القطاع الخاص. وفي هذا السياق، تجمع مسوحات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال معلومات حول العقبات الرئيسية أو الشديدة التي تواجهها الشركات وتؤثر على عملياتها، من منظور هذه الشركات. وكما هو موضح في الشكل 2-17، فإن الشركات في اقتصادات المنطقة أكثر ميلاً بكثير لاعتبار الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والتعقيدات المرتبطة باستصدار تراخيص وتصاريح مزاولة الأنشطة والأعمال عقبات وعوائق رئيسية أو شديدة التأثير على عملياتها مقارنة بنظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل. فعلى سبيل المثال، ترى نسبة 97% من الشركات في الجمهورية اليمنية أن الفساد يمثل عائقاً رئيسياً، بينما ترى نسبة 89% من الشركات في لبنان أن عدم الاستقرار السياسي هو العائق الأبرز، ويرى 56% من الشركات في العراق أن التعقيدات المرتبطة باستصدار تراخيص وتصاريح مزاولة الأنشطة والأعمال تشكل عقبات رئيسية.

تشير أدلة موثقة في جميع أنحاء المنطقة إلى أن بيئة الأعمال تزداد ضعفاً بسبب الروابط والعلاقات السياسية القوية وتفشي المحسوبية - بما في ذلك في جمهورية مصر العربية (ديوان وآخرون، 2020)، ولبنان (ديوان وحيدر، 2020) وتونس (ريكرز وآخرون، 2017، 2017ب)، والمغرب (روكتشيلر وآخرون، 2019). وتحد المحسوبية من فرص المنافسة في الأسواق ويمكن أن تضر بأداء الشركات وقدرتها على الابتكار.

ويمكن للحكومات في المنطقة اعتماد إطار لتحسين بيئة الأعمال ومراقبتها استناداً إلى تقرير "الجاهزية لأنشطة الأعمال" (B-READY) الصادر عن البنك الدولي، والذي يُجري تقييماً لبيئة الأعمال والاستثمار وفقاً لثلاثة معايير: الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية (البنك الدولي، 2024ج). ويتألف الإطار التنظيمي من التدابير التي يفرضها القانون واللوائح التنظيمية ويجب على الشركات اتباعها والالتزام بها عند التأسيس والتشغيل والتصفية. وتشير الخدمات العامة إلى المؤسسات والبنية التحتية والمرافق التي تتيح إمكانية ممارسة أنشطة الأعمال، ويتم توفيرها بشكل مباشر عن طريق الحكومات أو من خلال الشركات الخاصة. أما الكفاءة التشغيلية، فتعكس مدى سهولة امتثال

الشركات للإطار التنظيمي ومدى كفاءتها في استخدام الخدمات العامة. ومن شأن أي تحسن في أحد الأبعاد الثلاثة أن يعزز بيئة الأعمال. وتشير التقييمات المتاحة لبلدين من بلدان المنطقة، وهما العراق والمغرب، إلى وجود فرصة كبيرة للتحسين، خاصة العراق، الذي سجل نتائج ضمن الشريحة الخمسية الأدنى في المعايير الثلاثة جميعاً. وسجل المغرب أداءً أفضل بشكل عام (البنك الدولي، 2024ج).

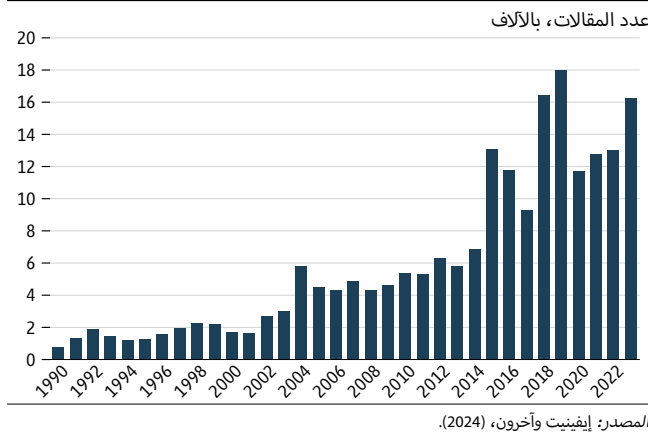
الشكل 2-17 الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والتعقيدات المرتبطة باستصدار تراخيص ومزاولة الأنشطة والأعمال التي يُنظر إليها باعتبارها عوائق رئيسية أو شديدة التأثير على العمليات



ملاحظة: تستند جميع اللوحات الثلاث إلى أحدث مسح متاح لكل بلد. وتتضمن مسح البلدان المشمولة ما يلي (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الجمهورية اليمنية (2013)، وجيبوتي (2013)، والأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023). وتوضح اللوحه "أ" نسبة الشركات التي ترى أن الفساد يمثل عائقاً رئيسياً/شديداً للتأثير، بينما توضح اللوحه "ب" نسبة الشركات التي ترى أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عائقاً رئيسياً/شديداً للتأثير. أما اللوحه "ج"، فتوضح نسبة الشركات التي ترى أن التعقيدات المرتبطة باستصدار تراخيص ومزاولة الأنشطة والأعمال تمثل عائقاً رئيسياً/شديداً للتأثير. وتمثل متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) المتوسطات في البلدان الأخرى غير المنتمية إلى المنطقة ضمن فئات الدخل المقابلة. وتعتمد متوسطات فئات الدخل على التصنيف التاريخي لفئات الدخل الصادر عن البنك الدولي في السنة التي أجري فيها المسح، مع استبعاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تدخل الدولة في السياسة الصناعية

الشكل 2-18 عدد مرات ذكر السياسة الصناعية في الصحافة التجارية

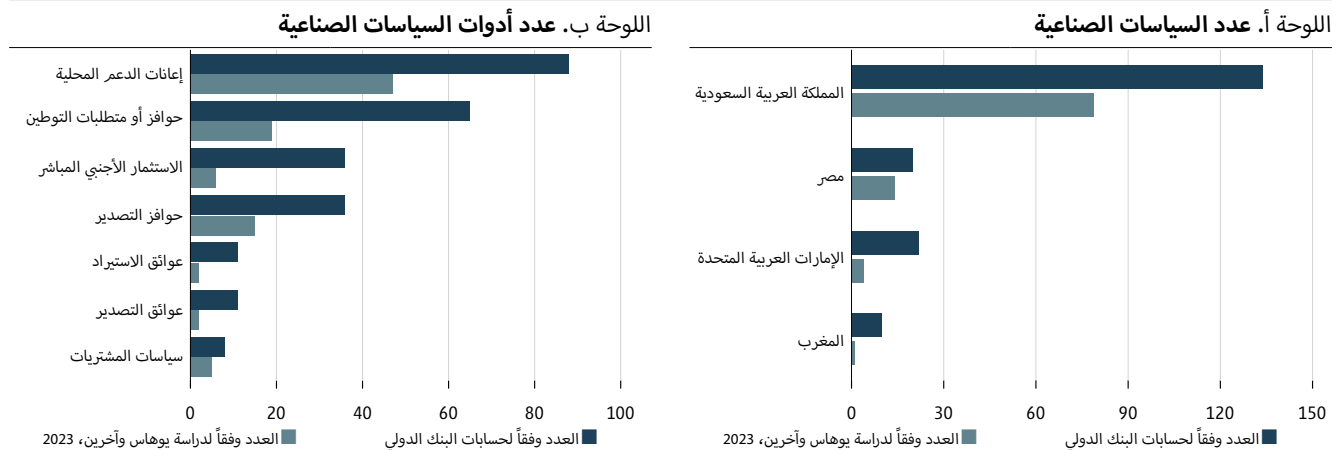


هناك طريقة أخرى تتدخل بها الدولة في الاقتصاد، وهي من خلال وضع السياسة الصناعية، وقد شهد العقد الماضي تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بالسياسة الصناعية. ففي عام 1990، ورد ذكر السياسة الصناعية حوالي 780 مرة في الصحافة التجارية الدولية الكبرى، بينما بلغ هذا الرقم 16,230 مرة في عام 2023 (الشكل 2-18). وتشير تقديرات أخرى إلى أن استخدام السياسة الصناعية قد ازداد بمقدار تسعة أضعاف بين عامي 2017 و2023⁵². وبالتوازي مع تزايد أهمية السياسة الصناعية في الخطاب العام والسياسات، ظهرت دراسات أكاديمية تسعى إلى تحليل كيفية عمل هذه السياسة بشكل منهجي ودقيق (يوهاس وآخرون، 2023ب). وتشمل العناصر الرئيسية التي توطر المناقشات المتعلقة بالسياسة الصناعية في المنطقة تعريف السياسة الصناعية، ومدى انتشارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما الذي يجب مراعاته عند تنفيذ السياسة الصناعية.

<https://blogs.worldbank.org/en/developmenttalk/the-renaissance-of-industrial-policy-known-knowns-known-unknown> 52

ورغم تزايد انتشار السياسة الصناعية، فلا يوجد إجماع واضح حول ما تنطوي عليه بالتحديد. وتُعَرَّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السياسة الصناعية بأنها "تدخلات تهدف إلى إجراء تحسينات هيكلية على أداء قطاع الأعمال الخاص المحلي" (كريسكولو وآخرون 2022أ)، بينما يُعرَّفها صندوق النقد الدولي بأنها "تدخلات حكومية موجهة تهدف إلى دعم شركات أو صناعات محلية محددة أو أنشطة اقتصادية بعينها لتحقيق أهداف وطنية معينة (اقتصادية أو غير اقتصادية)" (صندوق النقد الدولي، 2024). من ناحية أخرى، عرّفتها الدراسات الأكاديمية الحديثة بأنها "سياسات حكومية تستهدف صراحةً إحداث تحولات في هيكل النشاط الاقتصادي سعياً لتحقيق هدف عام معين" (يوهاس وآخرون 2023ب).⁵³ وأياً ما كان تعريفها، فإن إحدى سمات السياسة الصناعية هي أن الحكومات تتدخل بشكل مباشر بقصد معالجة ما يشوب السوق من قصور وإخفاق أو لتحسين أداء قطاع الأعمال بشكل هيكلي، ويكون هذا التدخل باستخدام أدوات مثل إعانات الدعم والإعفاءات، إلى جانب القيود المفروضة على الصادرات أو الواردات.

الشكل 2-19 مقارنة عدد أدوات السياسات الصناعية



المصادر: يوهاس وآخرون (2023) وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: تم حساب عدد السياسات الصناعية لفتريات زمنية مختلفة بناءً على تواريخ إعلانها. وتمثل هذه الفترات في: جمهورية مصر العربية (2019-2022)، والمغرب (2023)، والمملكة العربية السعودية (2019-2022)، والإمارات العربية المتحدة (2020-2022).

تعرض اللوحة "أ" عدد السياسات الصناعية الفريدة وفقاً لحسابات خبراء البنك الدولي وعدد السياسات الصناعية الفريدة وفقاً لدراسة يوهاس وآخرون (2023). وتبين اللوحة "ب" عدد السياسات الصناعية حسب أنواع أدوات السياسات المستخدمة لكل من السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة والمغرب. والجدير بالذكر أن السياسة الصناعية الواحدة يمكن أن تشمل على عدد من أدوات السياسات. وفي هذه الحالة، تحسب كل أداة من أدوات السياسات ضمن إطار سياسة صناعية بشكل منفصل، بحيث يتم منح وزن ترجيحي قدره 1 لكل أداة عند إجراء التجميع.

شهدت السنوات الأخيرة جهوداً حثيثة لتقييم مدى انتشار السياسة الصناعية من خلال تحليل النصوص الخاصة بإعلانات السياسة. ووفقاً لهذه البيانات، فإن انتشار السياسة الصناعية في المنطقة أقل بكثير مقارنةً بجميع المناطق الأخرى، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (يوهاس وآخرون، 2023ب). غير أن تقييم السياسة الصناعية قد يتباين تبعاً لعدة أبعاد، مثل تعريفها، ونطاق تطبيقها، ومصادر البيانات المستخدمة. ويشير تقييم مستقل أجري في إطار هذا التقرير في جمهورية مصر العربية، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة إلى أن السياسة الصناعية قد تكون أكثر انتشاراً مما تعكسه بعض البيانات المتاحة للوهلة الأولى (الشكل 2-19).⁵⁴ وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (شيفباوير وآخرون، 2015) التي توثق الانتشار الكبير للسياسة الصناعية في المنطقة. وقد يعود هذا التباين بين مختلف التقييمات حول مدى انتشار السياسة الصناعية إلى عدة أسباب، منها أن الاختلافات في كيفية تعريف السياسة الصناعية يمكن أن تؤدي إلى احتساب بعض السياسات في سياق معين، وعدم احتسابها في سياق آخر. فمثلاً، قد تُعتبر مشروعات البنية التحتية الكبرى كإنشاء الطرق جزءاً من السياسة الصناعية إذا أعطت الحكومة الأولوية لربط صناعة مفضلة بمورديها أو الجهات المتعاملة معها (ريد 2024)؛ ولكن وفقاً لتعريفات أخرى، قد لا تُعتبر مثل هذه المشروعات ضمن السياسة الصناعية لأنها تعود بالنفع على جميع القطاعات، وإن كان ذلك بشكل غير متساو أو غير متزامن. كما أن الاختلافات في كيفية تنفيذ السياسة الصناعية قد تسهم أيضاً في التباين الملحوظة في مدى انتشارها. فعلى سبيل المثال، في المناطق التي لديها الكثير من الشركات المملوكة للدولة أو صناعات ثروة سيادية كبيرة، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد لا يتم "الإعلان" عن السياسة الصناعية بالطريقة نفسها المتبعة في الاتحاد الأوروبي مثلاً. وبدلاً من أن تُنفذ السياسة

53 للاطلاع على مزيد من المناقشة حول المعاني المتعددة لمصطلح "السياسة الصناعية" ومجموعة التعريفات المستخدمة في الدراسات الأكاديمية، يُرجى الرجوع إلى دراسة وورويك (2013).

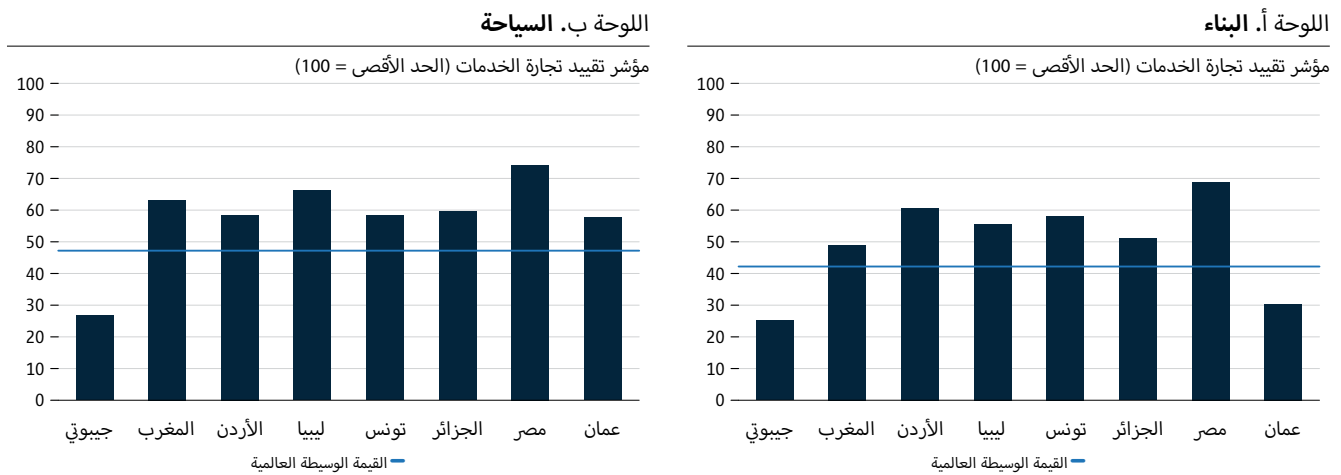
54 يشير يوهاس وآخرون (2023) إلى أن المنهجية المستخدمة في تحديد السياسات الصناعية تميل إلى تقدير تقديرات أكثر تحفظاً. كما يقر المؤلفون بأن "المقارنات بين البلدان باستخدام مقياس يعتمد على الإحصاء العددي لا يمكن أن تعكس الصورة الكاملة، كما أن عينة قاعدة بيانات "الإنذار التجاري العالمي" ليست مكتملة".

الصناعية من خلال تدخلات حكومية مباشرة لتوجيه هيكلة القطاع الخاص، يمكن تفعيلها بشكل غير مباشر من خلال أنشطة الشركات المملوكة للدولة أو صناديق الثروة السيادية، وقد لا يتم رصدها في التقييمات التي تعتمد على إعلانات السياسات الرسمية.

ومع ذلك، هناك العديد من الأدلة والشواهد على انتشار السياسات الصناعية في المنطقة. وقد اتخذت جمهورية مصر العربية وتونس خطوات كبيرة في تطبيق الحوافز الضريبية وإعانات الدعم (شيفباوير وآخرون، 2015 وكالي وآخرون، 2025). وفي إطار برنامج "رؤية 2030"، استثمرت المملكة العربية السعودية بشكل كبير في قطاعات عديدة. ويستثمر العراق في مشروعات البنية التحتية بهدف تحسين ممرات التجارة (مبادرة طريق التنمية في العراق). وتشير اللوائح التنظيمية لأسواق المنتجات إلى أن الضوابط واللوائح التنظيمية المتعلقة بأسعار التجزئة في بلدان المنطقة تفوق نظيراتها في البلدان ذات الدخل المماثل (إسلام وآخرون، 2022).

على الرغم من الانتشار الواسع للسياسات الصناعية، لا يزال الجدول قائماً بشأن مدى فاعليتها والشروط اللازمة لنجاحها. إذ يتطلب وضع سياسة صناعية سليمة قدرات حكومية كبيرة. ووفقاً للإطار الوارد في دراسة مالوني ونيار (2018)، تتمثل المهمة الأولى في تحديد إخفاقات السوق، سواء من حيث الحجم أو الموقع؛ ثم وضع سياسة صناعية تعالج هذه الإخفاقات. ومن الأمور الأساسية تحديد ما إذا كان إخفاق السوق المحدد يُعد مشكلة جوهرية تتطلب التدخل أم لا. وتتمثل المهمة الثانية في تقييم ما إذا كان لدى الحكومات القدرة على تنفيذ السياسة الصناعية المحددة بفاعلية وبشكل موثوق. وأخيراً، من المهم اعتماد نهج يركز على التقييم المستمر وتصحيح المسار. وتجدر الإشارة إلى أن السياق الذي تُنفذ فيه السياسات الصناعية عادة ما يجعل تقييمها أكثر صعوبة مقارنة بالسياسات الأخرى (لين، 2020). ومع ذلك، من المهم أن تجمع الحكومات بيانات تفصيلية عن كيفية تأثير المستفيدين مثل الأشخاص والشركات، وأن توفر إمكانية الوصول إلى هذه البيانات. ويمكن أن يؤدي تصحيح المسار من خلال التقييم إلى تعزيز فاعلية السياسات. وتمثل القدرات الحكومية عنصراً جوهرياً لضمان تنفيذ هذه العملية، ويعني ذلك مدى قدرة الحكومة على اتخاذ خيارات على مستوى السياسات وتنفيذها وتقييمها بفاعلية. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لصنع السياسات الصناعية هو بناء هذه القدرات وذلك من خلال تحسين جودة الحوكمة، وتعزيز آليات جمع المعلومات، إلى جانب التصدي للمشكلات الناجمة عن المخاوف المرتبطة بالاقتصاد السياسي.

الشكل 20-2 مؤشر تقييم تجارة الخدمات لقطاعي البناء والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى البيانات الواردة من قاعدة بيانات سياسات تجارة الخدمات (STPD) ومؤشر تقييم تجارة الخدمات (STRI).

ملاحظة: يُعدّ مؤشر تقييم تجارة الخدمات الصادر عن البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مقياساً لمدى تقييم الإطار التنظيمي وإطار السياسات للاقتصاد فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات. ويستند المؤشر إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات سياسات تجارة الخدمات. وللمزيد من التفاصيل حول المنهجية المتبعة، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي <https://tip-services-worldbank.wto.org/docs/WB-WTO%20Methodology.pdf>. تتوافر مؤشرات تقييم تجارة الخدمات لدول المغرب، 2020؛ جيبوتي، 2021؛ الجزائر، 2020؛ جمهورية مصر العربية، 2021؛ الأردن، 2022؛ ليبيا، 2021؛ عُمان، 2022؛ تونس، 2021. والقيمة الوسيطة العالمية هي القيمة الواقعة عند الشريحة المئينية الخمسين لمؤشر تقييم تجارة الخدمات في قطاعي البناء والسياحة في جميع الاقتصادات المتاحة لعام 2022. ويُجرى ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021).

من ناحية أخرى، قد تجرّم عواقب غير مقصودة نتيجة تنفيذ السياسة الصناعية في ظل بيئة تعاني من تشوهات واختلالات كثيرة في الحوكمة. وكما أوضحنا آنفاً، فإن تدخل الدولة، وأوجه القصور في الحوكمة، والسياسات المتعلقة بأسواق المنتجات كلها عوامل تخلق العديد من التشوهات والاختلالات في اقتصادات المنطقة. على سبيل المثال، يمكن لتشوهات واختلالات أسعار مستلزمات ومدخلات الإنتاج الناجمة عن إعانات دعم الطاقة في جمهورية مصر العربية، التي تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال المادي فعلياً، أن تقوّض الجهود الرامية إلى

تعزيز نمو الوظائف في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة. وقد استفادت الشركات الكبيرة والقديمة أكثر من غيرها من إعانات دعم الطاقة، مما أدى إلى رفع تكلفة العمالة مقارنة برأس المال وأعاق نمو الوظائف (غاتى وآخرون، 2013؛ شيفباوير وآخرون، 2015). وقد تسبب الشركات المملوكة للدولة أيضاً في خلق تشوهات واختلالات تعرقل تنفيذ السياسة الصناعية. ومن الأمثلة على ذلك شركة طيران "الخطوط التونسية"، التي تمتلك فيها الدولة الحصة الأكبر. إذ أدى الإطار التنظيمي الذي يحمي "الخطوط التونسية" إلى ارتفاع تكاليف السفر الجوي وتدني جودة الخدمات المقدمة للعملاء التونسيين (البنك الدولي، 2014)، مما أضعف فاعلية أي سياسة صناعية هادفة إلى تحسين قطاع السياحة في تونس. ويظهر مؤشر تقييد تجارة الخدمات أن معظم اقتصادات المنطقة تفرض قيوداً أكثر صرامة في قطاعي السياحة والبناء مقارنة بالقيمة الوسيطة العالمية (الشكل 2-20). علاوة على ذلك، فإن تفشي المحسوبية في المنطقة يعني أن السياسة الصناعية يمكن استغلالها وتحقيق منفعة منها من جانب شركات معينة على حساب أخرى. وقد وجد ريكز وآخرون (2017ب) أن الشركات التي لديها ارتباطات وعلاقات سياسية في تونس تستحوذ على نسبة غير متناسبة من الناتج في القطاعات التي تخضع لقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويصبح الحد من هذا الاستغلال أمراً بالغ الصعوبة خاصة عندما تتعذر المنافسة في الأسواق القائمة، ويكون العديد من الشركات المهيمنة إما لديها ارتباطات وعلاقات سياسية أو مملوكة للدولة. ونظراً لنقص البيانات وبطء اعتماد عمليات اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة والشواهد، فإن صانعي السياسات غير مؤهلين ويفتقرون إلى الأدوات اللازمة لرصد آثار السياسات الصناعية المحددة.

وفي ظل كثرة الصعوبات والتحديات التي تواجه السياسة الصناعية، قد يكون النهج الأمثل هو معالجة التشوهات والاختلالات القائمة التي تؤثر على الاقتصاد العام أولاً، وخاصة في السياق الحالي من عدم اليقين المتزايد بشأن سياسة التجارة. والأهم من ذلك، أن السياسات الصناعية ليست بديلاً عن السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز أساسيات الاقتصاد الكلي وتحسين بيئة الأعمال. فعلى سبيل المثال، في تونس كما هو الحال في العديد من اقتصادات المنطقة، تخضع العملة لإدارة صارمة من خلال التحكم الشديد في حسابات رأس المال. وهذا بدوره يحد من قدرة الشركات التونسية على الاستثمار في الخارج، كما يمنع الشركات الأجنبية من الاستثمار في تونس. ومن هذا المنطلق، قد تكون معالجة أساسيات الاقتصاد الكلي في هذه الحالة أمر ضروري لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. والأهم من ذلك، أن عدم ارتباط السياسة الصناعية ارتباطاً واضحاً بإخفاقات السوق، قد يزيد من احتمالية سوء تخصيص الموارد، مما يسفر عن تكاليف كبيرة على المالية العامة. وقد تكون السياسات التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال العامة أقل خطورة وأكثر فاعلية.

5-2 بناء قدرات الشركات من خلال الاستثمار في المواهب والكفاءات

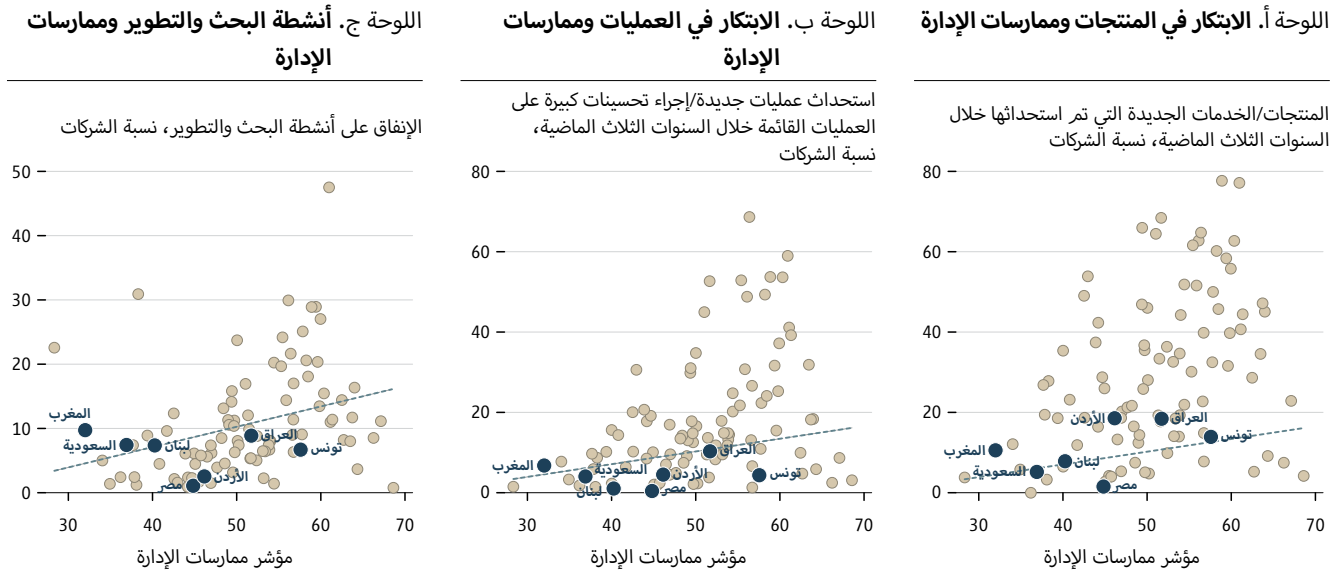
تناول هذا التقرير حتى الآن دور الدولة في تقييد وتعزيز نمو القطاع الخاص. وجدريّ بالذكر أن أهمية تعزيز الإنتاجية بشكل تصاعدي (من أسفل إلى أعلى) على مستوى الشركات لا تقل عن أهمية أنشطة الدولة التي يتم توجيهها بشكل تنازلي (من أعلى إلى أسفل). وفي هذا السياق، يستعرض هذا القسم مسارين جديدين وواعدين لاستثمار قوة المواهب والكفاءات. يتمثل المسار الأول في الاستفادة المثلى من المواهب والكفاءات والموارد الموجودة في الشركات، وذلك من خلال تحسين ممارسات الإدارة، بينما يتمثل المسار الثاني في تحقيق أقصى استفادة من المواهب والكفاءات خارج الشركات من خلال تعزيز مشاركة رائدات الأعمال في القطاع الخاص.

تحسين ممارسات الإدارة

يُعدّ تطوير ممارسات الإدارة إحدى الطرق التي من خلالها تساعد الشركات في المنطقة على تعزيز الابتكار، إذ يترتب على تحسين ممارسات الإدارة آثار إيجابية متعددة واسعة النطاق. وتشير الدراسات إلى أن ممارسات الإدارة قد تشكّل نحو ثلث الفجوة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بين الولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى (بلوم وآخرون 2016). واستندت مجموعة من الدراسات إلى الأبحاث الرائدة التي أجراها بلوم وفان رينين (2007)، حيث توضح أن الشركات التي تُدار بشكل أفضل تكون أكثر إنتاجية، وتحقق أرباحاً تشغيلية أعلى، وتكون أكثر توجهاً نحو الأسواق الخارجية، فضلاً عن أنها تستثمر بشكل أكبر في أنشطة البحث والتطوير (بلوم وآخرون، 2019؛ يمكن الرجوع أيضاً إلى سكور وآخرون، 2021). كما يُسهم تحسين ممارسات الإدارة في تهيئة الظروف اللازمة لبناء اقتصاد قائم على الابتكار، وذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة (جوسنيل وآخرون، 2020). بالإضافة إلى ذلك، تميل الشركات التي تُدار بشكل أفضل إلى تدريب موظفيها بشكل أكبر (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الدولي، 2022). ولا ينطبق هذا في المنطقة إلا على الشركات التي تحتفظ بسجلات مالية دقيقة أو التي لا تواجه بيئة أعمال تنفّس فيها الرشوة (إسلام وغاتى، 2023).

ويبين الشكل 2-21 وجود معامل ارتباط إيجابي بين ممارسات الإدارة والابتكار في المنتجات (اللوحة "أ")، والابتكار في العمليات (اللوحة "ب")، ونسبة الشركات التي تنفق على أنشطة البحث والتطوير (اللوحة "ج") في الاقتصادات متوسطة ومرتفعة الدخل.

الشكل 2-21 ممارسات الإدارة والابتكار



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: مؤشر ممارسات الإدارة في الشركات هو مؤشر مركب يجمع بين ثمانية مؤشرات لممارسات الإدارة، تشمل: (الإجراءات المتخذة عند حدوث مشكلة، وعدد مؤشرات الأداء التي يتم متابعتها، والوقت المستغرق للتركيز على أهداف الإنتاج/الخدمات، وإمكانية تحقيق أهداف الإنتاج/الخدمات، ومعرفة أهداف الإنتاج/الخدمات، ومكافآت أداء المديرين، ومدى ترقية غير المديرين بناءً على الأداء، ومدى إسناد مهام أخرى إلى المديرين ضعيفي الأداء أو فصلهم من العمل). وبالنسبة لجميع اللوحات، تشمل العينة البلدان متوسطة الدخل والبلدان المتقدمة منخفضة الدخل وفق تصنيف سنة المسح، وتشمل العينة 86 بلداً، منها 7 بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستند أنشطة البحث والتطوير ومؤشر ممارسات الإدارة إلى السنة المالية (باستخدام الأوزان الترجيحية للعينة) التي تسبق أحدث سنة مسح متاحة لكل بلد. ويتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية ولبنان (2020)، والعراق (2022)، والمغرب (2023)، والمملكة العربية السعودية (2023). ويستند استحداث المنتجات والعمليات الجديدة إلى السنوات الثلاث التي تسبق أحدث سنة مسح متاحة.

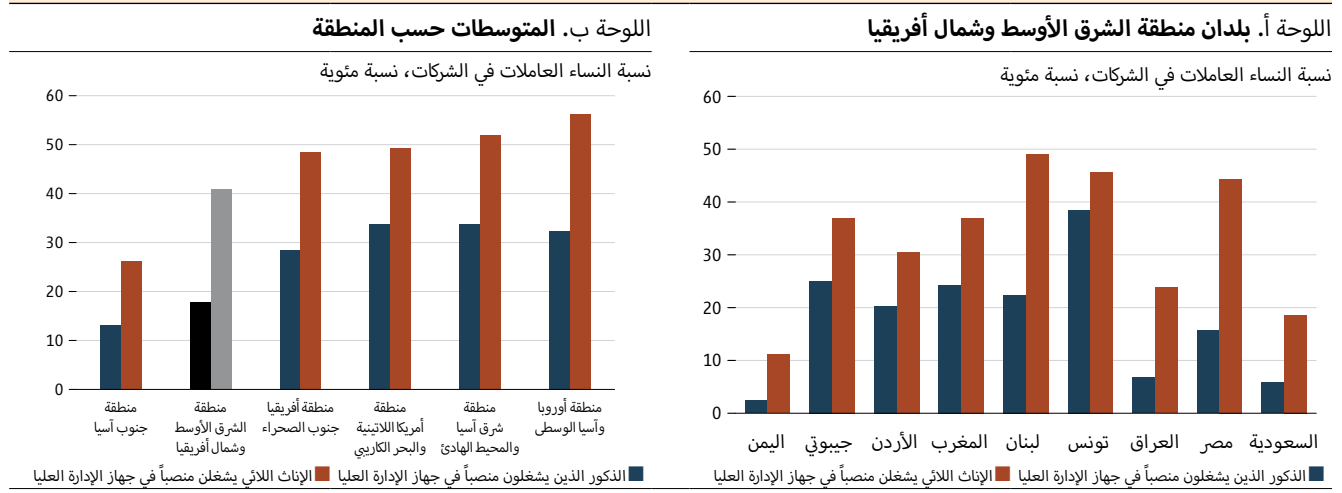
على الرغم من قدرة الشركات على تحسين جودة الإدارة بها لتهيئة الظروف المواتية للابتكار في إدارة مشروعات الابتكار بنجاح وكذلك تحديد المخاطر وإدارتها بشكل أفضل، ثمة الكثير من الأمور التي يمكن للحكومات القيام بها لتعزيز الابتكار. وتُظهر الدراسات أن الفساد يُضعف بوجه عام جودة ممارسات الإدارة في مختلف الشركات (أثناسولي وغوجارد، 2015). ولذلك، فإن معالجة أوجه القصور في الحوكمة من خلال الحد من سلوكيات الترتيح من شأنه تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار. وتوضح الدراسات التي أجراها إسلام وغاتي (2024) أن الملكية الجزئية للحكومة تقلل من جودة ممارسات الإدارة في المنطقة. ويشير ذلك إلى أنه كلما قل تدخل الدولة في القطاع الخاص، زادت فرصة تحسين ممارسات الإدارة والابتكار. وبوجه عام، من غير المرجح تحقيق الابتكار في ظل بيئات الأعمال الضعيفة وتفشي المحسوبية (البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الدولي، 2022).

زيادة دور المرأة في مناصب الإدارة

يُعدّ تحسين ممارسات الإدارة -في إطار الهامش المكثف- وسيلة لرفع كفاءة المديرين الحاليين من خلال اتباع ممارسات أكثر تنظيمياً، وفي إطار الهامش الموسع، يمكن للمنطقة الاستفادة من المواهب من خلال جذب المزيد من رائدات الأعمال. كما تمثل زيادة فرص تولي مناصب القيادة والإدارة العليا للمرأة خطوة فعّالة نحو زيادة معدلات مشاركة النساء في سوق العمل، والتي لا تزال الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. فإلى جانب زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية المعنوية باتخاذ القرار، تبرز فائدة أخرى لتصعيد النساء إلى مناصب الإدارة العليا، حيث تشير الأدلة إلى أن المديرات غالباً ما يوظفن المزيد من النساء، مما يتيح الاستفادة من إمكانيات اقتصادية غير مستغلة بالشكل الكافي. وأظهرت دراسة تشييلونكار وغولديبيرغ (2024) أن المديرات في العديد من الاقتصادات يعمدن إلى توظيف عدد أكبر من النساء، وهو اتجاه ينطبق أيضاً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبين الشكل 2-22 أن نسبة العاملات الدائمات في الشركات التي تديرها نساء تفوق نظيرتها في الشركات التي يديرها رجال. ففي جمهورية مصر العربية، تبلغ نسبة العاملات في الشركات التي تديرها نساء 44.4%، مقابل 15.7% فقط في الشركات التي يديرها رجال. أما في لبنان، فإن نحو نصف القوى العاملة في الشركات التي تديرها

نساء من النساء، مقارنةً بنسبة 22.4% فقط في الشركات التي يديرها رجال. وفي المملكة العربية السعودية، تصل نسبة العاملات في الشركات التي تديرها نساء إلى 18%، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف النسبة المسجلة في الشركات التي يديرها رجال. وبالنظر إلى متوسط جميع البلدان المدرجة في الشكل 2-22، نجد أن نسبة النساء العاملات في الشركات التي تديرها نساء تبلغ تقريباً ضعف مثلتها في الشركات التي يديرها الرجال، وهو ما تؤكد أيضاً نتائج تشييلونكار وغولديبيرغ (2024) حتى بعد احتساب تأثير القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه الشركات، مما يشير إلى أن ذلك قد لا يكون ناتجاً عن زيادة نسبة القيادات النسائية في قطاعات أكثر ملاءمة لتشغيل النساء. ويمكن أن يسهم تعزيز مشاركة المرأة في مناصب الإدارة العليا في رفع معدل مشاركتها في القوى العاملة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعزز النمو الاقتصادي فيها. وعلى المدى الطويل، تشير التقديرات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في التشغيل قد يرفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 50% في اقتصادات المنطقة (فيوراتي وآخرون، 2024).

الشكل 2-22 نسبة النساء العاملات في الشركات حسب شاغلي مناصب الإدارة العليا من الذكور أو الإناث



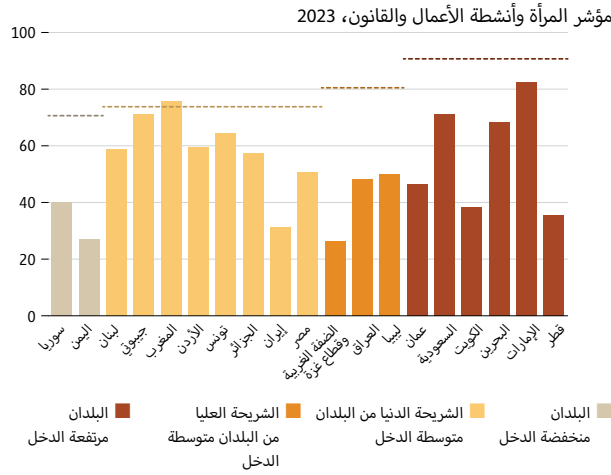
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مسح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال.

ملاحظة: يوضح الشكل المتوسط المرجح لعدد العاملات الدائمات بدوام كامل (في وظائف الإنتاج وغير الإنتاج) كنسبة مئوية من إجمالي العاملين (رجالاً ونساءً، في وظائف الإنتاج وغير الإنتاج) في الشركات، وذلك خلال السنة المالية السابقة لأحدث سنة مسح متاحة، باستخدام الأوزان الترجيحية للعبئة. منصب في جهاز الإدارة العليا = أعلى منصب إداري في الشركة. وقد يكون هذا الشخص مالك الشركة إذا كان يشغل/تشغل منصب مدير عام الشركة. وتأتي هذه النتائج بعد أخذ القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركة في الاعتبار. ويتم تضمين المسوح التالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع ذكر سنة إجراء المسح بين الأقواس): الجمهورية اليمنية (2013)، وجيبوتي (2013)، والأردن (2019)، ولبنان (2019)، وتونس (2020)، وجمهورية مصر العربية (2020)، والعراق (2022)، والمملكة العربية السعودية (2022)، والمغرب (2023)، ويجري ترتيب تصاعدي للبلدان على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (بأسعار تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2021). وفي اللوحة "ب"، تم حساب المتوسطات الخاصة بالبلدان كمتوسطات بسيطة لأحدث سنة مسح متاحة لكل بلد في كل منطقة بين عامي 2009 و2023. وتجدر الإشارة إلى أن متوسطات البلدان محسوبة باستخدام الأوزان الترجيحية للعبئة. ويجري ترتيب المناطق تصاعدياً على أساس متوسط نسبة العاملات في الشركات التي تديرها نساء.

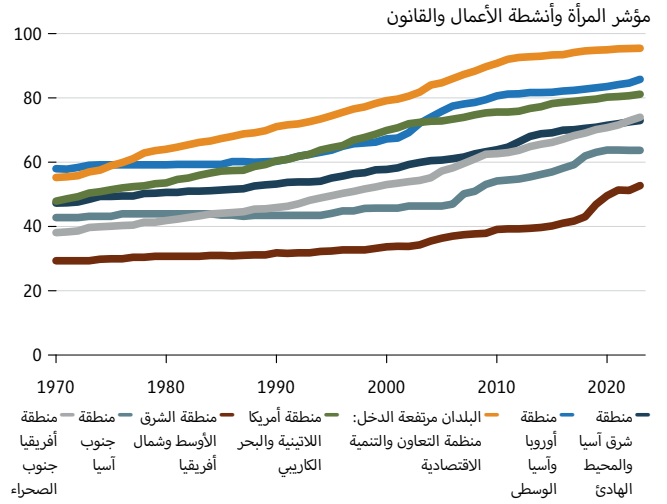
غير أنه يلزم اتخاذ إجراءات حكومية لزيادة عدد المديرات في الاقتصادات التي من المستبعد أن يعمل فيها الرجال مع النساء، ناهيك عن أن يخضعوا لإشرافهن. ويمكن لصانعي السياسات تبني سياسات على مستوى الاقتصاد الجزئي وإصلاحات هيكلية لتعزيز وجود النساء في مناصب الإدارة العليا. أولاً، يمكن اتباع سياسات تهدف إلى ترقية النساء مباشرة إلى مناصب قيادية في الشركات، إلى جانب اتخاذ تدابير من شأنها إيجاد حوافز تشجع أصحاب العمل والشركات على توظيف النساء وتوفير بيئات عمل ملائمة لهن. وتشير الأدلة والشواهد إلى أن التكاليف المرتفعة لإدماج المرأة في سوق العمل أدت إلى انتشار واسع للشركات التي يعمل بها الرجال فقط في المملكة العربية السعودية وفي مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميلر وآخرون، 2022أ، 2022ب). وتشمل هذه التكاليف، على سبيل المثال، توقع إنشاء مرافق منفصلة، بما في ذلك دورات المياه والمداخل والمساحات المخصصة للعمل. وعند الأخذ في الاعتبار هذه التكاليف التي يتحملها أصحاب العمل والشركات وإيجاد حلول لها، يمكن أن يسهم ذلك في تمهيد الطريق لزيادة مشاركة المرأة في مناصب الإدارة العليا وسوق العمل بوجه عام. ثانياً، يمكن للسياسات أن تركز على معالجة بعض التحديات الهيكلية التي تواجه المرأة، حيث إن إصلاح القوانين التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة يمكن أن يسهم في زيادة عدد الشركات التي تديرها نساء (إسلام وآخرون، 2019). وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، ظلت المنطقة تحتل أدنى المراتب في مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، مما يشير إلى أنه لا تزال هناك العديد من القوانين التي تمنح الأفضلية للرجال على النساء على الرغم من التغييرات والإصلاحات التي أُجريت (انظر الشكل 2-23، اللوحة "أ"). وفي عام 2023، سجّلت معظم اقتصادات المنطقة درجات أقل على هذا المؤشر مقارنة بالبلدان المماثلة في مستوى الدخل، باستثناء المغرب (الشكل 2-23، اللوحة "ب"). أما الاقتصادات التي حققت أعلى الدرجات على المؤشر في المنطقة في عام 2023، فشملت الإمارات العربية المتحدة (82.5)، والمغرب (75.64)، والمملكة العربية السعودية (71.25)، وجيبوتي (71.25).

الشكل 23-2 مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

اللوحة ب. مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون - بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل البلدان ذات الدخل المماثل في عام 2023



اللوحة أ. مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون حسب المنطقة بمرور الوقت



-- متوسطات فئات الدخل (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

المصدر: البنك الدولي، مجموعة بيانات مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

ملاحظة: تعرض اللوحة "أ" البيانات خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2023، بينما تعرض اللوحة "ب" البيانات الخاصة بعام 2023. وقد تم حساب متوسطات فئات الدخل لعام 2023 كمتوسطات بسيطة للبلدان في كل فئة، مع استبعاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستند تصنيفات فئات الدخل إلى سنة 2023، وتشمل البلدان منخفضة الدخل 13 بلداً، وتُألف الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل من 46 بلداً، بينما تُألف الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل من 48 بلداً؛ وتضم البلدان مرتفعة الدخل 53 بلداً.

يمكن لتحسين نواتج التعليم للنساء أيضاً أن يزيد من فرصهن في الوصول إلى مناصب الإدارة العليا، لا سيما إذا وفرت الشركات تدريباً رسمياً لهن (إسلام وأمين، 2016). وعلى الرغم من أن بلدان المنطقة قد حققت تقدماً ملحوظاً في تعليم النساء، فإنها لم تحقق القدر ذاته من النجاح في توفير التدريب اللازم لهن. كما أن تعزيز المنافسة في السوق قد يُسهم في خلق وظائف أكثر للنساء، فضلاً عن مواجهة التمييز ضدهن (إلسون، 1999؛ وهيلرشتاين وآخرون، 2002؛ وكوك وآخرون، 2019). ويعرض الإطار 2-2 مثالاً على كيفية مساهمة سياسات التوظيف (السعودية) في المملكة العربية السعودية في زيادة فرص تشغيل النساء.

تمثل الأعراف الاجتماعية التي تفرض الفصل بين الجنسين أحد أبرز العوائق أمام زيادة عدد النساء في المناصب القيادية وسوق العمل بوجه عام، حيث تؤثر هذه الأعراف سلباً على تشغيل النساء على جانبي العرض والطلب. فعلى جانب الطلب، كشفت دراسة أجراها إيجر وآخرون (2022) أن تصورات المديرين في السعودية حول السمات الشخصية للمرأة ومدى تناسبها ثقافياً لأداء مهام مهنية معينة كانت عوامل أساسية في قرارات تشغيل النساء. أما على جانب العرض، فقد أظهرت أبحاث مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن أحد برامج نقل ملكية الأصول والتدريب في المناطق الريفية بتونس لم يحقق النتائج المرجوة عند إشراك الأزواج الذكور، وربما يعود ذلك إلى الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالتحكم في النفقات (غازو وآخرون، 2023). كما أظهرت دراسة أخرى أن الإقبال على خدمة توفيق الوظائف بين العرض والطلب في القاهرة بمصر، كان منخفضاً بين النساء، ويرجع ذلك جزئياً إلى رفض الزوج عمل الزوجة (كاريا وآخرون، 2023).

الإطار 2-2 تأثير برنامج "نطاقات" على أداء الشركات وتشغيل النساء في المملكة العربية السعودية⁵⁵

يفرض برنامج "نطاقات" في المملكة العربية السعودية حصصاً (كوتة) صارمة لتشغيل السعوديين في شركات القطاع الخاص. ويتميز برنامج "نطاقات" بنطاق تطبيقه الواسع وآلياته الصارمة في التنفيذ، إذ تُطبق الحصص على جميع منشآت القطاع الخاص تقريباً، وتتم مراقبة الامتثال بشكل مستمر من خلال أنظمة التأشيرات والضمان الاجتماعي. وفي حال عدم امتثال الشركات للحصص (لنظام الكوتة)، تُفرض العقوبات تلقائياً، كما تُمنع الشركات غير الممتثلة من تجديد تأشيرات العمالة الوافدة والحصول على بعض أنواع المساعدات الحكومية.

نظام الحصص فعّال، ولكنه مكلف للشركات

نجح برنامج "نطاقات" في زيادة معدلات التشغيل بين السعوديين، غير أن هذه الزيادة صاحبها تكاليف مالية كبيرة تحملتها الشركات في بداية تطبيقه. وقد كان الالتزام بالحصص مرتفعاً للغاية في السنوات التي أعقبت تغيير السياسة في عام 2011، حيث تكيفت معظم الشركات القائمة والجديدة مع متطلبات البرنامج لرفع نسبة الموظفين السعوديين في القوى العاملة. ووفقاً لتقديرات بيك (2017)، فإن الامتثال للحصص أدى إلى زيادة تشغيل السعوديين في شركات القطاع الخاص بنسبة 40% خلال أول 15 شهراً من تنفيذ

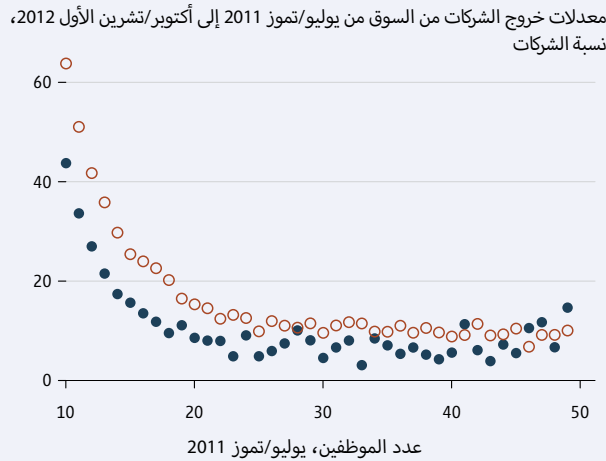
البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، واجهت الشركات التي لم تستوفِ الحصص المقررة قيوداً على الموافقات الخاصة بتأشيرات العمالة الوافدة الجديدة والحالية، في حين سُمح للشركات الممتثلة بتشغيل العمالة الوافدة من الشركات غير الممتثلة. وقد أدى هذا التطبيق الصارم للحصص إلى تكبد الشركات تكاليف باهظة، إذ ارتفعت معدلات خروج الشركات من السوق بنحو 50% خلال هذه الفترة. وقد تجلّت هذه الآثار بشكل أكبر بالنسبة للشركات الأصغر حجماً، حيث زادت معدلات خروج الشركات غير الممتثلة بنسبة 20 نقطة مئوية مقارنةً بالشركات الممتثلة. وتفاوتت معدلات خروج الشركات حسب القطاعات، حيث كانت أعلى نسبياً في قطاعات البناء وتجارة التجزئة والتصنيع، وأقل في قطاعي الزراعة والنقل.

كما أدى برنامج الحصص إلى انخفاض الإنتاجية والناتج في قطاع التصدير في العام الأول من تنفيذ البرنامج؛ حيث زادت احتمالية خروج الشركات الأكثر تأثراً بالبرنامج من السوق بنسبة 1.5 نقطة مئوية، وانخفضت احتمالية التصدير لديها بنسبة 7 نقاط مئوية. أما الشركات التي استمرت في السوق، فقد خفضت صادراتها بنسبة تتراوح من 10% إلى 20%، وقُلصت حجم قوتها العاملة، وزادت من نسبة الإنفاق على الأجور (كورتيس وآخرون، 2023).

أدى برنامج "نطاقات" إلى زيادة كبيرة في تشغيل النساء

كان من أبرز آثار برنامج "نطاقات" على التشغيل الارتفاع الملحوظ في دخول النساء السعوديات إلى القطاع الخاص. وشهدت المملكة العربية السعودية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية تحولاً جذرياً في تشغيل النساء، حيث بدأت النساء في الانضمام إلى شركات كانت تقتصر سابقاً على تشغيل الرجال فقط.

الشكل ب-2-2 معدلات خروج الشركات من السوق حسب حجمها



المصدر: بيك (2017).

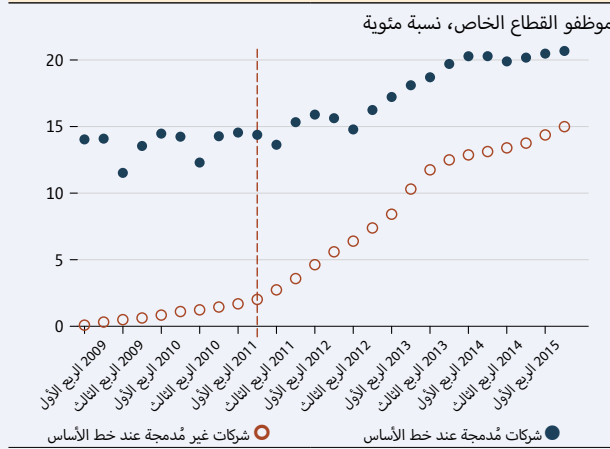
ملاحظة: يبين الشكل نسبة الشركات التي خرجت من السوق من العينة بين يوليو/تموز 2011 وأكتوبر/تشرين الأول 2012 حسب عدد الموظفين عند بداية الفترة ومستوى الامتثال للحصص. تشير الدوائر الحمراء إلى معدلات الخروج للشركات التي لم تكن ممثلة في البداية، في حين تمثل النقاط الزرقاء الشركات التي امتثلت عند بداية الفترة.

55 استناداً إلى دراسة بيك (2025).

في السابق، كان معدل تشغيل النساء في المملكة العربية السعودية منخفضاً للغاية، مقارنة بالمعايير الدولية أو حتى بالمعدلات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعند إطلاق برنامج "نطاقات" في عام 2011، كانت النساء يشكّلن 16% فقط من إجمالي القوى العاملة. وكان نحو ثلثي النساء اللاتي تم تشغيلهن يعملن في القطاع الحكومي، ومعظمهن في مدارس البنات. وبفضل الاستثمار المستمر لعقود في تعليم النساء، تمتعت المرأة السعودية بمستوى تعليمي متميز، غير أن الفرص المتاحة أمامها كانت محدودة للغاية. ونحو 14% فقط من شركات القطاع الخاص قامت بتشغيل موظفة واحدة على الأقل.

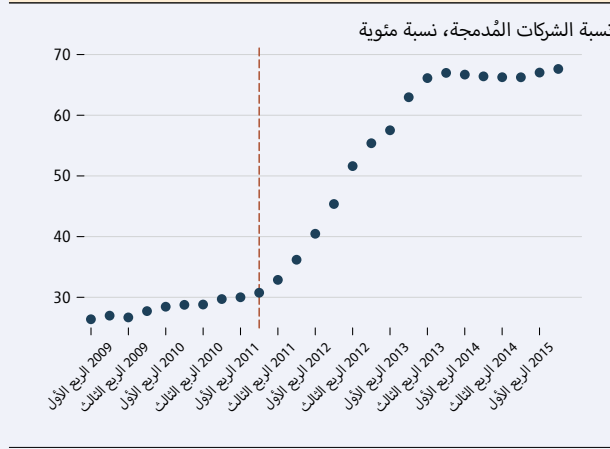
تزامن إطلاق نظام الحصص في إطار برنامج "نطاقات" مع العديد من برامج التشغيل الأخرى، بما في ذلك البرنامج الرئيسي "حافز" الذي قدّم إعانات بطالة شهرية للباحثين عن عمل. وسجّل العديد من النساء في برنامج "حافز" للحصول على الإعانات، مما أدى إلى دخولهن إلى سوق العمل والاستفادة من خدمات الحكومة في البحث عن وظيفة.

الشكل ب-2-2-3 نسبة الإناث من إجمالي الموظفين السعوديين في شركات القطاع الخاص



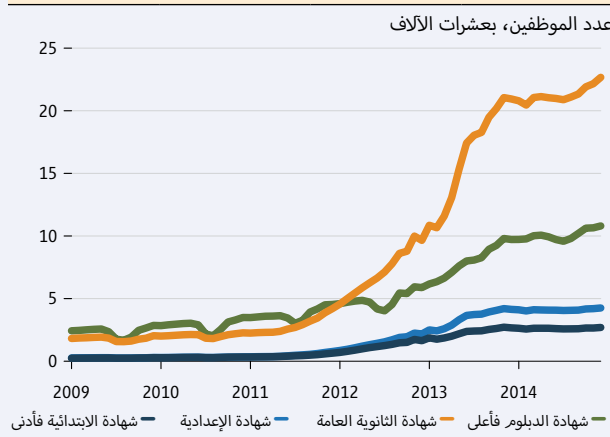
المصدر: ميلر وآخرون، (2022). المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية. ملاحظة: تصنف الشركات على أنها "مدمجة" أو "غير مدمجة" بناءً على ما إذا كانت توظف رجالاً ونساءً على حد سواء في بداية جمع البيانات في عام 2009. ويشير الخط العمودي إلى تاريخ بدء تنفيذ برنامج "نطاقات" (يونيو/حزيران 2011). والشكل مأخوذ من الشكل ح-3 لميلر وآخرين (2022).

الشكل ب-2-2-2 نسبة الشركات التي وظفت نساء منذ عام 2009



المصدر: ميلر وآخرون، (2022). المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية. ملاحظة: تقتصر الشركات المشمولة على تلك التي يعمل بها خمسة موظفين سعوديين على الأقل. ويشير الخط العمودي إلى تاريخ بدء تنفيذ برنامج "نطاقات" (يونيو/حزيران 2011). والشكل مأخوذ من دراسة ميلر وآخرين (2022).

الشكل ب-2-2-4 تشغيل السعوديات حسب التعليم



المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية. ملاحظة: الشكل مأخوذ من دراسة غونزاليس وآخرين (2022).

لجأ العديد من الشركات إلى تشغيل النساء للامتثال للحصص المقررة

في إطار بحث الشركات عن موظفين سعوديين للوفاء بحصصها المقررة في برنامج "نطاقات"، بدأ الكثير منها في تشغيل النساء لأول مرة (ميلر وآخرون، 2022). وبعد بضع سنوات، قام نحو ثلثي الشركات بتعيين النساء، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الوظائف المتاحة للنساء وأنواعها.

من الواضح أن برنامج "نطاقات" قد دفع الشركات إلى الاستثمار في قدراتها على تشغيل النساء. وكان لدمج النساء في هذه الشركات التي كانت مقتصرة على الرجال في السابق دورٌ كبيرٌ في زيادة نسبة تشغيل الإناث (ميلر وآخرون، 2022). وكانت الشركات التي احتاجت إلى توظيف عدد كبير من السعوديين

في إطار استيفاء الحصص المقررة في برنامج "نطاقات" هي الأكثر احتمالاً لبدء توظيف النساء، كما أن الشركات التي احتاجت إلى توظيف أكثر من خمسة سعوديين كانت أكثر احتمالاً لتوظيف النساء بنحو 10 نقاط مئوية. وسرعان ما زادت هذه الشركات الجديدة من نسبة النساء ضمن معدلات القوى العاملة لديها في السنوات التي أعقبت بدء تنفيذ برنامج "نطاقات".

أحدث هذا التحول في آليات التوظيف لدى الشركات ثورة في تشغيل النساء، فقد ارتفع عدد النساء العاملات في القطاع الخاص بأكثر من 15 ضعفاً منذ عام 2011، وزادت نسبة النساء السعوديات في القطاع الخاص أربع مرات لتتجاوز 40%. وكان هذا التغيير جذرياً بشكل خاص بالنسبة للنساء السعوديات الحاصلات على شهادة الثانوية العامة، وهي الفئة التي شهدت أعلى نمو في معدلات التشغيل في القطاع الخاص مقارنةً بأي فئة ديموغرافية أخرى في المملكة منذ عام 2011. وسيكون استمرار الدعم من صانعي السياسات، بما في ذلك التأكيد على المستوى العالي من الالتزام بتشغيل النساء، أمراً ضرورياً لضمان استمرار القطاع الخاص في تشغيل المزيد من السعوديين.

6-2 الخلاصة

يؤدي القطاع الخاص دوراً محورياً في تعزيز الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص العمل على مستوى العالم. ومع ذلك، يوضح هذا التقرير أن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفتقر إلى الديناميكية، حيث يعاني من محدودية نمو الإنتاجية والتجزؤ والانقسام إلى قطاعين رسمي وغير رسمي. وهذا الوضع غير ملائم، لأن القطاع الخاص يمكن أن يكون مصدراً رئيسياً لتعزيز الإنتاجية، مما يساعد المنطقة على تضييق فجوة مستويات المعيشة مقارنة بالاقتصادات الرائدة، ولا سيما الولايات المتحدة. وإلى جانب ذلك، فإن التحديات الهيكلية التي يواجهها القطاع الخاص في المنطقة تجعل من الصعب عليه استيعاب صدمات مثل الصراعات والظواهر المناخية الشديدة.

ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات في المنطقة؟ أولاً، يمكن للحكومات إعداد بيانات تتسم بالجودة العالية والشفافية، حيث يمكن للبيانات الإدارية وبيانات التعداد توفير رؤى أكثر عمقاً حول أداء القطاع الخاص، مما يساعد الحكومات والمحللين في تقييم آثار السياسات المختلفة. ثانياً، يمكن للحكومات تعزيز المنافسة في الأسواق من خلال إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد وتغييره، بل قد يكون من الضروري تقليص دورها كجهة توظيف رئيسية في بعض الاقتصادات، وتقييم جدوى استمرار الشركات المملوكة للدولة في قطاعات عادةً ما يخدمها القطاع الخاص في اقتصادات أخرى. وفي هذا السياق، من الضروري تطبيق مبدأ الحياد التنافسي لضمان تكافؤ الفرص بين شركات القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة. ثالثاً، يمكن للحكومات أيضاً تسهيل إجراءات تحسين بيئة الأعمال من خلال مراجعة ما إذا كانت قواعد ولوائحها التنظيمية تفرض تكاليف باهظة على الامتثال، وتقديم الدعم الكافي للشركات لتحثها على الالتزام. وأخيراً، يجب على الحكومات توخي الحيلة والحذر بشأن السياسة الصناعية. ومن الضروري أن تعتمد الحكومات سياسة صناعية تقوم على فهم وتحديد إخفاقات السوق التي يجب معالجتها، وتقييم حجمها وخطورتها، إلى جانب تقييم مدى أولويتها. ويتطلب نجاح السياسة الصناعية أيضاً أن تضمن الحكومات أن يكون لديها القدرة الكافية على توظيف الأدوات المتاحة بكفاءة لمعالجة إخفاقات السوق، مع إجراء تقييمات دورية وتصحيح المسار عند الضرورة بعد الشروع في تنفيذ أي سياسة. كما تعتمد المرحلة النهائية على جمع بيانات عالية الجودة.

إلى جانب الاستفادة من إعادة تقييم دور الحكومات في الاقتصاد مع القطاع الخاص، يمكن للشركات تعزيز قدرتها على جذب المواهب والاستفادة منها. وفي إطار الهامش المكثف، يمكن للتحسينات في ممارسات الإدارة أن تسهم في تعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية. أما في إطار الهامش الموسع، فيمكن للمنطقة تعزيز المواهب والكفاءات من خلال زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وذلك من خلال تشجيع رائدات الأعمال والنساء لشغل مناصب في أجهزة الإدارة العليا. وكما هو الحال في بقية أنحاء العالم، من المرجح أن تعين الشركات التي تديرها نساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المزيد من العاملات، وهو ما قد يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة.

وختاماً، يمكن للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يشهد مستقبلاً أكثر ازدهاراً إذا أعادت الحكومات تقييم دورها، وتمكّنت الشركات من استثمار المواهب والكفاءات المتاحة بكفاءة وفعالية.

- Aguilar-Gomez, Sandra, Emilio Gutierrez, David Heres, David Jaume, and Martin Tobal (2024). "Thermal stress and financial distress: Extreme temperatures and firms' loan defaults in Mexico." *Journal of Development Economics* 168: 103246.
- Ali, Nadia, Massimiliano Calì, and Bob Rijkers. (2024). "Promoting Innovative Startups: Quasi-Experimental Evidence from Tunisia." Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=5078981> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5078981>.
- Amodio, Francesco, and Michele Di Maio (2018). "Making Do With What You Have: Conflict, Input Misallocation and Firm Performance." *Economic Journal* 128(615):2559-2612.
- Assaad, Ragui, Caroline Krafft, and Shaimaa Yassin (2020). "Job Creation or Labor Absorption? An Analysis of Private Sector Job Growth in Egypt." *Middle East Development Journal* 12(2):177-207. DOI: 10.1080/17938120.2020.1753978.
- Athanasouli, Daphne, and Antoine Goujard (2015). "Corruption and Management Practices: Firm-Level Evidence." *Journal of Comparative Economics* 43:1014-1034.
- Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson (2016). "The China shock: Learning from labor-market adjustment to large changes in trade." *Annual review of economics* 8.1: 205-240.
- Baker, Scott R., Nicholas Bloom, and Steven J. Davis (2016). "Measuring Economic Policy Uncertainty." *The Quarterly Journal of Economics* 131(4):1593–1636. DOI: <https://doi.org/10.1093/qje/qjw024>.
- Behrer, Patrick, Jonah Rexer, Siddharth Sharma, and Margaret Triyana (2024). "Household and Firm Exposure to Heat and Floods in South Asia." Policy Research Working Paper Series 10947. Washington, DC: World Bank.
- Benincasa, Emanuela, Frank Betz and Luca Gattini (2024). "How do firms cope with losses from extreme weather events?" *Journal of Corporate Finance*, 84, 102508.
- Bloom, Nicholas, and John Van Reenen (2007). "Measuring and Explaining Management Practices Across Firms and Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 122(4):1351–1408.
- Bloom, Nicholas, Raffaella Sadun, and John Van Reenen (2016). "Management as a Technology?" NBER Working Paper 22327. Cambridge, MA.
- Bloom, Nicholas, Erik Brynjolfsson, Lucia Foster, Ron Jarmin, Megha Patnaik, Itay Saporta-Eksten, and John Van Reenen (2019). "What Drives Differences in Management Practices?" *American Economic Review* 109(5):1648–83.
- Borchert, Ingo, and Matteo Di Ubaldo (2020). "Go Ahead and Trade: The Effect of Uncertainty Removal in the EU's GSP Scheme." Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS 15.
- Borin, Alessandro, Michele Mancini, and Daria Taglioni (2021). "Economic Consequences of Trade and Global Value Chain Integration: A Measurement Perspective." Policy Research Working Paper 9785. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/36314>. License: CC BY 3.0 IGO.
- Brancati, Emanuele, Michele Di Maio, Roberta Gatti, and Asif Islam (2024). "Conflict and Firms' Performance: A Global View." Policy Research Working Paper 10898. Washington, DC: World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/42132>.
- Brown, James R., Matthew T. Gustafson, and Ivan T. Ivanov (2021). "Weathering cash flow shocks." *The Journal of Finance* 76(4):1731-1772.
- Calì, Massimiliano, Giorgio Presidente, and Thiago Scot (2025). "The Elusive Impact of Corporate Tax Incentives." Policy Research Working Paper No. 11061. Washington, DC: World Bank.
- Camacho, Adriana, and Catherine Rodríguez (2013). "Firm Exit and Armed Conflict in Colombia." *Journal of Conflict Resolution* 57(1):89–116.
- Cardarelli, Roberto, Mercedes Vera Martin, and Subir Lall, editors (2022). *Promoting Inclusive Growth in the Middle East and North Africa: Challenges and Opportunities in a Post-Pandemic World*. Washington, DC: International Monetary Fund.

- Caria, Stefano, Bruno Crépon, Hala El-Behairy, Noha Fadlalmawla, Caroline Krafft, Abdelrahman Nagy, Lili Mottaghi, Nahla Zeitoun, and Souraya El Assiouty (2023). "Child Care Subsidies, Employment Services, and Women's Labor Market Outcomes in Egypt: First Midline Results." GLMLIC Working Paper No. 73.
- CCCM Cluster, UNHCR, and REACH (2025). "Northwest Syria IDP Intention Survey Key Findings, March 2025." <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/northwest-syria-idp-intention-survey-key-findings-march-2025>.
- Chiplunkar, Gaurav, and Pinelopi K. Goldberg (2024). "Aggregate Implications of Barriers to Female Entrepreneurship." NBER Working Paper No. 28486.
- Colvin, James Mitchell, and Peter Farup Ladegaard (2024). "Governance of State-Owned Enterprises in the MENA Region: Synthesis and Cross-Cutting Findings of SOE Governance Reviews of Six Countries." Washington, DC: World Bank Group.
- Cooke, Dudley, Ana P. Fernandes, and Priscila Ferreira (2019). "Product Market Competition and Gender Discrimination." *Journal of Economic Behavior and Organization* 157:496-522.
- Collier, Paul, V. L. Elliott, Håvard Hegre, Anke Hoeffler, Marta Reynal-Querol, and Nicholas Sambanis (2003). "Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy." A World Bank policy research report 56793. World Bank Group & Oxford University Press.
- Collier, Paul, and Marguerite Duponchel (2013). "The Economic Legacy of Civil War: Firm-Level Evidence from Sierra Leone." *Journal of Conflict Resolution* 57(1):65–88.
- Cortés, Patricia, Semiray Kasoolu, and Carolina Pan (2023). "Labor Market Nationalization Policies and Exporting Firm Outcomes: Evidence from Saudi Arabia." *Economic Development and Cultural Change* 71(4):1397-1426.
- Crisuolo, Chiara, Nicolas Gonne, Kohei Kitazawa, Guy Lalanne (2022a). "An Industrial Policy Framework for OECD Countries: Old Debates, New Perspectives." OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No. 127. OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/0002217c-en>.
- Crisuolo, Chiara, Nicolas Gonne, Kohei Kitazawa, Guy Lalanne (2022b). "Are Industrial Policy Instruments Effective? A Review of the Evidence in OECD Countries." OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No. 128. OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/57b3dae2-en>.
- Crowley, Meredith A., Oliver Exton, and Lu Han (2020). "The Looming Threat of Tariff Hikes: Entry into Exporting Under Trade Agreement Renegotiation." *AEA Papers and Proceedings* 110: 547-551.
- Del Prete, Davide, Michele Di Maio, and Aminur Rahman (2023). "Firms Amid Conflict: Performance, Production Inputs, and Market Competition." *Journal of Development Economics* 164: 103143.
- Dercon, Stefan, and Catherine Porter (2014). "Live Aid Revisited: Long-Term Impacts of the 1984 Ethiopian Famine on Children." *Journal of the European Economic Association* 12(4): 927-948.
- Desbureaux, Sébastien, and Aude-Sophie Rodella (2019). "Drought in the city: the economic impact of water scarcity in Latin American metropolitan areas." *World Development* 114: 13-27.
- Diwan, Ishac, and Jamal Ibrahim Haidar (2020a). "Political Connections Reduce Job Creation: Firm-level Evidence from Lebanon." *The Journal of Development Studies*. DOI:10.1080/00220388.2020.1849622.
- Diwan, Ishac, Philip Keefer, and Marc Schiffbauer (2020b). "Pyramid Capitalism: Political Connections, Regulation, and Firm Productivity in Egypt." *Review of International Organizations* 15(1): 211-246.
- Douch, Mustapha, Jun Du, and Enrico Vanino (2019). "Defying Gravity? Policy Uncertainty and Trade Diversion." *Lloyds Banking Centre for Business Prosperity Research Paper*.
- Eger, Claudia, Thiemo Fetzer, Jennifer Peck, and Saleh Alodayni (2022). "Organizational, Economic or Cultural? Firm-Side Barriers to Employing Women in Saudi Arabia." *World Development* 160: 106058.
- Elson, Diane (1999). "Labour Markets as Gendered Institutions: Equality, Efficiency and Empowerment Issues." *World Development* 27(3): 611–627.
- Eskander, Shaikh M.S.U., and Edward B. Barbier (2024). "Famine at Birth: Long-Term Health Effects of the 1974–75 Bangladesh Famine." *Environment and Development Economics*: 1-21.

- Evenett, Simon, Adam Jakubik, Fernando Martin, and Michele Ruta (2024). "The Return of Industrial Policy in Data." *The World Economy* 47(7): 2762-2788.
- European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), European Investment Bank (EIB), and World Bank (WB) (2022). "Unlocking Sustainable Private Sector Growth in the Middle East and North Africa: Evidence from the Enterprise Survey." Luxembourg City: European Investment Bank; London: European Bank for Reconstruction and Development; Washington, DC: World Bank.
- Fiuratti, Federico Ivan, Steven Michael Pennings, and Jesica Torres (2024). "How Large Are the Economic Dividends from Closing Gender Employment Gaps in the Middle East and North Africa?" Policy Research Working Paper Series 10706, The World Bank.
- Gatti, Roberta, Jesica Torres, and Diego Faurès (2025). "Technical Note on Trade in MENA." Mimeo.
- Gatti, Roberta, Jesica Torres, Nelly Elmallakh, Gianluca Mele, Diego Faurès, Mennatallah Emam Mousa, and Ilias Suvanov (2024a). "MENA Economic Update, October 2024: Growth in the Middle East and North Africa." Washington, DC: World Bank.
- Gatti, Roberta, Asif M. Islam, Casey Maue, and Esha Dilip Zaveri (2024b). "Thirsty Business: A Global Analysis of Extreme Weather Shocks on Firms." Policy Research Working Paper Series 10923, The World Bank.
- Gatti, Roberta, Daniel Lederman, Asif M. Islam, Bo Andree, Johannes Pieter, Rana Lotfi, Mennatallah Emam Mousa, and Federico Bennett (2023). "Altered Destinies: The Long-Term Effects of Rising Prices and Food Insecurity in the Middle East and North Africa. MENA Economic Update; April 2023." Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/39559>. License: CC BY 3.0 IGO.
- Gatti, Roberta, Diego F. Angel-Urdinola, Joana Silva, and András Bodor (2014). "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa." *Directions in Development*. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9535-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- Gatti, Roberta, Matteo Morgandi, Rebekka Grun, Stefanie Brodmann, Diego Angel-Urdinola, Juan Manuel Moreno, Daniela Marotta, Marc Schiffbauer, and Elizabeth Mata Lorenzo (2013). "Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa." World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/13284>.
- Gazeaud, Jules, Nausheen Khan, Eric Mvukiyeye, and Olivier Sterck (2023). "With or Without Him? Experimental Evidence on Cash Grants and Gender-Sensitive Trainings in Tunisia." *Journal of Development Economics* 165: 103169.
- Gonzalez, Alessandra, Inmaculada Macias-Alonso, and Jennifer Peck (2022). "Mentorship and Role Modeling, In and Out of the House: Evidence from High School Girls in Saudi Arabia." BFI Working Paper No. 2022-48.
- Gosnell, Greer K., John A. List, and Robert D. Metcalfe (2020). "The Impact of Management Practices on Employee Productivity: A Field Experiment with Airline Captains." *Journal of Political Economy* 128(4): 1195-1232.
- Handley, Kyle, and Nuno Limão (2022). "Trade Policy Uncertainty." *Annual Review of Economics* 14(1): 363-395.
- Handley, Kyle, and Nuno Limão (2017). "Policy Uncertainty, Trade, and Welfare: Theory and Evidence for China and the United States." *American Economic Review* 107(9): 2731-2783.
- Handley, Kyle, and Nuno Limão (2015). "Trade and Investment Under Policy Uncertainty: Theory and Firm Evidence." *American Economic Journal: Economic Policy* 7(4): 189-222.
- Hellerstein, Judith K., David Neumark, and Kenneth R. Troske (2002). "Market Forces and Sex Discrimination." *Journal of Human Resources* 37(2): 353-80.
- Hertog, Steffen (2025). "When Rentier Patronage Breaks Down: The Politics of Citizen Outsiders on Gulf Oil States' Labor Markets." *Studies in Comparative International Development*. Forthcoming.
- Hoogeveen, Johannes, and Chinedu Obi, editors. (2024). "A Triple Win: Fiscal and Welfare Benefits of Economic Participation by Syrian Refugees in Jordan." Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/41574>. License: CC BY 3.0 IGO.
- Imbruno, Michele (2019). "Importing Under Trade Policy Uncertainty: Evidence from China." *Journal of Comparative Economics* 47(4): 806-826.

- International Financial Corporation (IFC) (2021). "Country Private Sector Diagnostic: Creating Markets in Jordan." World Bank Group.
- International Financial Corporation (IFC) (2020). "Country Private Sector Diagnostic: Creating Markets in Egypt." World Bank Group.
- International Financial Corporation (IFC) (2019). "Country Private Sector Diagnostic: Creating Markets in Morocco." World Bank Group.
- International Monetary Fund (IMF) (2025). "World Economic Outlook Update – Global Growth: Divergent and Uncertain."
- International Monetary Fund (IMF) (2024). "Industrial Policy Coverage in IMF Surveillance – Broad Considerations." IMF Policy Papers. [https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2024/English/PPEA2024008.ashx#:~:text=IP20%refers20%to20%targeted20%government,or20%non2%Deconomic\)20%objectives.](https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2024/English/PPEA2024008.ashx#:~:text=IP20%refers20%to20%targeted20%government,or20%non2%Deconomic)20%objectives.)
- Islam, Asif M. and Daniel Lederman (2024). "Data Transparency and Growth in Developing Economies During and After the Global Financial Crisis." *KYKLOS* 77(4): 1169–1205.
- Islam, Asif, and Marie Hyland (2019). "The drivers and impacts of water infrastructure reliability—a global analysis of manufacturing firms." *Ecological Economics* 163:143-157.
- Islam, Asif M. and Roberta Gatti (2023). "The Human Capital of Firms and the Formal Training of Workers." *IZA Journal of Development and Migration* 13:04.
- Islam, Asif M. and Roberta Gatti (2024). "Management Practices and Partial Government Ownership in the Middle East and North Africa." *Economics of Transition and Institutional Change* 31(4): 1165–1192.
- Islam, Asif M., Silvia Muzi, and Mohammad Amin (2019). "Unequal Laws and the Disempowerment of Women in the Labour Market: Evidence from Firm-Level Data." *The Journal of Development Studies* 55(5): 822–844. DOI: 10.1080/00220388.2018.1487055.
- Islam, Asif M., Dalal Moosa, and Federica Saliola (2022). "Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments Towards Markets and Workers in the Middle East and North Africa." World Bank.
- Islam, Asif M. and Mohammad Amin (2016). "Women Managers and the Gender-Based Gap in Access to Education: Evidence from Firm-Level Data in Developing Countries." *Feminist Economics* 22(3): 127–153.
- Javadi, Siamak, and Abdullah-Al Masum (2021). "The impact of climate change on the cost of bank loans." *Journal of Corporate Finance* 69: 102019.
- Juhász, Réka, Nathan Lane, Emily Oehlsen, and Verónica C. Pérez (2023a). "The Who, What, When, and How of Industrial Policy: A Text-Based Approach."
- Juhász, Réka, Nathan Lane, and Dani Rodrik (2023b). "The New Economics of Industrial Policy." *Annual Review of Economics* 16.
- Kassa, Woubet, and Andinet Woldemichael (2024). "Hotter Planet, Hotter Factories: Uneven Impacts of Climate Change on Productivity." Policy Research Working Paper Series 10762, The World Bank.
- Kling, Gerhard, Ulrich Volz, Victor Murinde, and Sibel Ayas (2021). "The impact of climate vulnerability on firms' cost of capital and access to finance." *World Development* 137: 105131.
- Krafft, Caroline, Ragui Assaad, Khandker Wahedur Rahman, Maakwe Cumanzala (2024). "How Do Small Formal and Informal Firms in Egypt Compare? An Analysis of Firm Characteristics and Implications for Formalization Efforts." *Review of Development Economics*.
- Krafft, Caroline, and Ragui Assaad (2018). "Do More Productive Firms Pay Workers More? Evidence from Egypt." *Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey Working Paper No. 1222*.
- Ksoll, Christopher, Rocco Macchiavello, and Ameet Morjaria (2023). "Electoral Violence and Supply Chain Disruptions in Kenya's Floriculture Industry Disruptions." *Review of Economics and Statistics* 105(6): 1335–1351.
- Lane, Nathan (2020). "The New Empirics of Industrial Policy." *Journal of Industry, Competition and Trade* 20: 209–234. <https://doi.org/10.1007/s10842-019-00323-2>.

- La Porta, Rafael, and Andrei Shleifer (2014). "Informality and Development." *Journal of Economic Perspectives* 28(3): 109–126.
- Lopez-Acevedo, Gladys, Marco Ranzani, Nistha Sinha, and Adam Elsheikhi (2023). *Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa*. Middle East and North Africa Development Report. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1988-9. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- Maloney, William F. and Gaurav Nayyar (2018). "Industrial Policy, Information, and Government Capacity." *World Bank Research Observer* 33(2): 189–217.
- Meng, Xin, and Nancy Qian (2006). "The Long Run Health and Economic Consequences of Famine on Survivors: Evidence from China's Great Famine." IZA Discussion Paper No. 2471. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=950915> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.950915>.
- Miller, Conrad, Jennifer Peck, and Mehmet Seflek (2022a). "Missing Women, Integration Costs, and Big Push Policies in the Saudi Labor Market." *American Economic Journal: Applied Economics* 14(2): 51–77.
- Miller, Conrad, Jennifer Peck, and Mehmet Seflek (2022b). "Integration Costs and Missing Women in Firms Around the World." *AEA Papers and Proceedings* 112.
- Moosa, Dalal, Joanna Abdel Ahad, and Vanessa Moreira (2023). "Understanding Urban Informality in Iraq: Findings from the Informal Sector Enterprise Survey." Washington, DC: World Bank.
- OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2025). "Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2025 (January 2025)." <https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-and-response-plan-2025-january-2025>.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) (2012). *Towards New Arrangements for State Ownership in the Middle East and North Africa*. Paris: OECD Publishing.
- Painter, Rebecca C., Clive Osmond, Peter Gluckman, Mark Hanson, David I. W. Phillips, and Tessa J. Roseboom (2008). "Transgenerational Effects of Prenatal Exposure to the Dutch Famine on Neonatal Adiposity and Health in Later Life." <https://doi.org/10.1111/j.1471-0528.2008.01822.x>.
- Peck, Jennifer R. (2025). "Nationalization Policies in the Gulf." Mimeo.
- Peck, Jennifer R. (2017). "Can Hiring Quotas Work? The Effect of the Nitaqat Program on the Saudi Private Sector." *American Economic Journal: Economic Policy* 9(2): 316-347.
- Rahmati, Mohammad H. and Asal Pilehvari (2019). "The Productivity Trend in Iran: Evidence from Manufacturing Firms." *Economics of Transition and Institutional Change* 27(2): 395-407.
- Reed, Tristan (2024). "Export-Led Industrial Policy for Developing Countries: Is There a Way to Pick Winners?" *Journal of Economic Perspectives* 38(4): 3-26.
- Rigo, Ernesto Ramirez, Christine J. Richmond, Oluremi Akin Olugbade, Gareth Anderson, Maria Atamanchuk, Hatim Bukhari, Iacovos Ioannou, Deeksha Kale, Tannous Kass-Hanna, Maximilien Queyranne, Wei Shi, and Joyce Wong (2021). *State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges*. IMF Middle East and Central Asia Department Paper No 2021/019. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Rijkers, Bob, Leila Baghdadi, and Gael Raballand (2017a). "Political Connections and Tariff Evasion: Evidence from Tunisia." *The World Bank Economic Review* 31: 459-482.
- Rijkers, Bob, Caroline Freund, and Antonio Nucifora (2017b). "All in the Family: State Capture in Tunisia." *Journal of Development Economics* 124: 41-59.
- Rodrik, Dani (1998). "Why do more open economies have bigger governments?" *Journal of political economy* 106.5: 997-1032.
- Ruckteschler, Christian, Adeel Malik, and Ferdinand Eib (2019). "The Politics of Trade Protection: Evidence from an EU-mandated Tariff Liberalization in Morocco." *CSAE Working Paper Series 2019-12*, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford.

- Scur, Daniela, Rafaella Sadun, John Van Reenen, Renata Lemos, and Nicholas Bloom (2021). "World Management Survey at 18: Lessons and the Way Forward." IZA Discussion Papers No. 14146.
- Schiffbauer, Marc, Abdoulaye Sy, Sahar Hussain, Hania Sahnoun, and Philip Keefer (2015). "Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa." World Bank.
- Somanathan, Eswaran, Rohini Somanathan, Anant Sudarshan, and Meenu Tewari (2021). "The Impact of Temperature on Productivity and Labor Supply: Evidence from Indian Manufacturing." *Journal of Political Economy* 129(6): 1797-1827.
- Stacy, Brian William, Lucas Kitzmüller, Xiaoyu Wang, Daniel Gerszon Mahler, and Umar Serajuddin (2024). "Missing Evidence: Tracking Academic Data Use around the World." Policy Research Working Paper Series 10673, The World Bank.
- United Nations, World Bank, European Union (2025). "Gaza and West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment - February 2025." <https://palestine.un.org/en/289429-gaza-and-west-bank-interim-rapid-damage-and-needs-assessment-february-2025>.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2025a). "Regional Flash Update #17 - Syria Situation Crisis." <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-regional-flash-update-17-syria-situation-crisis-7-march-2025>.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2025b). "Operational Framework: Voluntary Return of Syrian Refugees and IDPs." <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-operational-framework-voluntary-return-syrian-refugees-and-idps-2025>.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2025c). "UNHCR Regional Flash Update #16 Syria Situation Crisis." <https://data.unhcr.org/en/documents/details/114904>.
- Utar, Hale, and Luis B. Torres Ruiz (2013). "International competition and industrial evolution: Evidence from the impact of Chinese competition on Mexican maquiladoras." *Journal of Development Economics* 105: 267-287.
- Warwick, Ken (2013). "Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends." OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/5k4869clw0xp-en>.
- World Food Program (WFP) (2025). "Yemen Food Security Update - February 2025." <https://fscluster.org/sites/default/files/2025-03/Monthly20%Food20%Security20%Update20%Feb202025%.pdf>.
- World Bank (2025a). "Global Economic Prospects, January 2025." Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2025b). "April 2025 Macro Poverty Outlook." <https://www.worldbank.org/en/publication/macro-poverty-outlook>.
- World Bank (2024a). "World Development Report 2024: The Middle-Income Trap." Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2024b). "Unlocking the Potential of the Moroccan Private Sector: An Analysis of Firm Dynamics and Productivity - Executive Summary." Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2024c). "Business Ready 2024." Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2024d). "The Welfare of Syrian Households after a Decade of Conflict." Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/41627>. License: CC BY-NC 3.0 IGO.
- World Bank (2023a). "World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies." Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1941-4. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- World Bank (2023b). "The Business of the State." Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2020). "Yemen Dynamic Needs Assessment: Phase 3 (2020 Update)." World Bank, Washington, DC. <http://hdl.handle.net/10986/34991>. License: CC BY 3.0 IGO.
- World Bank (2014). "Development Policy Review: The Unfinished Revolution - Bringing Opportunity, Good Jobs and Greater Wealth to All Tunisians." Washington, DC: World Bank.
- Zaveri, Esha Dilip, Roberta Gatti, and Asif M. Islam (2024). "Extreme Weather Shocks and Firms in the Middle East and North Africa." Policy Research Working Paper Series 11004, The World Bank.

الملحق

الجدول الزمني لتخفيضات إنتاج النفط في أوبك بلس

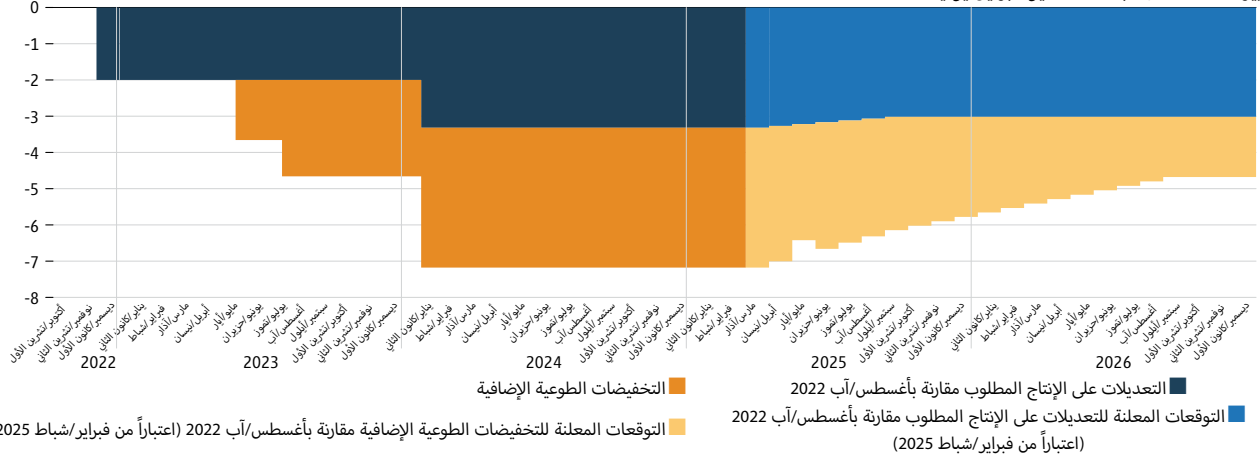
على مدى العامين الماضيين، قامت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) - والتي تشمل الجزائر، والكونغو، وغينيا الاستوائية، واليابون، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا - إلى جانب البلدان المنتجة الأخرى ضمن منظمة (أوبك بلس) بتعديل مستويات إنتاجها النفطي بهدف تحقيق الاستقرار في أسعار النفط. وإلى جانب هذه التغييرات المشتركة، بادرت بعض البلدان الأعضاء في المنظمة بالإعلان عن تخفيضات طوعية إضافية في مراحل زمنية مختلفة (تضم منظمة "أوبك بلس" البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بالإضافة إلى أذربيجان، والبحرين، وبروناي، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، وروسيا، والسودان، وجنوب السودان).

تُعد الالتزامات المتعلقة بخفض إنتاج النفط، إلى جانب مستويات أسعاره المنخفضة نسبياً، من العوامل الرئيسية لتباطؤ الأداء الاقتصادي مؤخراً للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) 0.5% في عام 2023 و1.9% في عام 2024. ومن الممكن أن يتأثر المستقبل الاقتصادي للمنطقة بأسرها نتيجة مدة سريان هذه التخفيضات في الإنتاج وكيفية إلغائها في نهاية المطاف. ويعرض الجدول 1-1 جدولاً زمنياً مفصلاً للتغيرات في مستويات الإنتاج المطلوبة وكذلك التخفيضات الطوعية الإضافية التي أقرتها البلدان الأعضاء في منظمة أوبك بلس منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وحتى إعداد هذا التقرير، من المقرر أن تبدأ في أبريل/نيسان 2025 عملية التراجع عن تخفيضات إنتاج النفط الطوعية التي أُعلن عنها في نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وإذا ما تم الإلغاء التدريجي لهذه التخفيضات الطوعية على النحو المخطط له، فستكون هذه هي المرة الأولى منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022 (الشكل أ-1). ومع ذلك، ينص الإعلان الأخير على أن زيادة الإنتاج الناجمة عن التراجع عن التخفيضات "يمكن تعليقها أو إلغاؤها وفقاً لظروف السوق". وفي الأساس، كان من المفترض أن تنتهي هذه التخفيضات في مارس 2024، غير أنها خضعت لعدة تمديدات منذ ذلك الوقت.

الشكل أ-1: تعديلات وتخفيضات إنتاج النفط في مجموعة "أوبك بلس" بمرور الوقت

التغيير منذ أغسطس/آب 2022، مليون برميل يومياً

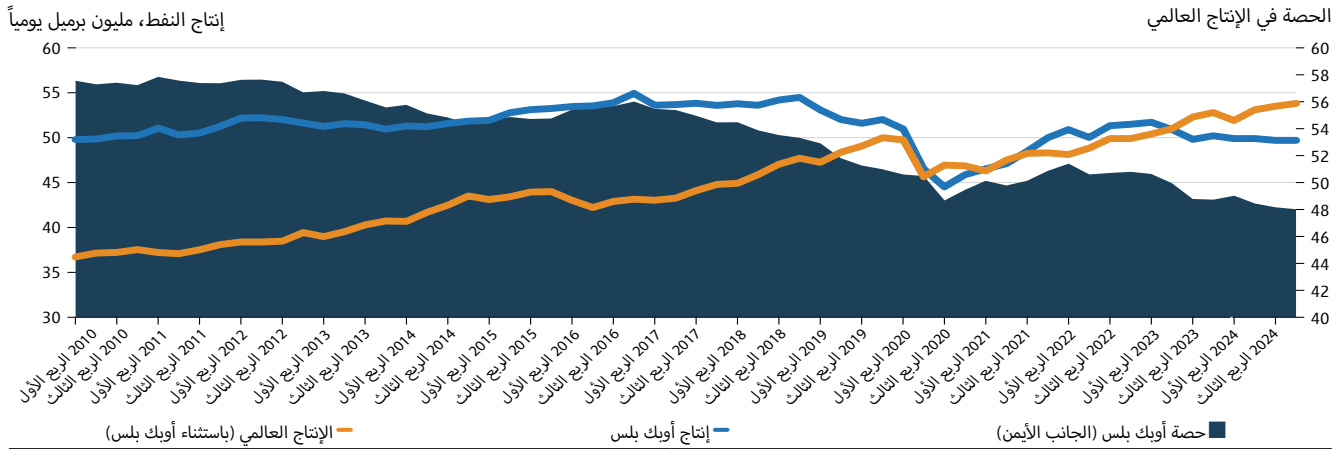


المصادر: البيانات الصحفية الصادرة عن منظمة أوبك (OPEC.org)، ووكالة الأنباء السعودية (spa.gov.sa)، وحسابات خبراء البنك الدولي. ملاحظات: منظمة أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للنفط (وتشمل الجزائر، والكونغو، وغينيا الاستوائية، واليابون، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا). منظمة "أوبك بلس" تشمل البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بالإضافة إلى أذربيجان، والبحرين، وبروناي، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، وروسيا، والسودان، وجنوب السودان.

كان لإعلانات منظمة "أوبك بلس" عن تخفيضات إنتاج النفط تأثير محدود بوجه عام على الأسعار الفورية للنفط. فعلى سبيل المثال، قفز سعر نفط برنت الخام القياسي بنسبة 6% بعد الإعلان عن تخفيضات طوعية إضافية في أبريل/نيسان 2023، لكنه تراجع بعد شهر واحد. ولم يكن للإعلان عن تخفيضات طوعية إضافية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 أي تأثير يذكر على السعر الفوري لنفط برنت الخام. وقد يرجع

انعدام استجابة أسواق النفط إلى زيادة حجم المعروض من البلدان المنتجة خارج منظمة "أوبك بلس"، التي ظلت نسبتها في إنتاج النفط العالمي آخذة في التراجع على مدى العقد ونصف العقد الماضيين (الشكل أ-2). تظهر ردود فعل أولية مشابهة تتبعها فترة من عدم الاكتراث وتراجع الاهتمام بإعلانات "أوبك بلس" عند مراجعة وتعديل توقعات وتنبؤات النمو الاقتصادي للمنطقة. وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التي شهدتها التوقعات والتنبؤات الاقتصادية عقب الإعلان عن تخفيضات طوعية إضافية لإنتاج النفط في أكتوبر/تشرين الأول 2022 وأبريل/ نيسان 2023، فإن الإعلان الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 لم يسفر سوى عن تعديلات طفيفة، وكأن الأسواق كانت قد أخذت هذه التخفيضات في الحسبان مسبقاً (الشكل 1-16). وفي عام 2024، لم تشهد التوقعات والتنبؤات سوى تعديلات محدودة أو منعدمة عقب الإعلانات الخمسة المتعلقة بتمديد فترات التخفيض.

الشكل أ-2 نسبة أوبك والولايات المتحدة في إنتاج النفط العالمي



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، تقارير سوق النفط.

ملاحظات: منظمة أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للنفط (وتشمل الجزائر، والكونغو، وغينيا الاستوائية، واليابون، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا). منظمة "أوبك بلس" تشمل البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بالإضافة إلى أذربيجان، والبحرين، وبروناي، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، وروسيا، والسودان، وجنوب السودان.

كان لتأخر إلغاء تخفيضات إنتاج النفط أثر محدود على أسعار النفط، مما يرجح أن هذه الإعلانات كان يتوقعها العاملون في السوق. غير أن البيان الصحفي لمنظمة أوبك الصادر في 3 مارس/آذار 2025، والذي جدد التأكيد على النية في البدء بإلغاء التخفيضات في إنتاج النفط تدريجياً في أبريل/نيسان 2025، قد أحدث تفاعلاً ملموساً في أسواق النفط، حيث هبطت أسعار نفط البرنت الخام بنحو 6%. ويبدو أن هذا البيان الصحفي قد أفتح الأسواق بأن الإلغاء التدريجي، الذي أعلن عنه لأول مرة في ديسمبر/كانون الأول 2024، سيتم تنفيذه وفقاً للخطة الموضوعية. وفي 3 أبريل/نيسان 2025، أعلنت ثمانية بلدان من منظمة "أوبك بلس"، وهي المملكة العربية السعودية، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وسلطنة عُمان، عن تنفيذ تعديلات في الإنتاج، بما يعادل ثلاث زيادات شهرية، خلال شهر مايو/أيار 2025. وقد أدى ذلك فعلياً إلى تسريع وتيرة الإلغاء التدريجي لتخفيض إنتاج النفط خلال ذلك الشهر. كما أنه لم تُقدّم أي إرشادات بشأن ما إذا كان سيتم تعديل مستويات الإنتاج في الأشهر التالية أو بشأن كيفية تنفيذ ذلك، مما يشير إلى أن "البلدان الثمانية ستجتمع في الخامس من مايو/أيار لتحديد مستويات الإنتاج لشهر يونيو/حزيران".

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجدول الزمني لتخفيضات إنتاج النفط في أوبك بلس			
التاريخ	الحدث	نوع الإعلان	الوصف
5 أكتوبر/تشرين الأول 2022	اجتماع ONOMM الثالث والثلاثون	التعديلات على الإنتاج المطلوب	التعديل بالنقصان للإنتاج الكلي بمقدار مليوني برميل يومياً للفترة من نوفمبر/تشرين الأول 2022 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023.
2 أبريل/نيسان 2023	اجتماع لجنة JMMC الثامن والأربعون	التخفيضات الطوعية الإضافية	التخفيض الطوعي الإضافي للإنتاج بمقدار 1.66 مليون برميل يومياً في الفترة من مايو/ أيار 2023 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023.
4 يونيو/حزيران 2023	اجتماع ONOMM الخامس والثلاثون	التعديلات على الإنتاج المطلوب	التعديل بالنقصان للإنتاج الكلي بمقدار 1.39 مليون برميل يومياً للفترة من يناير/كانون الثاني 2023 إلى ديسمبر/كانون الأول 2024.
4 يونيو/حزيران 2023	اجتماع ONOMM الخامس والثلاثون	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 3 أبريل/نيسان 2023 حتى نهاية عام 2024.
4 يونيو/حزيران 2023	إعلان وزارة الطاقة السعودية	التخفيضات الطوعية الإضافية	أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخفيض إضافي في الإنتاج قدره مليون برميل يومياً في يوليو/تموز 2023.
13 يونيو/حزيران 2023	بيان صحفي لمنظمة أوبك	مراجعة الإنتاج	تم تعديل الإنتاج المطلوب لروسيا بالزيادة بمقدار 0.12 مليون برميل يومياً للفترة من يناير/كانون الثاني 2024 إلى ديسمبر/كانون الأول 2024.
3 يوليو/تموز 2023	إعلان وزارة الطاقة السعودية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	قامت المملكة العربية السعودية بتمديد التخفيض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يومياً في أغسطس/آب 2023.
3 أغسطس/آب 2023	إعلان وزارة الطاقة السعودية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	قامت المملكة العربية السعودية بتمديد التخفيض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يومياً في سبتمبر/أيلول 2023.
5 سبتمبر/أيلول 2023	إعلان وزارة الطاقة السعودية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	قامت المملكة العربية السعودية بتمديد التخفيض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يومياً حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023.
3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023	اجتماع ONOMM السادس والثلاثون	التعديلات على الإنتاج المطلوب	تم تعديل مستويات الإنتاج المطلوبة لعام 2024 لكل من أنغولا والكونغو ونيجيريا بالنقصان بمقدار 0.17 مليون برميل يومياً، وبالزيادة بمقدار 0.001 مليون برميل في اليوم، وبالزيادة بمقدار 0.12 مليون برميل يومياً على التوالي.
3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023	اجتماع ONOMM السادس والثلاثون	التخفيضات الطوعية الإضافية	التخفيض الطوعي الإضافي للإنتاج بمقدار 2.20 مليون برميل يومياً في الفترة من يناير/كانون الثاني 2024 إلى نهاية مارس/آذار 2024. وبعد ذلك سيعاد الإنتاج تدريجياً.
3 مارس/آذار 2024	بيان صحفي لمنظمة أوبك	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية يونيو/حزيران 2024. وبعد ذلك سيعاد الإنتاج تدريجياً.
2 يونيو/حزيران 2024	اجتماع ONOMM السابع والثلاثون	تمديد وتعديل الإنتاج المطلوب	يتم تمديد مستويات الإنتاج المطلوبة حتى نهاية عام 2025 دون تغييرات فيما يتعلق بمستويات 13 يونيو/حزيران 2023 في معظم الحالات. تمت زيادة الإنتاج المطلوب من الإمارات العربية المتحدة بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً، والتي سيتم تنفيذها تدريجياً.
2 يونيو/حزيران 2024	اجتماع ONOMM السابع والثلاثون	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 3 أبريل/نيسان 2023 حتى نهاية عام 2025.
2 يونيو/حزيران 2024	اجتماع ONOMM السابع والثلاثون	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2024، وبعد ذلك سيتم الإلغاء تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2025.
5 سبتمبر/أيلول 2024	بيان صحفي لمنظمة أوبك	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وبعد ذلك سيتم الإلغاء تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025.
3 نوفمبر/تشرين الثاني 2024	بيان صحفي لمنظمة أوبك	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

5 ديسمبر/كانون الأول 2024	اجتماع ONOMM الثامن والثلاثون	تمديد وتعديل الإنتاج المطلوب	تم تمديد مستويات الإنتاج المطلوبة حتى نهاية عام 2026 دون تغييرات فيما يتعلق بمستويات 2 يونيو/حزيران 2024. سيتم تدريجياً تطبيق الزيادة البالغة 0.3 مليون برميل يومياً في الإنتاج المطلوب لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2 يونيو/حزيران 2024 اعتباراً من أبريل/نيسان 2025 وحتى نهاية سبتمبر/أيلول 2026.
5 ديسمبر/كانون الأول 2024	اجتماع ONOMM الثامن والثلاثون	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 3 أبريل/نيسان 2023 حتى نهاية عام 2026.
5 ديسمبر/كانون الأول 2024	اجتماع ONOMM الثامن والثلاثون	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية	تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلن عنها في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى نهاية مارس/آذار 2025، وبعد ذلك سيتم الإلغاء تدريجياً على أساس شهري حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2026.
3 أبريل/نيسان 2025	بيان صحفي لمنظمة أوبك	التعديلات على الإنتاج المطلوب	التعديل بالزيادة على خطة الإلغاء التدريجي لتخفيض الإنتاج المخطط لها لشهر مايو/ أيار 2025 بمقدار 411 ألف برميل يومياً.

المصادر: البيانات الصحفية الصادرة عن منظمة أوبك (OPEC.org)، ووكالة الأنباء السعودية (spa.gov.sa).
ملاحظات: تُستخدم الألوان لتجميع الإعلانات ذات الصلة. منظمة أوبك هي منظمة البلدان المصدرة للنفط (وتشمل الجزائر، والكونغو، وغينيا الاستوائية، والغابون، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا). منظمة "أوبك بلس" تشمل البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بالإضافة إلى أذربيجان، والبحرين، وبيروناي، وكازاخستان، وماليزيا، والمكسيك، وسلطنة عُمان، وروسيا، والسودان، وجنوب السودان.

الجدول أ-2 النمو الفعلي والمتوقع لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ورصيد الحساب الجاري، ورصيد حساب المالية العامة حسب الاقتصاد، 2024 - 2026

رصيد حساب المالية العامة	رصيد الحساب الجاري			نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	% من إجمالي الناتج المحلي	% من إجمالي الناتج المحلي	% من إجمالي الناتج المحلي	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية	نسبة مئوية			
2026 ن	2025 ن	2024 ق	2026 ن	2025 ن	2024 ق	2026 ن	2025 ن	2024 ق	2026 ن	2025 ن	2024 ق	
-3.1	-3.5	-2.6	2.8	1.6	3.4	2.3	1.1	0.5	3.7	2.6	1.9	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-6.7	-7.6	-5.4	-2.9	-4.3	-1.2	1.6	0.6	0.6	3.0	1.9	1.9	البلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-2.6	-3.0	-2.2	4.2	2.9	5.1	2.3	0.8	0.4	3.7	2.3	1.9	البلدان المُصدرة للنفط
-0.1	-0.4	-0.4	7.4	6.0	6.9	2.7	1.2	-0.4	4.5	3.2	1.9	مجلس التعاون الخليجي
4.2	1.5	0.7	15.5	13.1	17.4	4.3	1.6	1.8	5.4	2.4	2.6	قطر
4.5	4.2	4.6	6.4	6.2	8.2	3.1	2.2	0.3	4.9	4.6	3.9	الإمارات العربية المتحدة
-7.9	-7.7	-7.9	3.9	4.4	4.8	1.1	1.4	0.6	3.0	3.5	3.0	البحرين
-2.9	-2.3	-2.8	5.7	3.9	2.5	2.8	1.0	-0.5	4.5	2.8	1.3	المملكة العربية السعودية
-5.4	-7.2	-5.0	17.6	15.0	23.8	1.2	0.5	-4.9	2.7	2.2	-2.9	الكويت
2.4	2.0	5.4	1.2	0.9	2.4	0.4	-1.0	-2.7	3.7	3.0	1.7	سلطنة عُمان
-7.5	-8.5	-6.2	-2.1	-3.9	1.0	1.1	-0.5	0.6	2.4	0.8	1.9	البلدان النامية المُصدرة للنفط
-1.8	-4.5	0.3	15.6	3.2	4.5	5.3	11.1	-4.0	6.4	12.3	-2.9	ليبيا
-4.7	-4.6	-3.1	-0.8	-1.6	1.7	-0.2	-2.5	2.2	0.6	-1.6	3.0	جمهورية إيران الإسلامية
-13.4	-14.3	-13.5	-6.3	-7.1	-1.4	1.8	1.8	1.8	3.1	3.2	3.3	الجزائر

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العراق	-1.5	1.3	5.3	-3.5	-0.8	3.1	1.6	-6.7	-3.8	-4.7	-11.3	-8.5
البلدان النامية المستوردة للنفط	1.9	3.4	3.7	0.7	2.0	2.3	-4.4	-4.8	-4.0	-4.2	-6.0	-5.5
جمهورية مصر العربية	2.4	3.8	4.2	1.1	2.0	2.3	-5.3	-6.3	-4.7	-3.6	-7.2	-6.5
تونس	1.4	1.9	1.6	0.7	1.3	1.1	-1.7	-1.8	-2.0	-6.2	-5.8	-5.6
الأردن	2.4	2.4	2.5	1.4	2.7	1.9	-5.5	-5.1	-4.9	-5.6	-5.4	-5.2
المغرب	3.2	3.4	3.3	2.2	2.4	2.5	-1.2	-2.0	-2.3	-4.1	-3.9	-3.4
جيبوتي	6.0	5.2	5.1	4.5	3.8	3.7	11.5	14.1	12.9	0.2	3.3	3.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	-26.6	-1.6	4.0	-28.3	-3.9	1.7	-21.6	-18.5	-16.2	-9.5	-9.5	-6.2
الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية												
لبنان	-7.1	4.7	غ/م	-7.6	غ/م	غ/م	-22.2	-15.3	غ/م	0.5	0.0	غ/م
الجمهورية اليمنية	-1.5	-1.5	0.5	-4.4	-4.3	غ/م	-18.0	-11.7	-11.4	-2.5	-3.8	-4.6
الجمهورية العربية السورية	-1.5	-1.0	غ/م	-5.8	-4.7	غ/م	0.4	-10.1	غ/م	-3.1	-2.2	غ/م

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استناداً إلى البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر الصادر عن البنك الدولي، أبريل/نيسان 2025. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تبنّوات، غ/م = غير متاح. والبلدان مدرجة بترتيب تنازلي على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2021) داخل كل فئة. ويتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. والبيانات الخاصة بجمهورية مصر العربية هي للسنوات المالية (التي تبدأ في 1 يوليو/تموز وتنتهي في 30 يونيو/حزيران)، وبالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية (تبدأ في 22/21 مارس/آذار وتنتهي في 21/20 مارس/آذار). تشمل الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، التي استُبعدت من المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب القيم غير المؤكدة. وتشمل البلدان متوسطة الدخل في المنطقة ليبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والجزائر، والعراق، وجمهورية مصر العربية، وتونس، والأردن، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة، وجيبوتي. وتستند توقعات وتنبؤات الاقتصاد الكلي للعراق الواردة في هذا الجدول إلى تقديرات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة. وبالنسبة للسنوات ما بين 2024 و2026، تتطابق معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بأسعار السوق الثابتة مع الأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. وقد يختلف رصيد الحساب الجاري للعراق ورصيد حساب المالية العامة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) بأسعار السوق الثابتة اختلافاً هامشياً عن الأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج. وتُحتسب المتوسطات المرجحة لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السنة السابقة كأوزان ترجيحية. وتحتسب متوسطات النمو المرجحة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي من خلال إيجاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل فئة، ثم حساب معدلات النمو السنوية. وتُحتسب متوسطات رصيد حساب المعاملات الجارية (أرصدة الحساب الجاري) ومتوسطات أرصدة المالية العامة الإقليمية ودون الإقليمية باستخدام مستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية للسنة الجارية كأوزان ترجيحية. وقد تم تحديث الأرقام في 8 أبريل/نيسان، 2025. تخضع المدخلات الخاصة بالبلدان المدرجة ضمن "الاقتصادات غير المشمولة في المعدلات الإجمالية" لدرجة عالية من عدم اليقين. وهذه الاقتصادات مستبعدة من المعدلات الإجمالية للمجموعات الفرعية.

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبريل/نيسان 2025

كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا